جامعة القاهرة
كلية التجارة
قسم المحاسبة

إعداد وتحليل التقارير المالية

تأليف

د. محمد رزق عبد الغفار   د. عادل حسيت ثابت
د.عماد سيد عبد الغفار   د. محمود فاروق كامل

مراجعة

د. زايد سالم أبوشناف   د. سمية أمين على
ا.د. مدحت عبد الرشيد نوفل

2020/2021

مقدمة:

تمثل القوائم والتقارير المالية مخرجات النظام المحاسبي، وتشمل تلك التقارير على مجموعة من القوائم التي تتضمن بيانات مالية عن المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية لمنشأة معينة، وتوضح هذه القوائم والتقارير المالية صورة كاملة للمنشآت بما يمكن قارئ تلك القوائم من تفهم وضع المنشأة ويساعده في اتخاذ القرارات، إلا أن هناك حاجة إلى إجراء تحليل انتقادي لتلك القوائم والتقارير المالية للتوصل إلى ما تفصح عنه من مؤشرات ودلالات تساعد مستخدميها في الحكم على الجوانب المختلفة لأداء المنشأة محل التحليل وبما يسهم في ترشيد قراراتهم، وفي هذا الصدد يهدف هذا المقرر " إعداد وتحليل التقارير المالية " إلى تقديم أساسيات تحليل ونقد القوائم المالية ويقدم الطريقة التي تمكن من تفسير وتحليل تلك القوائم بشكل متعمق بما يساعد مستخدمي القوائم المالية من فهم البيانات الواردة بتلك القوائم ومن اتخاذ القرارات الملائمة.

ويتضمن هذا المقرر خمسة فصول ، الأول لعرض الاطار المفاهيمى لإعداد القوائم المالية (د. عادل ثابت) ، والثاني لأساسيات التحليل المالي (د.محمد رزق) والثالث للتحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية (د.محمود فاروق) ، والرابع لتقييم الأداء باستخدام قائمة التدفقات النقدية (د.عماد سيد) أما الخامس خصص للتنبؤ بالفشل المالي للمنشآت (د.عماد سيد).

هذا وقد قام بمراجعة هذا المؤلف كل من أ.د. مدحت عبد الرشيد نوفل ود. زايد سالم ، ود. سمية أمين.

والله الموفق والمستعان

المؤلفون والمراجعون

القاهرة أكتوبر ٢٠٢٠

المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي لإعداد القوائم والتقارير المالية

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير والقوائم المالية

أولاً: الأهداف التعليمية:

بعد الانتهاء من دراسة محتويات هذا الفصل، ينبغي أن يكون الطالب قادراً على :

١. التعرف على المقومات الأساسية للنظام المحاسبي.
٢. التمييز بين الخصائص الأولية والخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية.
٣. تحديد الأنواع المختلفة للتقارير المالية وأسس إعدادها.
٤. الإلمام بالأطراف المستفيدة من التقارير المالية.
٥. استيعاب وفهم مكونات القوائم المالية وكيفية إعدادها وطرق عرضها.
٦. ادراك أهمية القوائم المالية وتوظيف المعلومات الواردة بهذه القوائم لتحقيق أهداف التحليل المالي.

ثانياً: عناصر الفصل :

١/١: المحاسبة كنظام للمعلومات:

١/١/١ : مقومات النظام المحاسبي.
٢/١/١ : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٢/١: التقارير والقوائم المالية:

١/٢/١ : أنواع التقارير المالية.
٢/٢/١ : أسس إعداد التقارير المالية.
٣/٢/١ : الأطراف المستفيدة من التقارير المالية.

٣/١: إعداد القوائم المالية الأساسية:

١/٣/١: قائمة المركز المالي.
٢/٣/١: قائمة الدخل.
٣/٣/١: قائمة التدفقات النقدية.
٤/٣/١: قائمة التغير في حقوق الملكية.

٤/١: خلاصة الفصل الأول

٥/١: حالات عملية .

مقدمة :

تُعتبر التقارير المالية هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي لأي منشأة، حيث أنها تعد بمثابة الوعاء الذي تجمع فيه البيانات والمعلومات عن الأحداث والأنشطة التي تقوم بها المنشأة، وذلك لتقديمها وعرضها في صورة إجمالية وملخصة لأصحاب المصالح للاستفادة منها في اتخاذ القرارات المختلفة، وبالتالي فهي ليست هدفًا في حد ذاتها وإنما وسيلة لمستخدميها.

فقد أشار في هذا المجال فقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلى أن القوائم المالية تُعتبر عصب التقارير المالية، وهي تحتوي على كثير من المعلومات والتي يحتاجها المستفيدون من هذه القوائم، هذا بالإضافة إلى معلومات تحتويها التقارير المالية ولاتوجد في القوائم المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للمنشأة والعوامل الاقتصادية أو السياسية المؤثرة عليها مستقبلًا.

وعلى ضوء ما تقدم، سوف يتناول هذا الفصل الموضوعات التالية:

١/١: المحاسبة كنظام للمعلومات.

٢/١: التقارير والقوائم المالية.

٣/١: إعداد القوائم المالية الأساسية.

٤/١: خلاصة الفصل الأول.

٥/١: حالات عملية .

١/١: المحاسبة كنظام للمعلومات :

تهدف المحاسبة كنظام للمعلومات إلى توفير معلومات مفيدة، حيث يمكن تعريف المحاسبة بصفة عامة بأنها نظام فرعى داخل المنشأة يقوم بتجميع البيانات وتحليلها وتبويبها وتشغيلها (يدويًا أو الكترونيًا) وتحويلها إلى معلومات، وتقديم هذه المعلومات إلى الأطراف المختلفة داخل المنشأة وخارجها، وذلك بهدف مساعدة هذه الأطراف في اتخاذ ما يحتاجونه من قرارات.

أما الأطراف المختلفة التي تهتم بالمعلومات المحاسبية فهي إما أطراف داخلية تتمثل في الإدارة، أو أطراف خارجية تتمثل في جهات الرقابة والإشراف الخارجي كالجهات الحكومية وأجهزتها الرقابية، والمستثمرون سواء كانوا مستثمرون حاليون أو مرتقبين، والدائنون، والعملاء والموردون، والبنوك ومؤسسات التمويل المختلفة .... الخ.

كما تؤدي المحاسبة دورها كنظام معلومات متكامل يزود أطرافًا كثيرة بالمعلومات من خلال عمليات مترابطة ومتسلسلة ومتكاملة، يمكن تحديد معالمها الرئيسية في أربع خطوات متتالية، هي:

- حصر العمليات المالية المتعلقة بشأن المنشأة وتمثيلها في صورة بيانات أساسية أولية وتسجيلها في الدفاتر والسجلات المحاسبية بكفاءة وفعالية؛
- تشغيل ومعالجة البيانات الأولية وفق مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتتحول هذه البيانات بعد تشغيلها في النظام المحاسبي إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستخدميها؛
- إنتاج معلومات مفيدة لاتخاذ القرار وتوفيرها للمستفيدين؛
- إيصال المعلومات التي تتم معالجتها إلى الأطراف ذات المصلحة وذلك بواسطة مجموعة من التقارير المالية.

١/١/١: **مقومات النظام المحاسبي** :

يعتمد النظام المحاسبي على مجموعة من المقومات الأساسية تمثل أركان ودعائم النظام وتتمثل هذه المقومات في:

أولاً : **المستندات** (**المجموعة المستندية**):

حيث تعتبر المجموعة المستندية أحد اهم أدوات النظام التي يتم من خلالها نقل وتداول البيانات بين أطراف النظام. بجانب اعتبارها أحد أهم أدوات المراجعة والتدقيق، باعتبار أن المستندات تمثل الدليل الموضوعي المؤيد لصحة العمليات المالية، ما ينتج عنها من بيانات.

ثانيًا: **الدفاتر** (**المجموعة الدفترية**):

وتمثل المجموعة الدفترية الأدوات التي يعتمد عليها النظام المحاسبي في تخزين البيانات وتبويبها وتحليلها وتشغيلها.

ثالثًا: **التقارير**:

وهى الأداة التي تُستخدم بواسطة النظام في عرض المعلومات وتوصيلها إلى مستخدمي النظام، وهى تمثل قناة الاتصال بين النظام المحاسبي وبين الأطراف المختلفة التي تعتمد على المعلومات التي ينتجها النظام.

وهناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند إعداد التقارير المالية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يجب أن يكون التقرير ملائمًا للمستوى الإداري الذي يُقدم إليه، وتُعتبر المعلومة ملائمة إذا أدت إلى تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار.
- أن يتضمن التقرير قدرًا من المعلومات تتيح زيادة المعرفة لدى متخذ القرار.

- مراعاة تحقيق الاتساق بين درجة التفصيل والمستوى الإداري المُقدم إليه التقرير.
- الدقة والتوقيت السليم.
- الوضوح والقابلية للفهم: بمعنى استخدام كافة وسائل الإيضاح التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات لمستخدمي التقارير وهذا يتطلب في كثير من الأحيان استخدام الرسوم والمخططات البيانية.
- القابلية للمقارنة: أي أن تتضمن التقارير مقارنات بين أداء فعلى وأداء مخطط وأداء عن العام الحالي وأداء عن الأعوام السابقة .

٢/١/١ : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية FASB أن المعلومات ليست على نفس القدر من النفع عند اتخاذ القرارات، فحتى تكون المعلومة مفيدة ونافعة يجب أن تتصف بمجموعة من الصفات والتي سُميت بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والجدول التالي يوضح هذه الخصائص:

إمكانية الاعتماد (المصداقية)	الملاءمة	الخصائص الأولية
تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية بقدر خلوها من الخطأ والتحيز وعرضها بصورة صادقة. ولكي تتسم المعلومات المالية بالمصداقية يجب أن تتوافر بها ثلاث صفات: **القابلية للتحقق**: تكون المعلومة قابلة للتحقق عندما توفر نتائج يمكن التحقق منها عن طريق طرف مستقل باستخدام نفس طرق القياس، وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص ذات القوائم المالية. **التمثيل الصادق** : عندما يكون هناك اتفاقًا بين المقياس أو الوصف المالي المعين والظاهرة الاقتصادية أو الحدث الذي يتم قياسه أو وصفه؛ بمعنى أن تُمثل الأرقام ما حدث بالفعل. **الحيادية** : يشير إلى أن تكون المعلومة خالية من التحيز، بمعنى أنها يجب ألا يتم اختيارها بحيث تكون في صالح مجموعة معينة من أصحاب المصالح على حساب غيرهم.	يُقصد بالملاءمة أن تكون المعلومات المحاسبية قادرة على التأثير في متخذي القرار. حيث تساعد المعلومات الملاءمة المستخدمين لها على عمل تنبؤات عن ناتج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية (القيمة التنبؤية للمعلومات)، كما أن المعلومة الملاءمة هي تلك التي تساعد مستخدميها في تأييد أو تصحيح توقعاتهم المستقبلية، أي تكون لهذه المعلومات القدرة على تقديم تغذية عكسية، وكذلك يجب تقديمها في الوقت المناسب. وبالتالي فأن المعلومات المحاسبية الملاءمة يجب أن تتصف بالقيمة التنبؤية والتغذية العكسية.	

الخصائص الثانوية	القابلية للمقارنة	الثبات
كي تكون المعلومات المحاسبية أكثر فائدة يجب أن تتصف بـ:	أي إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية عن منشأة معينة مع معلومات مماثلة عن منشآت أخرى في نفس الفترة، وهذا يتطلب أن يتم قياس المعلومات والتقرير عنها بنفس الطريقة في المنشآت المختلفة.	أي أن تقوم المنشأة باستخدام نفس الطرق المحاسبية لمعالجة نفس الأحداث من فترة لأخرى، بمعنى الثبات في استخدام السياسات المحاسبية، ولا يعني هذا عدم إمكانية التغيير في الطريقة المحاسبية وإنما يجب أن يكون هذا التغيير مبرراً ومفصح عنه في القوائم المالية.

٢/١: التقارير والقوائم المالية:

إن التقرير في اطار النظام المحاسبي بصفة عامة ما هو إلاّ وسيلة أو أداة لعرض وتوصيل المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي للأطراف المستفيدة، وقد تتضمن التقارير معلومات مالية فقط وفي هذه الحالة تسمى بالقوائم المالية، وقد تتضمن التقارير مكونات مالية وغير مالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للمنشأة وفي هذه الحالة تسمى بالتقارير المالية مثل تقرير لجنة المراجعة وتقرير مجلس الإدارة والجداول المرفقة بالتقرير السنوي للمنشأة وكذلك نشرات الاكتتاب والتقارير المقدمة للجهات الحكومية وغير ذلك. مع ملاحظة أن القوائم المالية تتم مراجعتها من قبل مراجع خارجي مستقل بخلاف محتويات التقارير الأخرى التي تُعد بمعرفة الإدارة والتي قد لا تخضع للمراجعة من قبل مراجع خارجي مستقل. وتتلخص أهداف التقارير والقوائم المالية في توفير معلومات مناسبة للمستفيدين تساعدهم في اتخاذ العديد من القرارات وذلك على النحو التالي:

- توفير معلومات تساعد المستثمرون الحاليون والمرتقبون في اتخاذ قرارات الاستثمار المتعلقة بـ (شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين).

- توفير معلومات تساعد المستثمرون الحاليون والمرتقبون والمقرضون والدائنون في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة.
- توفير معلومات تساعد المستثمرون الحاليون والمرتقبون والمقرضون والدائنون في تقدير العائد من الاستثمار في أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين.
- توفير معلومات عن موارد المنشأة (الأصول) والمطالبات التي تكون على المنشأة للغير (الالتزامات) أو للمساهمين (حقوق الملكية)، والتغيرات في هذه الموارد وتلك المطالبات سواء للغير أو للمساهمين.
- القياس الدوري لدخل المنشأة.
- توفير معلومات عن مصادر الأموال المتاحة للمنشأة وكيفية استخدام هذه الأموال.

١/٢/١: أنواع التقارير:

تُعتبر التقارير المالية بمثابة المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية، وتتعدد طرق تصنيف وتقسيم التقارير المالية حسب الأساس المستخدم في التصنيف وفيما يلي أهم هذه التصنيفات:

أولاً : التصنيف حسب الجهة المستفيدة من التقارير:

أ - تقارير داخلية :

هي التقارير المُعدة لاستخدامها من قبل الإدارة وتتضمن المعلومات المالية التي يُنتجها النظام المحاسبي بهدف توصيلها إلى المستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة في شكل قوائم وتقارير مالية.

ب - تقارير خارجية:

تمثل التقارير المُعدة للمستخدمين الخارجيين، وتتضمن:

- **تقارير خارجية ذات استخدام أو غرض خاص:** تُعد لمقابلة احتياجات أطراف محددة كالبنوك والضرائب وسوق الأوراق المالية.

- **تقارير خارجية ذات استخدام أو غرض عام:** تُعد لمقابلة الاحتياجات المشتركة لكافة الأطراف ذات المصلحة والمهتمة بالمنشأة، وتتضمن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراجع الحسابات.

ثانيًا: **التصنيف حسب الهدف من إعداد التقارير**:

- **تقارير التخطيط** :

تتعلق تقارير التخطيط باتخاذ القرارات التي تتعلق بالتنبؤ بالأحداث المستقبلية، وغالبًا ما تأخذ هذه التقارير الشكل التحليلي الذى يعتمد على تحليل الاتجاهات Trends بهدف تقدير القيم لفترة أو فترات مستقبلية مثال ذلك التنبؤ بالإيرادات أو قيم المبيعات وكمياتها. وغالبا ما تصب هذه النوعية من التقارير وتُبلور في صورة موازنات تخطيطية متكاملة تتضمن تقديرات النشاط الخاص بالمنشأة لفترة زمنية مقبلة (موازنات جارية) أو لفترات زمنية طويلة (موازنات رأسمالية). وهذه النوعية من التقارير عادة ما تتسم بالدورية، وعادة ما يُستخدم الحاسب الآلي في تصميم برامج تطبيقية خاصة بإعداد هذه النوعية من التقارير.

- **تقارير الأداء** :

هي التقارير التي تعبر عن نتائج الأحداث التي تمت داخل المنشأة خلال فترة معينة ، وعادة ما تستخدم هذه التقارير في الرقابة وتقييم الأداء ومن أمثلة هذه النوعية من التقارير قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، والتقارير الشهرية والربع سنوية عن المبيعات، وقوائم التحليل المالي، قوائم تحليل انحرافات الموازنة... الخ.

وعادة ما تتسم هذه التقارير أيضا بالدورية ومن ثم أيضا يتم تصميم برامج تطبيقية خاصة بإعداد هذه النوعية من التقارير الكترونيًا وبصورة دورية.

- **التقارير الخاصة**:

وهى ذلك النوع من التقارير التي تعد بناءً على طلب الادارة ، وتُعد لتحقيق أهداف معينة منها:

- الحصول على معلومات لاتخاذ قرارات خاصة مثل شراء أو تأجير بعض الأصول الثابتة ، شراء أو صنع بعض قطع الغيار.
- قبول أو رفض البيع بأسعار مخفضة ، وكذلك الاستمرار في انتاج بعض السلع أو إيقاف انتاجها ... الخ.
- توفير معلومات عن بعض المشاكل الهامة التي تواجه المنشأة مثل التقارير عن الطاقة العاطلة في بعض الأقسام ، تقارير عن طلبيات العملاء التي لم يتم تلبيتها ، تقارير عن بعض اصناف المواد الخام المطلوبة للإنتاج ... الخ.
- الحصول على معلومات اضافية عن أسباب الانحرافات غير العادية التي تعرضت لها عمليات المنشأة، أو عن بعض الفرص الاستثمارية ...الخ.
- تُعد لمقابلة احتياجات أطراف محددة كالبنوك والضرائب وسوق الأوراق المالية.

وتتميز التقارير الخاصة بأنها تقارير تُطلب عند الحاجة أي أنها تقارير غير دورية، ومن ثم لا يتم برمجتها الكترونيًا، إنما يتم الاستعانة بالحاسب الآلي في إعداد هذه التقارير للاستفادة من أدوات التحليل المالي التي توفرها بعض برامج الحاسب كما هو الحال في برنامج MS Excel حيث يتم الاستفادة من أدوات التحليل المتاحة بالبرنامج مثل وحدات السيناريو Scenario ، ومعالج الحلول Solver في اجراء التحليلات المالية اللازمة لإعداد مثل هذه التقارير.

٢/٢/١ : أسس إعداد التقارير والقوائم المالية:

حددت معايير المحاسبة الدولية بشكل مفصل متطلبات العرض العادل للبيانات المالية التي تُعدها المنشآت، ويُعد المعيار المحاسبي الأول المعيار الذي حدد الأسس العامة والشاملة لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بمكوناتها، كما أنّ لهذا المعيار أهمية كبيرة في طريقة معالجة أصول والتزامات وحقوق الملكية للمنشأة ، وكذلك طريقة الإفصاح وإعداد القوائم المالية في مختلف المنشآت. وقد تم تصميم هذا المعيار بصفة أساسية لتحسين نوعية المعلومات المالية المعروضة؛ أي يهدف إلى بيان الأساس في كيفية عرض البيانات المالية ذات الغرض العام، وذلك لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة للفترات السابقة والبيانات المالية للمنشآت الأخرى.

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) على عدة أسس عامة يجب الانطلاق منها عند إعداد القوائم المالية، وهي :

- **سلامة وعدالة العرض والالتزام بمعايير المحاسبة**:

١. يجب أن تعبر القوائم المالية بوضوح عن المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة. وفى جميع الأحوال يتحقق العرض السليم للقوائم المالية إذا ما تم تطبيق معايير المحاسبة تطبيقًا سليمًا مع توفير الإفصاحان الإضافية متى كانت ضرورية.

٢. ينبغي على المنشأة التي تعد قوائمها المالية طبقًا لمعايير المحاسبة أن تفصح عن التزامها بهذه المعايير. ولا تعتبر القوائم المالية متوافقة مع معايير المحاسبة ما لم يتم الوفاء بالمتطلبات الواردة في كل معايير المحاسبة.

- **الاستمرارية**:

يراعى عند إعداد القوائم المالية، أن تقوم الإدارة بعمل تقييم لقدرة المنشأة على الاستمرار، ويجب أيضاً إعداد القوائم المالية على

أساس استمرار المنشأة ما لم تكن لدى الإدارة النية لتصفية المنشأة أو التوقف عن التعامل أو أنه لا بديل أمامها سوى أن تفعل ذلك.

- **أساس الاستحقاق**:

يتم إعداد جميع القوائم المالية على أساس الاستحقاق فيما عدا قائمة التدفقات النقدية فإنها تُعد طبقًا للأساس النقدي.

- **الثبات في العرض**:

يجب تطبيق مبدأ الثبات عند عرض وتبويب البنود في القوائم المالية من فترة لأخرى، ما لم:

- يحدث تغييراً ملموساً في طبيعة عمليات المنشأة .
- يتبين أن تغيير أسلوب العرض والتبويب سوف يؤدى إلى عرض أكثر ملائمة.
- يتطلب معيار محاسبي آخر إجراء تغيير في العرض.

- **الأهمية النسبية والتجميع**:

يجب عرض كل بند من البنود ذات الأهمية النسبية بشكل منفصل في القوائم المالية. أما البنود غير الهامة فأنه يتم تجميعها مع البنود التي لها طبيعة أو أهمية مماثلة ولا يتطلب الأمر عرض كل منها على حدة.

- **المقاصة** :

لا يجب إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات، ولا بين الإيرادات والمصروفات، ما لم يكن ذلك مسموحًا به بمقتضى معيار محاسبة أخر.

- **المعلومات المقارنة** :

١. يجب الإفصاح عن معلومات المقارنة الخاصة بالفترة السابقة لكل المعلومات الرقمية في القوائم المالية.
٢. يجب إعادة تبويب أرقام المقارنة إذا تم تعديل عرض أو تبويب البنود في القوائم المالية ما لم يتعذر ذلك، وإذا تم إعادة التبويب

يجب الإفصاح عن: طبيعة إعادة التبويب، قيمة البنود التي تم إعادة تبويبها، سبب إعادة التبويب.

٣. إذا تعذر إعادة التبويب، يجب الإفصاح عن: سبب تعذر إعادة التبويب، طبيعة التسويات التي كان يجب إجراؤها في حالة إعادة التبويب.

٣/٢/١ :الأطراف المستفيدة من التقارير والقوائم المالية:

يمكن تقسيم المستفيدون من التقارير والقوائم المالية إلى مجموعتين رئيسيتين، هما:

أولاً : مستفيدون لهم اهتمام مباشر بالمنشأة:

تشمل هذه المجموعة المستثمرون الحاليون والمرتقبون، وكذلك المقرضون الحاليون والمرتقبون، ومصلحة الضرائب، والجهات الحكومية ، والإدارة، والموظفين، والعملاء، والموردون. وفيما عدا الإدارة يعتبر المستفيدون في هذه المجموعة مستفيدين خارجيين نظرًا لانعدام درايتهم اليومية بأنشطة المنشأة.

ثانيًا: مستفيدون لهم اهتمام غير مباشر بالمنشأة:

تشمل هذه المجموعة الجهات الحكومية الرقابية، والجهات الحكومية المسئولة عن تخطيط وتوجيه الاقتصاد. ويعتبر المستفيدون في هذه المجموعة مستفيدين خارجيين نظرًا لانعدام درايتهم اليومية بأنشطة المنشأة.

كما يمكن تقسيم المستفيدون في المجموعتين السابقتين حسب قدرتهم أو سلطتهم على تحديد المعلومات التي يحتاجون إليها من المنشأة إلى مجموعتين كالآتي:

أولاً : مستفيدون لديهم القدرة أو السلطة على تحديد المعلومات التي يحتاجونها من المنشأة:

وتشمل هذه المجموعة مصلحة الضرائب، والجهات الحكومية ، والإدارة، والجهات الحكومية الرقابية، والجهات الحكومية المسئولة عن تخطيط وتوجيه الاقتصاد.

ثانياً: مستفيدون ليست لديهم القدرة أو السلطة على تحديد المعلومات التي يحتاجون إليها من المنشأة:

وتشمل هذه المجموعة باقي قطاعات المستخدمين على الرغم من أن بعض المقرضون قد تتوافر لديهم القدرة على تحديد بعض المعلومات التي يحتاجونها من المنشأة. ولكن نظرًا لأنه في معظم حالات الإقراض يعتمد المقرضون إلى حد كبير على القوائم المالية التي تقدمها المنشأة ونظرًا لعدم قدرة هذا القطاع من المستفيدين على فرض معايير محاسبة مالية يتم على أساسها إعداد القوائم المالية المقدمة إليهم فقد تم تصنيفهم ضمن هذه المجموعة من قطاعات المستفيدين.

كما يمكن تقسيم الأطراف المستفيدة من التقارير المالية إلى مستفيدين خارجيين مثل المقرضون ، والمستثمرون الحاليون والمرتقبون، والمحللين الماليين .... الخ، وكذلك مستخدمين داخليين مثل الإدارة، والنقابات العمالية. وفيما يلي احتياجات كلا المجموعتين بشكل أكثر تفصيلًا:

- **المقرضون** :

مثل الموردون والبنوك وحملة السندات حيث تساعدهم القوائم والتقارير المالية في تحديد المركز المالي للمنشأة ومدى قدرتها على سداد التزاماتها، ويمكنهم الحصول على هذه المعلومات من:

قائمة المركز المالي	قائمة الدخل	قائمة التدفقات النقدية
- مقارنة الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة والنسبة بينهما. - مدى اتساق هيكل التمويل، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الالتزامات.	- توضح صافي الدخل من نشاط التشغيل. - توضح عدد مرات تغطية الفوائد بما يعني قدرة أرباح المنشأة على تغطية عبء الديون.	- توضح صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. - المصادر المختلفة للتدفقات النقدية والتطور والنمو فيها.

- **المستثمرون الحاليون والمرتقبون**:

حيث يكون هدفهم من القوائم المالية الاطمئنان على استثماراتهم والتحقق من مدى كفاءة الإدارة. ويمكنهم الحصول على هذه المعلومات من خلال حساب بعض النسب والمؤشرات مثل معدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ونسبة التداول، ونسبة التداول السريعة، ومعدل دوران رأس المال العامل ....الخ.

يقوم المستثمر الحالي بحساب هذه النسب والمؤشرات المالية بهدف تقييم استثماراته، أما المستثمر المرتقب فيقوم بحساب هذه النسب والمؤشرات المالية بهدف اتخاذ قرار الاستثمار في المنشأة من عدمه.

- **الهيئات والجهات الحكومية**:

مثل مصلحة الضرائب والجهات الحكومية الرقابية، والجهات الحكومية المسئولة عن تخطيط وتوجيه الاقتصاد.

- **الإدارة**:

حيث تساعد القوائم المالية الإدارة في تحديد ما اذا كانت المنشأة تسير في الاتجاه الصحيح وتساعدها أيضا في اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بتوسيع النشاط وتحديد مصادر التمويل المناسبة.

- **الموظفون ونقاباتهم العمالية**:

تقدم قائمة الدخل معلومات عن الأجور والمكافآت والمزايا النقدية والعينية والرعاية الصحية للعاملين، كما أن قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى قائمة الدخل تقدم معلومات عن مدى حصول العاملين على نصيبهم في الأرباح الموزعة، بالإضافة إلى بعض التقارير الأخرى مثل تقرير مجلس الإدارة والذي يقدم معلومات هامة عن مدى مساهمة الإدارة ووفاءها بكافة التزاماتها تجاه موظفيها.

٣/١: **إعداد القوائم المالية الأساسية** :

كان هدف واهتمام مستخدمي القوائم المالية مركزًا على الدخل وعلى ربحية السهم الواحد كأساس لاتخاذ القرار، لكن في الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام يتوجه إلى سيولة وقدرة المنشأة على توليد النقدية، فتحول بذلك الاهتمام من الاهتمام بقائمة الدخل إلى الاهتمام بقوائم مالية أخرى مثل قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، حيث كانت أهداف القوائم المالية تقتصر على تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية حول الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغييرات في المركز المالي، وكذلك إظهار نتائج إدارة المنشأة ومساءلتها عن مواردها المالية، وأصبح الاهتمام الآن يشمل محاولة التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك من أجل معرفة القدرة على توليد صافي تدفقات نقدية تحقق عوائد للمستثمرين والدائنون، وتشمل أيضًا تقديم معلومات حول الموارد الاقتصادية والالتزامات المقابلة لهذه الموارد، والمعلومات التي لها تأثير على العمليات والأحداث، والظروف التي أدت تغيير الموارد والالتزامات، بالإضافة إلى تقديم معلومات مفيدة حول الاستثمار والعمليات الأخرى.

هذا ولقد تعارضت الآراء حول أي من القوائم المالية أكثر أهمية، فالبعض يرى أن قائمة الدخل تعتبر أكثر أهمية لأنها تُظهر الأرباح الحالية مما يسهل التنبؤ بالأرباح المستقبلية، فالأرقام الفعلية تعتبر الأساس للتنبؤ بالمستقبل، كما تساعد قائمة الدخل على إمكانية تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

كما يرى البعض الأخر أن قائمة المركز المالي هي الأهم، لأنها تعكس حقيقة مركز المنشأة المالي، كما أنها تمثل الموارد المتاحة لسداد الالتزامات تجاه الدائنين، وهناك من يرى أن قائمة التدفقات النقدية هي الأكثر أهمية حيث يستطيع مستخدمو البيانات المالية تقييم مدى قدرة المنشأة على إجراء توزيعات للأرباح ومقابلة متطلبات التوسع والاستثمار.

هذا وتبقى القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال هذه القوائم المالية يمكن لكل الأطراف التعرف على العناصر الأساسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة، وما حققته من نتائج، وتلتزم المنشآت على اختلافها بإعداد أربع قوائم أساسية هي:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل الشامل.
- قائمة التدفقات النقدية.
- قائمة التغير في حقوق الملكية.

وفيما يلي عرضًا لكيفية إعداد هذه القوائم المالية مع بيان أسس التبويب طبقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١):

١/٣/١ : قائمة المركز المالي :

تركز هذه القائمة على تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشآت وكذلك الالتزامات المقابلة لهذه الموارد سواء للغير أو للمساهمين، ومن ثم فإن هذه القائمة تُقدم معلومات للمستخدمين تساعدهم في تقييم المركز المالي للشركة وكذلك الحكم على مدى سلامة الهيكل المالي بما يتيح لهم اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان سواء قصير أو طويل الأجل.

كما أنه وفيما يتعلق بتصنيف بنود قائمة المركز المالي، فإنه يجب تصنيف بنودها إلى متداول وغير متداول سواء للأصول أو للالتزامات، حيث نص معيار المحاسبة الدولي رقم (١) على مجموعة من الاعتبارات الهامة التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية هي:

- **الفصل بين الأصول والالتزامات المتداولة وغير المتداولة**:

١. يجب على كل منشأة أن تقوم بعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة في تبويبات منفصلة في صلب الميزانية، إلا إذا كان عرض القوائم المالية بترتيب درجة السيولة بما يعطى معلومات موثوق فيها وأكثر ملاءمة، وعند تطبيق هذا الاستثناء يتم عرض جميع الأصول والالتزامات طبقاً لترتيب درجة السيولة.

٢. بالنسبة لكل بند من بنود الأصول والالتزامات التي تتضمن مبالغ يتوقع استرداد أو سداد جزء منها خلال فترة لا تتجاوز أثنى عشر شهراً من تاريخ الميزانية. ومبالغ أخرى يتوقع استردادها أو سدادها لفترة تزيد عن أثنى عشر شهراً من تاريخ الميزانية، تلتزم المنشأة بالإفصاح عن ذلك.

- **الأصول المتداولة**: **يبوب الأصل على أنه أصل متداول عندما يتوفر فيه واحد من الشروط التالية**:

١. عندما يكون من المتوقع تحقق قيمته أو يكون محتفظاً به بغرض البيع أو الاستخدام خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة.

٢. يتوقع تحقق قيمته خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية.

٣. عندما يحتفظ به أساسًا لغرض الإتجار.

٤. إذا كان الأصل يتمثل في نقدية أو ما في حكمها ما لم يكن هناك قيود تمنع تبادله أو استخدامه في سداد التزام لمدة اثنى عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية.

وبخلاف ذلك يتعين تبويب كافة الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة.

ملاحظة هامة:

تشمل الأصول المتداولة المخزون المعد للبيع أو للاستخدام والذي يتوقع تحقق قيمته خلال دورة التشغيل المعتادة، وكذلك العملاء حتى عندما لا يكون متوقعاً تحصيل أرصدتها خلال اثنى عشر شهراً من تاريخ الميزانية. ويتم تبويب الأوراق المالية القابلة للتداول على أنها أصول متداولة إذا كان متوقعاً التصرف فيها خلال أثنى عشر شهراً من تاريخ الميزانية.

- **الالتزامات المتداولة**: **يُبوب الالتزام على أنه متداول عندما يتوافر فيه واحد من الشروط التالية** :

١. يكون من المتوقع تسويته خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة.

٢. أن يكون الالتزام مستحق التسوية خلال اثنى عشر شهراً من تاريخ الميزانية.

٣. أن يكون بغرض المتاجرة .

٤. ليس لدى المنشأة حق غير مشروط في تأجيل سداد الالتزام لمدة اثنى عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية.

وبخلاف ذلك يتعين تبويب كافة الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة.

ملاحظة هامة :

تمثل بعض الالتزامات المتداولة مثل الدائنون التجاريون ومستحقات العاملين وتكاليف التشغيل المستحقة الأخرى جزءاً من رأس المال العامل المستخدم خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة. وتبوب تلك البنود التشغيلية كالتزامات متداولة حتى ولو كانت تستحق السداد أو التسوية بعد أثنى عشر شهراً من تاريخ الميزانية.

- **معلومات يتم عرضها في صلب الميزانية:**

١. يجب أن تعرض مبالغ البنود التالية منفصلة في صلب الميزانية وهى:

الأصول الثابتة، الاستثمارات العقارية، الأصول غير الملموسة، الأصول المالية، المخزون، العملاء والمدينون المتنوعون، النقدية وما في حكمها، الموردون والدائنون المتنوعون، الأصول والالتزامات الضريبية، المخصصات، الالتزامات المالية، الضرائب المؤجلة، حقوق الأقلية، رأس المال المدفوع والاحتياطيات.

٢. يجب عرض البنود الإضافية والعناوين والمجاميع الفرعية في بنود منفصلة في صلب الميزانية، إذا كان العرض على هذا النحو أمراً ضرورياً لضمان العرض السليم للمركز المالي للمنشأة .

٣. عندما تعرض المنشأة أصولها والتزاماتها المتداولة منفصلة عن أصولها والتزاماتها غير المتداولة في صلب الميزانية، يجب تبويب الضرائب المؤجلة سواء كانت أصولاً أو التزامات ضمن البنود غير المتداولة.

- **المعلومات التي قد يتم عرضها إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات** :

١. يجب على المنشأة أن تعرض في صلب الميزانية أو في الإيضاحات المتممة تبويبات أخرى فرعية للبنود المنفصلة المعروضة التي تم تبويبها بشكل يتلاءم مع عملياتها المنشأة. وتتوقف درجة التفصيل إلى تبويبات فرعية في صلب الميزانية أو في الإيضاحات على متطلبات معايير المحاسبة وحجم وطبيعة البند، فعلى سبيل المثال يتم التبويب حسب النوعية كما يلي:

- يتم تحليل المدينون إلى: مبالغ مستحقة على العملاء، ومبالغ مستحقة على أعضاء آخرين في المجموعة، ومبالغ مستحقة على أطراف ذات علاقة، ومبالغ مدفوعة مقدماً، ومبالغ مدينة أخرى.
- يتم تبويب المخزون تبويباً فرعياً إلى تبويبات مثل: بضائع وخامات ومستلزمات وأعمال تحت التشغيل وإنتاج تام.
- يتم تحليل المخصصات بحيث تعرض: المخصصات الخاصة بتكاليف مزايا العاملين بشكل منفصل، ويتم تبويب المخصصات الأخرى بشكل يتلاءم مع عمليات المنشأة.
- يتم تحليل رأس المال والاحتياطيات بحيث تعرض بشكل منفصل فئات رأس المال المدفوع، والاحتياطيات بأنواعها.

٢. يجب على المنشأة أن تفصح إما في صلب الميزانية أو في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو في الإيضاحات المتممة لها عن الآتي:

- فيما يتعلق بكل فئة من أسهم رأس المال:
  - عدد الأسهم المرخص بها .
  - عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل والمصدرة ولم يتم دفعها بالكامل.
  - القيمة الإسمية للسهم.
  - تسوية عدد الأسهم في بداية السنة مع عدد الأسهم في نهاية السنة.
  - الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بتلك الفئة بما في ذلك القيود المفروضة على توزيع أرباح الأسهم ورد رأس المال.
  - الحصة التي تحتفظ بها المنشأة ذاتها في أسهم رأسمالها أو التي تحتفظ بها المنشآت الشقيقة أو التابعة لها.
- وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق الملكية.

وفيما يلي عرضًا ملخصًا يوضح تصنيف بنود قائمة المركز المالي طبقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١):

بيان	٢٠١٨	٢٠١٩
الأصول:		
أصول غير متداولة:		
أصول ثابتة بالصافي		
الشهرة		
أصول غير ملموسة أخرى		
استثمارات في شركات شقيقة		
أصول مالية متاحة للبيع		
اجمالي الأصول غير المتداولة		
أصول متداولة:		
المخزون		
عملاء وحسابات مدينة		
أصول متداولة أخرى		
النقدية وما في حكمها		
اجمالي الأصول المتداولة		
اجمالي الأصول		
حقوق الملكية والالتزامات		
حقوق الملكية:		
رأس المال المدفوع		
احتياطيات		
أرباح مرحلة		
اجمالي حقوق الملكية		
الالتزامات غير المتداولة		
قروض طويلة الأجل		
مخصصات طويلة الأجل		
ضرائب مؤجلة		
اجمالي الالتزامات غير المتداولة		
الالتزامات المتداولة		
موردون وحسابات دائنة		
قروض قصيرة الأجل		
الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل		
ضريبة جارية مستحقة		
مخصصات قصيرة الأجل		
اجمالي الالتزامات المتداولة		
اجمالي الالتزامات		
اجمالي حقوق الملكية والالتزامات		

ويمكن عرض الميزانية بشكل يؤدي إلى إظهار رأس المال العامل كما يلي:

أصول متداولة (١) (–) التزامات متداولة (٢)		
= رأس المال العامل ٣ = ١ – ٢ + أصول غير متداولة (٤)		
= رأس المال المستثمر ٥ = ٣ + ٤		xxx
ويتم تمويله: التزامات غير متداولة حقوق الملكية		
		xxx

يساعد التصنيف السابق ولأغراض التحليل المالي على :

- تسهيل الحصول على المعلومات اللازمة للحكم على المركز المالي للشركة، وذلك من ناحية كفاءة استخدام الموارد المتاحة ودراسة الهيكل المالي وتقييم مركز السيولة واليسر المالي للمنشأة.
- تقديم تقرير لمستخدمي القوائم المالية حول سيولة المنشأة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين وما لها من حقوق لدى الغير وما عليها من التزامات تجاه الغير.
- يمكن الاعتماد على قائمة المركز المالي لاستخراج وتحليل عدة نسب للحصول على تفهم كامل لسيولة المنشأة وقدرتها على الدفع ومدى فعالية إدارة الأصول. وتشير السيولة إلى قدرة المنشأة على تلبية التزاماتها قصيرة الأجل، وتشير قدرة المنشأة على الدفع إلى قدرتها على تلبية التزاماتها طويلة الأجل، أما فعالية إدارة الأصول فتشير إلى قدرة مديري المنشأة على استخدام أصولها بصورة فعالة وذلك لتوليد عائد مناسب لملاك المنشأة ودائنيها.

هذا ، ومن أمثلة المؤشرات التي يتم استخدامها لتقييم السيولة، مستوى النقدية المتوفر فعلاً، ونسبة التداول، ونسبة السيولة، ورأس المال العامل. ويشير ارتفاع هذه المؤشرات بصفة عامة إلى توافر سيولة جيدة لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل.

أما مؤشرات القدرة على السداد فمن أمثلتها؛ نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، ونسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية، وعدد مرات تغطية الفوائد. وكلما انخفضت النسبة الأولى كلما زادت قدرة المنشأة على سداد الديون، أما انخفاض النسبة الثانية فيعني ارتفاع نصيب التمويل طويل الأجل الداخلي (الذاتي)الذي يقدمه الملاك وكلما زادت قدرة المنشأة على الدفع. أما المؤشر الثالث فيقيس قدرة مكاسب المنشأة خلال الفترة على تغطية مدفوعات الفائدة خلال الفترة.

فيما يتعلق بمؤشرات فعالية إدارة الأصول فإنها تتعلق بالمخزون السلعي، والحسابات المدينة واوراق القبض والأصول غير المتداولة، ومن أمثلتها؛ معدل دوران المخزون السلعي ، فترة التخزين، معدل دوران المدينين، فترة تحصيل حسابات المدينين، معدل دوران الأصول غير المتداولة. وتشير زيادة معدلات الدوران إلى فعالية أكبر في إدارة الأصول، كما تشير قلة(انخفاض) فترات التخزين والتحصيل إلى زيادة فعالية إدارة الأصول.

وتجدر الإشارة إلى أنه سوف يتم تناول المؤشرات السابقة بشيء من التفصيل في الفصل الثالث من هذا الكتاب .

٢/٣/١ : قائمة الدخل الشامل :

يتمثل الهدف من إعداد هذه القائمة في قياس مدى نجاح المنشأة في استغلال الموارد المتاحة لها خلال فترة زمنية معينة في تحقيق أرباح، حيث تساعد هذه القائمة على التنبؤ بالأرباح المحاسبية بطريقة مباشرة وكذلك بالتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلًا بطريقة غير مباشرة، وذلك لأنّ أداء المنشأة في الماضي والحاضر ينعكس بشكل كبير على أداءها في المستقبل بما يساعد على التنبؤ بالأرباح المستقبلية وكذلك بالتدفقات النقدية المستقبلية.

تكتسب قائمة الدخل أهميتها في أنها توفر للمستثمرين والدائنون المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل. وتساعد التنبؤات الدقيقة بالتدفقات النقدية في المستقبل المستثمرين على تقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة، كما تساعد الدائنين على تحديد احتمال استرداد حقوقهم بالمنشأة. كما يمكن أن تُستخدم قائمة الدخل بواسطة أطراف أخرى كالعملاء وذلك لتحديد قدرة المنشأة على تقديم السلع والخدمات المطلوبة، واتحادات العمال كأساس للمفاوضات حول الأجور...الخ.

أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (١) إلى ضرورة تقديم افصاح ملائم في قائمة الدخل حيث يجب الإفصاح عن المعلومات المكونة لصافي الدخل والتي تتمثل في الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر، وتعتمد التفرقة بين الايرادات والمكاسب والتفرقة بين المصروفات والخسائر إلى حد كبير على الأنشطة النمطية للمنشأة. كذلك يجب فصل النتائج التشغيلية عن تلك الناتجة عن أنشطة فرعية أو غير تشغيلية للمنشأة وذلك لأن الأنشطة التشغيلية تُعتبر المصدر الرئيسي للحصول على الإيرادات والتدفقات النقدية للمنشأة.

وهذا فيما يتعلق بتصنيف بنود قائمة الدخل، فإنه يجب تصنيف بنودها ومكوناتها الفرعية والوسيطة إلى ما يلي:

- **الجزء التشغيلي**: يوضح به إيرادات ومصروفات الأنشطة والعمليات التشغيلية الأساسية للمنشأة، ويتضمن إيراد المبيعات، وتكلفة البضاعة المباعة، وكذلك مصروفات البيع والتوزيع، بالإضافة إلى المصروفات العمومية والإدارية.
- **الجزء غير التشغيلي:** يوضح به إيرادات ومصروفات الأنشطة الثانوية أو الفرعية للشركة.
- **ضرائب الدخل:** يوضح ضريبة الدخل المفروضة على دخل المنشأة من أنشطتها المستمرة.
- **العمليات غير المستمرة.**

- **صافي الدخل العام.**
- **العائد على السهم.**

وفيما يلي شكل توضيحي لقائمة الدخل الشامل طبقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١):

بيان	٢٠١٨	٢٠١٩
إيرادات المبيعات (–) تكلفة المبيعات		
مجمل الربح		
+ إيرادات أخرى مصروفات بيع مصروفات إدارية وعمومية مصروفات تمويلية مصروفات أخرى		
صافي ربح النشاط		
+ إيرادات ومكاسب أخرى (–) مصروفات وخسائر أخرى		
صافي الربح قبل الضريبة		
(–) مصروف ضريبة الدخل صافي ربح السنة من الأنشطة المستمرة ± ربح (خسارة) عن السنة للعمليات غير المستمرة (المتوقفة)		
صافي ربح العام		
الدخل الشامل الأخر فروق الصرف من ترجمة العملات الأجنبية (حالات معينة) فائض إعادة تقييم الأصول الثابتة مكاسب (خسائر) اكتوارية من خطط منافع التقاعد التغير في القيمة العادلة للأصول المالية المتاحة للبيع		
الدخل الشامل الأخر عن السنة		
اجمالي الدخل الشامل عن السنة		

وبشكل أكثر تفصيلًا يمكن عرض مكونات قائمة الدخل وذلك على النحو التالي:

١ – **صافي المبيعات** : يمثل هذا البند إجمالي المبيعات للنشاط الرئيسي للمنشأة مطروحاً منه مردودات المبيعات ومسموحات المبيعات والخصم

المسموح بـه. ويـتمكن المحلـل المـالي مـن هـذا العـرض بـالتعرف علـى نسـبة مـردودات المبيعـات إلـى إجمـالي المبيعـات وتحديـد اتجاهها خـلال فترات ماليـة مختلفة.

٢ – **تكلفة البضاعة المباعة (تكلفة المبيعات)**: هي النفقات التي تحملتها المنشأة في سبيل بيع البضـاعة، وهى تتضمن ثمن البضـاعة المشتراه مضـافًا إليـه كـل المصـاريف الأخـرى المرتبطـة بالبضـاعة المشـتراه بعـد اسـتبعاد قيمـة الخصـم التجـاري. ويـتم إظهـار مـردودات المشـتريات ومسـموحات المشـتريات والخصم المكتسب مطروحـة من إجمـالي المشتريات. وتحسـب تكلفـة المبيعـات في المنشآت التجارية كما يلي:

(مخزون أول المدة + إجمالي المشتريات – مردودات ومسموحات المشتريات ـ الخصم المكتسب+ مصـاريف الشراء = تكلفة بضـاعة متاحـة للبيـع – مخـزون آخر المدة = تكلفة المبيعات).

٣ – **مجمـل الـدخل (الـربح)**: يمثل مجمل الدخل (الربح) مقدار الزيـادة في صافي المبيعات عن تكلفة المبيعات. ويهتم المحلل المالي عند دراسة هذا البند بأسباب التغير في مجمل الدخل من فترة إلى أخرى ومحاولة تفسير ذلك.

٤ – **مصـاريف التشـغيل**: تتضـمن مصـاريف التشـغيل مصـاريف البيـع والتوزيع، والمصاريف الإدارية والعمومية. حيث تشمل مصاريف البيع والتوزيـع كـل المصـاريف المرتبطـة بنشـاط البيـع والتوزيـع. أمـا المصـاريف الإداريـة والعمومية فإنها ترتبط بالنفقات المتعلقة بـالإدارة العامـة للشركة والتي يصـعب تخصيصها بدقة على أنشطة المنشأة المختلفة.

٥ – **صـافي الـدخل مـن النشـاط التشـغيلي**: ينـتج مـن طـرح بنـود مصروفات التشغيل المختلفة من مجمل الربح (الدخل). ويعتبر هذا الرقم مؤشرًا هامًا لمدى نجـاح الإدارة فـي تنفيذ سياساتها فـي مجال النشـاط الرئيسـي لـذلك يهتم به المحلل المالي.

٦ – **المصاريف والإيرادات الأخرى (غير التشغيلية)**:يشمل هذا البند كل الإيرادات والمصاريف التي تتحملها المنشأة من خلال نشاط الإدارة المالية. ويهتم المحلل المالي بهذا البند للمساعدة في عملية المقارنة بين الوحدات التي تختلف طرق تمويلها، بالإضافة إلى تمكين المحلل من مقارنة ربحية المنشأة مع تكلفة الاقتراض (الفوائد) عندما يكون هناك تمويلًا خارجيًا للمنشأة.

٧ – **صافي الدخل السنوي قبل الضرائب والأنشطة غير المتكررة**: يعبر هذا البند عن القيم المتبقية من مجمل الربح بعد خصم جميع مصاريف النشاط العادي الرئيسي وكذلك الإيرادات الجانبية، ويمثل هذا الرقم مؤشرًا لكفاءة الإدارة في استثمار الأموال المتاحة لها في المنشأة من جميع المصادر.

٨ – **أرباح وخسائر غير متكررة**: تتضمن أرباح بيع الأصول الثابتة والتعويضات القضائية التي تحصل عليها المنشأة، وكذلك خسائر ناتجة عن الكوارث الطبيعية والتعويضات القضائية التي تدفعها المنشأة. ويحرص المحلل المالي على إظهار هذه البنود بشكل مستقل بقائمة الدخل للتعرف على الأداء الحقيقي للمنشأة.

٩ – **صافي الدخل السنوي**: يعبر هذا الرقم عن صافي المبلغ المتبقي بعد طرح جميع النفقات التي تحملتها المنشأة من جميع الأنشطة الرئيسية الجانبية وغير المتكررة.

هذا ويهتم المحلل المالي بدراسة بنود قائمة الدخل للتعرف على صافي دخل المنشأة، ومعرفة العناصر التي يمكن أن تتخذ كأساس لقياس أرباح المنشأة في المستقبل، بالإضافة إلى معرفة اتجاهات تغير الأرباح على مدار السنوات المختلفة. ومن أمثلة النسب والمؤشرات التي تعتمد على أرقام بنود الدخل معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، هامش الربح الإجمالي، العائد على المبيعات وسوف يتم تناول هذه المؤشرات بشيء من التفصيل في موضع تالي.

وعلى ضوء ما سبق، فإن التعرف على دخل المنشأة يفيد لأغراض التحليل المالي من خلال ما يلي:

- تمكين الملاك من التعرف على نتائج استثماراتهم.
- تسهيل مهمة الدائنين في الرقابة على سلامة أوضاع المنشأة وضمان أموالهم.
- تسهيل مهمة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح.
- مساعدة المحللين في تقييم بدائل الاستثمار في مختلف المنشآت.

٣/٣/١ : قائمة التدفقات النقدية:

تتمثل أهداف إعداد قائمة التدفقات النقدية في توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة، وكذلك توفير معلومات عن أنشطة المنشأة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية ، وذلك على أساس نقدي.

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات لمستخدمي القوائم المالية لتقييم مدى قدرة المنشأة على توليد النقدية، وكذلك تحديد احتياجات المنشأة لاستخدام تلك التدفقات النقدية. وتقدم قائمة التدفقات النقدية تفسيرًا عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة ومن أين أتت النقدية وأين أنفقت ، وبالتالي توضح أسباب التغير في رصيد النقدية خلال الفترة المالية.

هذا ، وتحقق قائمة التدفقات النقدية الأغراض التالية:

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بما يساعد في تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين في المواعيد المحددة.
- تقييم قرارات الإدارة: حيث أن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات عن حجم الاستثمارات في المنشأة خلال الفترة.
- تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية المتاحة لدى المنشأة خلال فترة مالية معينة.

يمكن تحديد العمليات الرئيسية المؤثرة على النقدية من خلال تتبع الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها المنشأة. ومن أهم هذه الأنشطة أنشطة التشغيل، أنشطة الاستثمار، أنشطة التمويل. ويتولد من كل نشاط من هذه الأنشطة تدفقات نقدية داخلة وتستخدم كتدفقات نقدية خارجة ، وفيما يلي أمثلة

لمصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بالنسبة لكل نشاط من الأنشطة الثلاثة:

١ - التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:

تعتبر أنشطة التشغيل المصدر الرئيسي لتوليد الإيراد بالمنشأة وبالتالي فإن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل تنتج من المعاملات والأحداث الرئيسية التي ينتج عنها صافي الربح أو الخسارة. ومن أهم التدفقات النقدية الناتجة الداخلة و الخارجة من أنشطة التشغيل ما يلي:

- التدفقات النقدية الناتجة من نشاط المنشأة الأساسي من بيع البضاعة وتقديم الخدمات.
- التدفقات النقدية من الاتاوات والأتعاب والإيرادات الأخرى مثل الفوائد المحصلة والتوزيعات المقبوضة على أنها تدفقات نقدية لنشاط التشغيل لأنها تؤثر في تحديد صافي الربح أو الخسارة.
- المدفوعات المتعلقة بضرائب الدخل.
- المقبوضات والمدفوعات النقدية من الاستثمارات وأوراق القبض.
- المدفوعات النقدية للموردين سداداً لقيمة البضائع أو الخدمات.
- المدفوعات النقدية إلى العاملين.

هذا، وتستخدم التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل كمؤشر على جودة الربحية، فصافي التدفق النقدي السالب من أنشطة التشغيل (أي زيادة التدفقات الخارجة من نشاط التشغيل عن التدفقات النقدية الداخلة من نشاط التشغيل) يشير إلى أن المنشأة مستخدمة للنقدية وليست منتجة لها كما هو متوقع في الظروف العادية، ولذلك تعتبر التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل أساسية عند تحليل موقف المنشأة سواء من ناحية السيولة أو من ناحية الربحية.

٢- التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:

تتعلق أنشطة الاستثمار باقتناء أو استبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى. ويعني هذا أن أنشطة الاستثمار ترتبط بتحليل حسابات

الأصول طويلة الأجل. ويتمثل أوجه التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من أنشطة الاستثمار فيما يلي:

- المدفوعات النقدية لشراء الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة.
- المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية لشراء استثمارات في أوراق مالية ، وكذلك المقبوضات النقدية من بيع الاستثمارات في الأوراق المالية.
- المدفوعات النقدية لمنح قروض جديدة للغير، وكذلك المتحصلات من القروض السابق منحها للغير.

هذا وتستخدم التدفقات النقدية من الاستثمار كمؤشر لاحتمالات النمو أو الانكماش المستقبلي، فصافي التدفق النقدي السالب من أنشطة الاستثمار يشير إلى احتمالات نمو مستقبلية واحتمالات زيادة الأرباح لأنه يعبر عن زيادة في الطاقة الإنتاجية (حجم الأصول الثابتة) أو زيادة في الاستثمارات المالية وما تحمله من احتمالات الحصول على فوائد وأرباح في المستقبل. وعلى العكس من ذلك فإن صافي التدفق النقدي الموجب من أنشطة الاستثمار يشير إلى أن المنشأة تلجأ إلى تسييل الأصول الثابتة واستثماراتها المالية وما يحمله ذلك من احتمالات الانكماش وتخفيض الطاقة الإنتاجية وهو ما يشير إلى احتمالات انخفاض صافي الدخل في المستقبل.

٣- التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:

أنشطة التمويل هي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض بالمنشأة. ويعني هذا أن أنشطة التمويل ترتبط بحسابات الخصوم طويلة الأجل وحسابات حقوق الملكية، **وفيما يلي أمثلة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من أنشطة التمويل:**

- المقبوضات النقدية من إصدار أسهم جديدة في رأس المال أو أدوات ملكية.

- المقبوضات النقدية من إصدار أدوات الدين مثل السندات ، والقروض طويلة الأجل.
- المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء أو استرداد أسهم المنشأة.
- المدفوعات النقدية لسداد القروض والسندات.
- المدفوعات النقدية لسداد توزيعات أرباح الأسهم للمساهمين.

هذا، وتستخدم التدفقات النقدية من أنشطة التمويل كمؤشر لمدى توافر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض، ومدى قيام المنشأة بإجراء توزيعات على المساهمين.

هذا ويمكن تلخيص الأنشطة الثلاثة (التشغيل . الاستثمار. التمويل) والبنود المتعلقة بها من خلال ما يلي:

- **أنشطة التشغيل**: ترتبط بقائمة الدخل، وأيضًا الأصول المتداولة فيما عدا النقدية، والخصوم المتداولة.
- **أنشطة الاستثمار**: ترتبط بالأصول غير المتداولة (طويلة الأجل).
- **أنشطة التمويل:** ترتبط بالخصوم غير المتداولة (طويلة الأجل) وحقوق الملكية.

هذا، ويكشف تحليل قائمة التدفقات النقدية عن بعض الجوانب التي لا توضحها تحليل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل مثل توقيت التدفقات النقدية، تأثير العمليات على السيولة، جودة الربحية وغيرها..

هذا ومن أمثلة نسب التدفقات النقدية التي يهتم بها المحلل المالي نسبة كفاية التدفقات النقدية، ونسبة التوزيعات المدفوعة، ونسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى الالتزامات المتداولة ....الخ. وسوف يتم تناول قائمة التدفقات النقدية والنسب المرتبطة بها في الفصل الرابع من هذا الكتاب .

٤/٣/١ : **قائمة التغير في حقوق الملكية**:

- يتم إعداد قائمة التغير في حقوق الملكية كما يلي:

بيان	رأس المال	الاحتياطي القانوني	الاحتياطيات (تذكر تفصيلاً)	احتياطي إعادة التقييم	الأرباح المرحلة	الإجمالي
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	×		×	×	×	×
التغيرات في السياسات المحاسبية والأخطاء		×			(×)	(×)
الرصيد المعدل	×		×	×	×	×
الفائض من إعادة تقييم الأصول				×		×
العجز من إعادة تقييم الاستثمارات				(×)		(×)
صافى الأرباح والخسائر التي لم تتأثر بها قائمة الدخل				×	(×)	×
صافى ربح العام		×			×	×
المحول للاحتياطي القانوني					(×)	
توزيعات الأرباح					(×)	(×)
إصدار أسهم نقدية	×					×
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨			×	×	(×)	×
العجز من إعادة تقييم الأصول				(×)		(×)
الفائض من إعادة تقييم الاستثمارات				×		×
صافى الأرباح والخسائر التي لم تتأثر بها قائمة الدخل				×	×	×
صافى ربح العام		×			×	×
المحول للاحتياطي القانوني					(×)	
توزيعات الأرباح					(×)	(×)
إصدار أسهم من الاحتياطيات والأرباح المرحلة		×	(×)		(×)	
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩			×	×	×	×

- **يجب على المنشأة أن تعرض في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية:**

١- صافى الربح أو الخسارة عن الفترة.

٢- إجمالي الدخل الشامل للفترة.

٣- كل بند من بنود الإيرادات والمصروفات والأرباح و الخسائر- والتي تم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية وفقًا لما تتطلبه معايير أخرى.

٤- إجمالي البنود والناتجة من (١) و (٢) أعلاه موضحًا به بصورة منفصلة نصيب مساهمي المنشأة الأم ونصيب الأقلية.

٥- لكل بند من بنود حقوق الملكية يتم إثبات أثر التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء.

- **يجب أن يتم أيضاً عرض ما يلي سواء ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو ضمن الإيضاحات:**

١-المعاملات مع أصحاب حقوق الملكية بصفتهم مع الإفصاح عن التوزيعات لهم بصورة منفصلة.

٢- رصيد الأرباح أو الخسائر المرحلة في بداية الفترة وفى تاريخ الميزانية والحركة خلال الفترة.

٣- تحليل الحركة ما بين رصيد كل نوع من أسهم رأس المال وكل بند من بنود الاحتياطيات في أول وآخر الفترة مع الإفصاح المستقل عن حركة كل منها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك مجموعة من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم لتوفير معلومات إضافية عن الوضع المالي للمنشأة لأنه لا يمكن أن تتضمن القوائم المالية كل المعلومات اللازمة، ويوجد ثلاثة أنواع من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، وهي:

١- عرض المعلومات المتعلقة بالأسس التي تم إعداد وتحضير القوائم المالية على أساسها، وتقديم السياسة المحاسبية المتبعة أو المختارة لإعداد القوائم المالية للمنشأة مثل (الاعتراف بالإيراد – تقييم المخزون – تقييم الاستثمارات – طرق الاهلاك ....).

٢- تقديم أي معلومة تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية، فهناك بعض البنود التي يحتاج فهمها إلى وصف مطول نسبيًا قد لا يُتاح تقديمه في صلب القوائم المالية ذاتها.

٣- توضيح معلومات إضافية والتي لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية، وتُعتبر ضرورية للعرض الصادق للمعلومات المحاسبية.

يتضح مما سبق ذكره عن القوائم المالية الأربع السابقة أن هناك علاقة بين هذه القوائم بعضها البعض، كما أن بعض المعلومات المحاسبية تتدفق من قائمة مالية إلى أخرى، وذلك كما يلي:

١- صافي الدخل الذي يمثل النتيجة النهائية في قائمة الدخل سوف يظهر كأحد بنود حقوق الملكية.

٢- رصيد رأس المال أخر الفترة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة حقوق الملكية سوف يظهر كأحد بنود قائمة المركز المالي (الميزانية).

٣- رصيد النقدية أخر المدة والذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة التدفقات النقدية سوف يظهر ضمن الأصول المتداولة في قائمة المركز المالي (الميزانية).

٤- فيما يتعلق بالعلاقة بين قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، تُظهر قائمة الدخل قدرة المنشأة على تحقيق أرباح خلال فترة زمنية معينة بما يعني أنها بمثابة أداة للحكم على أداء المنشأة، إلا أنها لا تُظهر توقيت تدفق التدفقات النقدية وكذلك مدى توافر السيولة اللازمة لسداد الالتزامات وهو ما توفره قائمة التدفقات النقدية إلا أنها تفتقد القدرة على قياس الربحية. ومن ثم فإن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلة لقائمة الدخل وإنما مكملة لها لما تحويه من معلومات مختلفة.

٥- فيما يتعلق بالعلاقة بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، لا يجب استخدام معلومات قائمة المركز المالي بشكل منفصل عن قائمة الدخل حيث يعتمد مستخدمو القوائم المالية على نسب ومؤشرات مالية تعتمد في حسابها على معلومات مستخرجة من القائمتين مثل معدل العائد والذي يُحسب عن طريق نسبة صافي الدخل إلى اجمالي الأصول أو نسبة صافي الدخل إلى حقوق الملكية.

٤/١: خلاصة الفصل الأول :

تناول هذا الفصل المحاسبة كنظام للمعلومات، حيث تم تعريف المحاسبة والمقومات الأساسية للنظام المحاسبي، وكذلك مجموعة الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند إعداد التقارير المالية. بالإضافة إلى استعراض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما حددها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB وتوضيح الفرق بين الخصائص الأولية والثانوية للمعلومات المالية .

كما تناول هذا الفصل توضيح الفرق بين التقارير والقوائم المالية، والأهداف المختلفة للتقارير والقوائم المالية لأغراض اتخاذ القرارات. وكذلك أنواع التقارير المالية والأسس المختلفة لتصنيفها، بالإضافة إلى الأسس الواجب أخذها في الحسبان عند إعداد القوائم المالية من؛ عدالة العرض، وأساس الاستحقاق، والجوهر قبل الشكل، والحيطة والحذر، والاستمرارية، والمقاصة، والتجميع، ومعلومات المقارنة، والموازنة بين التكلفة والمنفعة. كما تمت الإشارة إلى المستفيدين من التقارير المالية حيث تم تقسيمهم إلى أطراف لهم علاقة مباشرة بالمنشأة وأطراف ليس لها علاقة مباشرة بالمنشأة، وكذلك يمكن تقسيمهم إلى أطراف داخلية وأطراف خارجية.

كما تناول الفصل أنواع القوائم المالية التي تلتزم المنشأة بإعدادها وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية . وتم التعرف على تبويب قائمة المركز المالي من أصول وأنواعها والتزامات وحقوق الملكية وأنواعها. بالإضافة إلى ذلك تضمن الفصل

المؤشرات التي يمكن استخدامها في التحليل المالي وتعتمد في تحديدها على بنود قائمة المركز المالي.

بالإضافة إلى ذلك فقد تضمن الفصل قائمة الدخل وأهدافها وتبويبها ومكوناتها، كما تمت الإشارة إلى مجموعة المؤشرات التي يهتم بها المحلل المالي وتعتمد على بنود قائمة الدخل.

علاوة على ذلك تضمن الفصل قائمة التدفقات النقدية وأهدافها والأنشطة الرئيسية المؤثرة على النقدية من تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل والتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، والتدفقات النقدية من أنشطة التمويل. كما تضمن الفصل الإشارة أيضًا إلى المؤشرات التي يمكن استخراجها اعتماداً على قائمة التدفقات النقدية والتي يهتم بها المحلل المالي.

كما تم تناول قائمة التغير في حقوق الملكية وأهدافها وتبويبها ومكوناتها، ثم بعد ذلك تناول الإيضاحات المتممة للقوائم المالية وكيفية عرضها والإفصاح عنها. وصولًا إلى توضيح العلاقة بين القوائم المالية بعضها البعض.

٥/١ : حالات عملية:

حالة عملية (١)

فيما يلي ميزانية إحدى المنشآت التي قام بإعدادها المدير المالي لعرضها على مجلس الإدارة للمنشأة وإصدارها بنفس الشكل للمستخدمين:

أصول متداولة		
نقدية	٢٠٠٠٠	
مدينون	٤٠٠٠٠	
استثمارات قصيرة الأجل	١٠٠٠٠	
مخزون	٩٠٠٠٠	
مجموع الأصول المتداولة		١٦٠٠٠٠
أصول ثابتة		٢٤٠٠٠٠
مجموع الأصول		٤٠٠٠٠٠
حقوق الملكية		١٢٠٠٠٠
الالتزامات		٢٨٠٠٠٠
مجموع حقوق الملكية والالتزامات		٤٠٠٠٠٠

المطلوب : توضيح العيوب الشكلية والموضوعية في الميزانية السابقة، ثم توضيح ما هي البيانات اللازمة لإعدادها بطريقة صحيحة تتلافى العيوب السابقة. مع العلم بأن هناك قرض مستحق على المنشأة سوف تتم تسويته خلال ٦ شهور تبلغ قيمته ٨٠٠٠٠ج.

الإجابة

أولاً : العيوب الشكلية والموضوعية في الميزانية المعروضة:

١. يجب أن يتضمن عنوان القائمة ما يلي (اسم المنشأة وشكلها القانوني – اسم القائمة – التاريخ – وحدة القياس).

٢. تم تبويب الأصول إلى متداولة وغير متداولة في حين لم يتم تبويب الالتزامات إلى متداولة وغير متداولة وذلك للتعرف على رأس المال العامل.

٣. لم تتضمن الميزانية أرقام المقارنة للفترة السابقة.

ثانياً: الميزانية بشكل صحيح:

البيان		
أصول متداولة		
نقدية	٢٠٠٠٠	
مدينون	٤٠٠٠٠	
استثمارات قصيرة الأجل	١٠٠٠٠	
مخزون	٩٠٠٠٠	
مجموع الأصول المتداولة		١٦٠٠٠٠
أصول غير متداولة		٢٤٠٠٠٠
مجموع الأصول		٤٠٠٠٠٠
حقوق الملكية		١٢٠٠٠٠
الالتزامات المتداولة		٨٠٠٠٠
الالتزامات غير المتداولة		٢٠٠٠٠٠
مجموع حقوق الملكية والالتزامات		٤٠٠٠٠٠

ويمكن عرض الميزانية بشكل أخر:

أصول غير متداولة		٢٤٠٠٠٠
أصول متداولة		
نقدية	٢٠٠٠٠	
مدينون	٤٠٠٠٠	
استثمارات قصيرة الأجل	١٠٠٠٠	
مخزون	٩٠٠٠٠	
مجموع الأصول المتداولة		١٦٠٠٠٠
الالتزامات المتداولة		٨٠٠٠٠
رأس المال العامل		٨٠٠٠٠
رأس المال المستثمر		٣٢٠٠٠٠
ويتم تمويله من خلال:		
حقوق الملكية	١٢٠٠٠٠	
الالتزامات غير المتداولة	٢٠٠٠٠٠	
إجمالي مصادر التمويل		٣٢٠٠٠٠

حالة عملية (٢)

أعدت احدى المنشآت المساهمة والتي تعمل في النشاط منذ خمس سنوات ميزانيتها على النحو التالي: الأرقام بالألف جنيه

	أصول متداولة		**حقوق الملكية**
١٠٠٠٠	**نقدية**	٦٠٠٠٠	**رأس المال المدفوع**
٢٠٠٠٠	**مدينون**	٤٠٠٠٠	**احتياطيات**
١٠٠٠٠	**استثمارات مالية**	٢٠٠٠٠	**أرباح مرحلة**
٤٠٠٠٠	**مخزون**	١٢٠٠٠٠	**إجمالي حقوق الملكية**
٨٠٠٠٠	**إجمالي الأصول المتداولة**		**الالتزامات:**
١٠٠٠٠٠	**أصول ثابتة**	٢٤٠٠٠	**دائنون**
٢٠٠٠٠	**أصول أخرى**	١٦٠٠٠	**أوراق دفع**
		٤٠٠٠٠	**قروض طويلة الأجل**
٢٠٠٠٠٠	**إجمالي الأصول**	٢٠٠٠٠٠	**إجمالي حقوق الملكية والالتزامات**

وقد تبين ما يلي:

١- الأصول الأخرى عبارة عن أصول غير متداولة ومحتفظ بها لغرض البيع وتوجد خطة نشطة لبيعها خلال فترة أقل من سنة بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه ، والباقي عبارة عن أصول ضريبية مؤجلة.

٢- المدينون عبارة عن ناتج إجراء مقاصة بين مديني عمليات البيع الآجل والدفعات المقدمة المحصلة من بعض العملاء حيث تبلغ قيمة الدفعات المقدمة المحصلة من بعض العملاء ٨٠٠٠ج.

٣- هناك جزء من القرض طويل الأجل يستحق بعد ٦ شهور تبلغ قيمته ١٦٠٠٠ج.

المطلوب:

١. بيان الأخطاء الموضوعية والشكلية في الميزانية السابقة.
٢. إعداد الميزانية بشكل يتفق مع أغراض التحليل المالي.

الإجابة

أولاً: العيوب الشكلية والموضوعية في الميزانية المعروضة:

١. يجب أن يتضمن عنوان القائمة ما يلي (اسم المنشأة وشكلها القانوني – اسم القائمة – التاريخ).

٢. تم تبويب الأصول إلى متداولة وغير متداولة في حين لم يتم تبويب الالتزامات إلى متداولة وغير متداولة وذلك للتعرف على رأس المال العامل.

٣. لم تتضمن الميزانية أرقام المقارنة للفترة السابقة.

٤. تم عرض الميزانية في شكل حرف T وهو شكل قديم وغير مناسب لمستخدمي القوائم المالية غير المتخصصين ويفضل عرضها في شكل قائمة.

٥. تم تجميع الأصول بشكل كبير مع عدم مراعاة الحد الأدنى الواجب في الميزانية طبقًا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (١)، حيث تم الدمج بين الأصول المحتفظ بها لغرض البيع مع الأصول الضريبية الأخرى.

٦. تم إجراء مقاصة بين مديني عمليات البيع الأجل والدفعات المحصلة مقدمًا من بعض العملاء.

ثانياً: إعداد قائمة المركز المالي (الميزانية) بالشكل الصحيح:

البيان		
أصول غير متداولة :		
أصول ثابتة	١٠٠٠٠٠	
أصول محتفظ بها لغرض البيع	١٢٠٠٠	
أصول ضريبية مؤجلة	٨٠٠٠	
مجموع الأصول غير المتداولة		١٢٠٠٠٠
أصول متداولة		
نقدية	١٠٠٠٠	
مدينون	٢٨٠٠٠	
استثمارات قصيرة الأجل	١٠٠٠٠	
مخزون	٤٠٠٠٠	
مجموع الأصول المتداولة		٨٨٠٠٠
الالتزامات المتداولة		
دائنون		٢٤٠٠٠
أوراق دفع		١٦٠٠٠
الجزء المتداول من القرض طويل الأجل		١٦٠٠٠
دفعات مقدمة محصلة من بعض العملاء		٨٠٠٠
مجموع الالتزامات المتداولة		٦٤٠٠٠
رأس المال العامل		٢٤٠٠٠
رأس المال المستثمر		١٤٤٠٠٠
ويتم تمويله من خلال:		
حقوق الملكية	١٢٠٠٠٠	
الالتزامات غير المتداولة (قرض طويل الأجل)	٢٤٠٠٠	
إجمالي مصادر التمويل		١٤٤٠٠٠

حالة عملية (٣)

العبارات التالية بعضها صحيح وبعضها خطأ والمطلوب تحديد صحة أو خطأ العبارات وتبرير وتصحيح الخطأ منها :

١- يمكن إعداد القوائم المالية في أي لحظة زمنية من عمر المنشأة.

٢- لا تمثل القوائم المالية مدخلات النظام المحاسبي .

٣- تختلف تكلفة المبيعات عن المصروفات البيعية.

٤ - لا يمكن إعادة إعداد قائمة الدخل بشكل يبرز ربح النشاط العادي وربح النشاط غير العادي.

٥- إذا بلغ مجموع الأصول ٩ مليون جنيه ومجموع الخصوم ٤ مليون جنيه فإن حقوق الملكية تبلغ ٦ مليون جنيه.

٦- إذا بلغ صافي المبيعات ٥ مليون جنيه و تكلفة المبيعات ٣ مليون جنيه، فإن صافي الربح يبلغ ٢ مليون جنيه .

٧- إذا بلغت تكلفة المشتريات ٣ مليون جنيه وتكلفة بضاعة أخر الفترة ٠.٥ مليون جنيه ،وتكلفة بضاعة أول المدة ٠.٣ مليون جنيه فإن تكلفة البضاعة المباعة تساوى ١.٥مليون جنيه.

٨ - إذا بلغت تكلفة البضاعة المباعة ٧ مليون جنيه وصافي المبيعات ١٥ مليون جنيه، وعمولة المبيعات٢مليون جنيه ومصروفات إدارية وعمومية ٣ مليون جنيه، وأرباح بيع الأصول الثابتة ٣ مليون جنيه فإن صافي الدخل من النشاط التشغيلي ٦ مليون جنيه.

٩ - إذا بلغ مجموع الأصول ٨ مليون جنيه منها أصول ثابتة ٣ مليون جنيه ، ومجموع الخصوم ٥ مليون جنيه منها خصوم طويلة الأجل ٣ مليون جنيه، فإن رأس المال العامل يساوى ٧ مليون جنيه.

١٠- تعتبر عوائد وإيرادات الأوراق المالية أحد بنود أرباح النشاط العادي لشركة مروة لإنتاج الإسمنت .

١١- تختلف تكلفة البضاعة المباعة في المنشآت التجارية عن المنشآت الصناعية.

١٢- تبدأ دورة المحاسبة بإثبات والقيد في الدفاتر، وتنتهي بإعداد القوائم المالية.

الحـــل

رقم العبارة	صحيحة أو(×)	تصحيح العبارة الخطأ
١	(ص)	
٢	ص	نظرا لأنها تمثل مخرجات النظام المحاسبي وليس مدخلاته
٣	ص	حيث تكلفة البضاعة المباعة = تكلفة بضاعة أول المدة + تكلفة الوحدات المشتراه – تكلفة بضاعة آخر المدة = تكلفة البضاعة المتاحة للبيع – تكلفة بضاعة آخر المدة أما مصاريف المبيعات فتعتبر أحد مصروفات التشغيل حيث تشمل كل المصاريف المرتبطة بنشاط البيع والتوزيع.
٤	(×)	يمكن إعادة إعداد قائمة الدخل بشكل يبرز ربح النشاط العادي وربح النشاط غير العادي
٥	(×)	حقوق الملكية = ٩ -٤ = ٥
٦	(×)	لان الفرق بينهما = مجمل الأرباح وليس صافي الأرباح = ٢
٧	(×)	تكلفة البضاعة المباعة =٣.. + ٣ – ٥.. = ٢.٨
٨	(×)	صافي الدخل من النشاط التشغيلي = ١٥ – ٧ – ٢ – ٣ = ٣ مليون جنيه
٩	(×)	رأس المال العامل = ٥ – ٢= ٣
١٠	(×)	تعتبر عوائد وإيرادات الأوراق المالية أحد بنود أرباحٍ النشاط غير العادي لشركة مروة لإنتاج الإسمنت نظراً لطبيعة نشاط المنشأة التي تنتج أسمنت
١١	ص	
١٢	(×)	تبدأ دورة المحاسبة بتحليل العملية المالية إلي أطرافها في ، وتنتهي بإعداد بتحليل ونقد القوائم المالية

حالة عملية (٤)

اختر الإجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات التالية:

١- .... هي الحسابات التي تعبر عن ميزانية المنشأة.

أ- حسابات الأصول والالتزامات وحقوق الملكية	ب-حسابات المصروفات والإيرادات	ج- حسابات النتيجة	د- حسابات التدفقات النقدية

٢- .... هي الحسابات المتعلقة بقياس نتيجة أعمال المنشأة عن الفترة المالية.

أ- حسابات الأصول والالتزامات وحقوق الملكية	ب- حسابات المصروفات والإيرادات	ج- حسابات التدفقات النقدية	د- حسابات الميزانية

٣- ..... تنقسم إلى مجموعتين من الحسابات هما المصروفات والإيرادات.

أ- حسابات المركز المالي	ب- حسابات النتيجة	ج- حسابات التدفقات النقدية	د- حسابات حقوق الملكية

٤- .... عبارة عن ممتلكات منقولة أو غير منقولة، ملموسة أو غير ملموسة، مقتناه أو منتجة بمعرفة المنشأة لغير أغراض البيع بل لاستمرار استعمالها طوال فترة وجودها كأدوات إنتاج.

أ- الأصول المتداولة	ب- الأراضي والمباني والإنشاءات	ج- الأصول الثابتة	د- مشروعات تحت التنفيذ

٥- تصور .... الوضع المالي للمنشأة في تاريخ معين حيث تتضمن (أوجه الاستثمار) ومصادر تمويل هذه الاستثمارات.

أ- قائمة المركز المالي	ب- قائمة الدخل	ج- قائمة التدفقات النقدية	د- قائمة التغير في حقوق الملكية

٦- تعرض ...... حركة التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة المالية.

أ- قائمة المركز المالي	ب- قائمة الدخل	ج- قائمة التدفقات النقدية	د- قائمة التغير في حقوق الملكية

٧- تتضمن...... القروض طويلة الأجل ، والقروض طويلة الأجل من جهات أخرى، والسندات.

أ- الالتزامات طويلة الأجل	ب- الالتزامات قصيرة الأجل	ج- الأصول طويلة الأجل	د- القروض والأرصدة المدينة طويلة الأجل

- فيما يلي أرصدة بعض الحسابات المستخرجة من دفاتر وسجلات إحدى المنشآت عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بالألف جنيه):

الأصول طويلة الأجل ١٢٠٥٦٠ – الأصول المتداولة ١٣٨٨٢٦ – حقوق الملكية ١٨٣٨٦٦ – الالتزامات طويلة الأجل ٢٠٠٠٠ – الالتزامات المتداولة ٥٥٥٢٠.

المطلوب: في ضوء البيانات السابقة أجب عن الأسئلة التالية:

٨- يبلغ رأس المال العامل ....

أ- ١١٨٨٢٦	ب- ٦٥٠٤٠	ج- ٨٣٣٠٦	د- ٥٣٧٨٦

٩- يبلغ اجمالي الاستثمار ....

أ- ١٤٠٥٦٠	ب- ٢٠٣٨٦٦	ج- ٢٥٩٣٨٦	د- ١١٨٨٢٦

١٠- اجمالي مصادر تمويل الاستثمارات ....

أ- ٧٥٥٢٠	ب- ٢٥٩٣٨٦	ج- ٢٠٣٨٦٦	د- ١٥١٠٤٠

- **فيما يلي أرصدة بعض الحسابات المستخرجة من دفاتر وسجلات إحدى المنشآت عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بالألف جنيه):**

رأس المال المصرح به ٧٥٠٠٠، رأس المال المصدر والمكتتب فيه ٥٠٠٠٠، أقساط لم يُطلب سدادها من رأس المال ٢٥٠٠، أقساط متأخر سدادها من رأس المال ٢٥٠.

فإذا علمت أن:

- قامت المنشأة بطلب قسط أول وأخير الأسهم المستحق على المساهمين القدامى وقدره ٢٥٠٠ ألف جنيه حيث تم السداد بالكامل فيما عدا بعض المساهمين الذين تأخروا في سداد الأقساط المستحقة عليهم وقدرها ٢٥ ألف جنيه.
- قامت المنشأة بتحصيل الأقساط المتأخر سدادها والمرحلة من السنة السابقة بالكامل (رصيد ٢٠١٨/١٢/٣١).

- قامت المنشأة بزيادة رأس المال بإصدار ١٠٠٠٠٠ سهم قيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم وعلاوة إصدار ١٠ جنيه، ولقد تم الاكتتاب في كل الأسهم ودفعت القيمة مرة واحدة بالبنك.

المطلوب : في ضوء البيانات السابقة أجب عما يلي:

١١- رصيد رأس المال المدفوع في أول الفترة يبلغ ....

أ- ٥٢٧٥٠	ب- ٥٠٠٠٠	ج- ٤٧٢٥٠	د- ٤٧٥٠٠

١٢- رصيد رأس المال المصدر في أول الفترة يبلغ ......

أ- ٥٠٠٠٠	**ب- ٧٥٠٠٠**	**ج- ٤٧٢٥٠**	**د- ٤٧٥٠٠**

١٣-رصيد أخر المدة للأقساط التي لم يُطلب سدادها ....

أ- لا يوجد رصيد	**ب- ٢٥٠٠**	**ج- ٢٢٥٠**	**د- ٢٧٥٠**

١٤-رصيد أخر المدة للأقساط المتأخر سدادها يبلغ ....

أ- لا يوجد رصيد	**ب- ٢٥٠**	**ج- ١٠٠٠**	**د- ٥٠**

١٥-رصيد رأس المال المصدر في أخر الفترة يبلغ ....

أ- ٥٠٠٠٠	**ب- ٦٠٠٠٠**	**ج- ٤٧٢٥٠**	**د- ٥٢٧٥٠**

١٦-تبلغ علاوة اصدار الأسهم ....

أ- لا يوجد	**ب- ٥٠٠٠**	**ج- ٢٥٠٠**	**د- ١٠٠٠٠**

١٧-رصيد رأس المال المدفوع في أخر الفترة يبلغ ....

أ- ٥٩٧٩٥	**ب- ٥٩٧٠٠**	**ج- ٥٩٩٧٥**	**د- ٤٧٢٥٠**

- رصيد رأس المال المدفوع أول الفترة ٤٧٢٥٠، والزيادة في رأس المال خلال الفترة ٩٩٧٥، والنقص في رأس المال خلال الفترة ٢٧٥٠، احتياطي قانوني ٥٠٠٠، احتياطي نظامي ٦٠٠٠، احتياطي رأسمالي ٢٥٠، أرباح مرحلة ١٠٠٠، أسهم الخزينة ٢٥٠٠.

فإذا علمت أن:

- قامت المنشأة بزيادة رأس المال بإصدار ١٠٠٠٠٠ سهم قيمة إسمية ١٠٠ جنيه للسهم وعلاوة إصدار ١٠ جنيه، ولقد تم الاكتتاب في كل

الأسهم ودفعت القيمة مرة واحدة بالبنك. قررت إدارة المنشأة تحويل علاوة إصدار الأسهم إلى الاحتياطي القانوني.

- قامت المنشأة ببيع أسهم الخزينة الموجودة لديها والتي تقدر قيمتها بمبلغ ٢٥٠٠ ألف جنيه.
- بلغت الأرباح الصافية (بعد الضرائب) عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١م ٥٠٥٠ ألف جنيه، وتتضمن هذه الأرباح ربحاً رأسمالياً ناتجاً عن بيع أحد الأصول الثابتة بأكبر من قيمته الدفترية قدره ٥٠ ألف جنيه.
- حجز احتياطي قانوني بنسبة ٥%، احتياطي نظامي بنسبة ١٠% من صافي الربح.
- إجراء توزيعات للمساهمين والعاملين ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ ٢٥٠٠ ألف جنيه.
- ترحيل الباقي من الأرباح إلى العام التالي.

المطلوب: في ضوء البيانات السابقة أجب عما يلي:

١٨- رصيد رأس المال المدفوع في نهاية الفترة ....

أ- ٥٧٢٢٥	ب- ٩٥٩٧٥	ج- ٥٩٩٧٥	د- ٧٥٢٢٥

١٩- رصيد الاحتياطي القانوني في نهاية الفترة ....

أ- ٥٠٠٠	ب- ٦٢٥٠	ج- ٢٦٥٠	د- ٦٥٠٠

٢٠- رصيد الاحتياطي النظامي في نهاية الفترة ....

أ- ٥٠٠٠	ب- ٦٥٠٠	ج- ٥٦٠٠	د- ٦٢٥٠

٢١- رصيد الاحتياطي الرأسمالي في نهاية الفترة ....

أ- ٣٠٠	ب- ٦٢٥٠	ج- ٦٥٠٠	د- ٣٠٠٠

٢٢- رصيد الأرباح المرحلة في نهاية الفترة ....

أ- ١٠٠٠	ب- ١٧٥٠	ج- ٢٧٥٠	د- ٧٥٠٠

٢٣- رصيد حقوق الملكية أول الفترة ....

أ- ٤٧٠٠٠	ب- ٥٧٠٠٠	ج- ٦٢٠٠٠	د- ٢٦٠٠٠

رصيد حقوق الملكية أخر الفترة ....

أ- ٥٧٧٧٥	ب- ٧٥٧٧٥	ج- ٨١٠٢٥	د- ٥٩٩٧٥

٢٤- تعرض .... التدفقات الداخلة والخارجة المتولدة خلال الفترة المالية مبوبة على أساس الأنشطة التي تتولد عنها.

أ- قائمة المركز المالي	ب- قائمة الدخل	ج- قائمة التدفقات النقدية	د- قائمة التغير في حقوق الملكية

٢٥- تُوضح قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة........ حجم الإنفاق الذي قامت به الوحدة الاقتصادية للحصول على الأصول من أجل توليد الدخل والتدفقات النقدية في المستقبل.

أ- التشغيل	ب- الاستثمار	ج- التمويل	د- التشغيل والاستثمار والتمويل

٢٦- إذا علمت أن رصيد النقدية أول المدة ٢٢٠٠٠ج ، وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ١٣٩٠٠٠ج ، والتدفقات النقدية الداخلة من أنشطة الاستثمار ٢٥٠٠٠ج والتدفقات النقدية الخارجة من أنشطة الاستثمار ٦٠٠٠٠ج، والتدفقات النقدية الداخلة من أنشطة التمويل ٤٢٠٠٠ ، والتدفقات النقدية الخارجة من أنشطة التمويل ٩٥٠٠٠ فإن رصيد النقدية أخر المدة ....

أ- ٨٨٠٠٠	ب- ١١٠٠٠٠	ج- ٧٣٠٠٠ج	د- ٨٩٠٠٠

الإجابة:

رقم العبارة	الإجابة	رقم العبارة	الإجابة	رقم العبارة	الإجابة	رقم العبارة	الإجابة	رقم العبارة	الإجابة
١	أ	٣	ب	٥	أ	٧	أ	٩	ب
٢	ب	٤	ج	٦	د	٨	ج	١٠	ج
١١	ج	١٣	أ	١٥	ب	١٧	ج	١٩	ب
١٢	أ	١٤	د	١٦	د	١٨	ج	٢٠	ب
٢١	أ	٢٣	ب	٢٥	ج	٢٧	ج		
٢٢	ج	٢٤	ب	٢٦	ب				

الفصل الثاني
أساسيات التحليل المالي

الفصل الثاني
أساسيات التحليل المالي

أولًا: الأهداف التعليمية:

بعد الانتهاء من دراسة محتويات هذا الفصل، ينبغي أن يكون الطالب ملمًا بما يلي:

١- يتعرف على مفهوم التحليل المالي.
٢- يحدد أهداف التحليل المالي والفئات التي تهتم به.
٣- يحدد مصادر الحصول على المعلومات اللازمة للتحليل المالي.
٤- يحدد الخطوات الأساسية للتحليل المالي.
٥- يتعرف على اعتبارات القيام بالتحليل المالي.
٦- يتعرف على معايير ومجالات التحليل المالي.
٧- يحدد مستويات التحليل المالي.
٨- يتعرف على أدوات وأساليب التحليل المالي.

ثانيًا: عناصر الفصل:

٢/١: مفهوم التحليل المالي.
٢/٢: أهداف التحليل المالي.
٢/٣: الفئات المهتمة بالتحليل المالي.
٢/٤: مصادر معلومات التحليل المالي.
٢/٥: خطوات ومراحل التحليل المالي.
٢/٦: الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند القيام بعملية التحليل المالي.
٢/٧: معايير التحليل المالي.
٢/٨: مجالات التحليل المالي.
٢/٩: مستويات التحليل المالي.
٢/١٠: أدوات وأساليب التحليل المالي.
٢/١١: خلاصة الفصل الثاني .
٢/١٢: حالات عملية .

مقدمة :

إن ما تشهده بيئة الأعمال المعاصرة من ظروف منافسة وعدم تأكد وما تعاصره المنشآت من تطورات وتحديات ومخاطر كل ذلك يرتبط ببقائها واستمرارها ونموها لأجل تكوين ميزتها التنافسية، وهذا أوجب إيجاد السبل التي تكفل تقييم أدائها والوقوف على ما لديها من نقاط قوة لتعزيزها ونقاط ضعف لوضع العلاج اللازم لها، ويعد التحليل المالي أحد أهم هذه السبل.

إن دراسة آليات عمل التحليل المالي وأغراضه وأدواته وأساليبه سواء المعتادة أم المستحدثة يتطلب إعطاء مدخلاً عن أساسيات هذا التحليل، ليتضح من خلاله مفهوم التحليل المالي، وأهدافه واستعمالاته، والأطراف التي ستستفيد من هذا التحليل، لذلك سيتم في هذا الفصل تناول العناصر السابق إجمالها.

١/٢ : مفهوم التحليل المالي :

Definition of financial analysis

لا تنتهي مهمة المحاسبة عند مجرد إعداد القوائم المالية، بل تتعدى ذلك إلى تحليل تلك القوائم واستخراج مجموعة من النسب المالية التي تبين العلاقات بين الأرقام الواردة في القوائم المالية وهذا ما يسمى بالتحليل المالي Financial Analysis. حيث تعد القوائم المالية المنشورة المادة الأساسية للتحليل المالي، وبالتالي فإن مهمة المحلل المالي تبدأ من حيث ينتهي المحاسب، لذا وجب على المحلل المالي الإدراك التام لكيفية إعداد القوائم المالية.

اكتسب التحليل المالي أهمية ضمن مجالات المعرفة في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير Great Depression الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارستها بعض إدارات المنشآت ذات الملكية العامة، ومن ثم شهدت تلك الفترة انهيارا لعدد من المنشآت، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، مما دعا إلى ضرورة دراسة

محتويات التقارير المالية بشكل علمي، حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المنشآت التعرف على أدائها الفعلي والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال التحليل المالي.

هذا، وازدادت أهمية التحليل المالي بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد انتشار ظاهرة التضخم وأثرها على بنود القوائم المالية، فظهرت الحاجة إلى استخدام الأساليب الكمية والحاسب الآلي في التحليل المالي بما يزيد من كفاءة التحليل ليصبح أداة أساسية تسهم في ترشيد اتخاذ القرارات. كما أن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ "أزمة الرهن العقاري" وانهيار عدد من البنوك والمؤسسات المالية خلقت وسائل وأدوات وتقنيات جديدة تساهم في تطوير مجالات التحليل المالي وتحليل الأعمال.

يعد التحليل المالي منهجاً متكاملاً في الفكر الإداري المالي "الإدارة المالية" ووسيلة ضرورية للوصول إلى التخطيط المالي السليم، حيث يشير إلى القابلية للاستمرار والاستقرار والربحية. تعددت تعريفات التحليل المالي ومنها ما يلي:

١- يهتم التحليل المالي بدراسة وتحليل مُخرجات النظام المحاسبي لتوفير معلومات إضافية أو أكثر تفصيلية عن تلك المنشورة بالقوائم المالية حول ماضي المنشأة وحاضرها، وذلك بهدف التنبؤ بمستقبلها.

٢- هو عملية دراسة وتحليل منظمة للبيانات والمعلومات المتاحة الحالية والتاريخية حول المنشأة من خلال القوائم المالية والمصادر الأخرى، باستخدام أدوات وأساليب رياضية وإحصائية للحصول على دلالات ومؤشرات إضافية، تساعد في تقييم الأداء المالي للمنشأة والتنبؤ بالوضع المستقبلي.

٣- هو عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المنشأة في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

٤- هو معالجة منظمة لمفردات القوائم المالية لمنشأة معينة وإيجاد الروابط والعلاقات فيما بينها، بما يمكن معه التعرف على ما تدل عليه الأرقام المطلقة لهذه المفردات، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها وما يترتب عليه من تقييم لمدى كفاءة إدارة المنشأة في إدارة الموارد المتاحة لديها، واكتشاف مواطن القوة في أداء المنشأة لتعزيزها، ومواطن الضعف لاقتراح العلاج اللازم لها، و كذلك التنبؤ بأداء المنشأة في الفترات المقبلة.

٥- هو دراسة تفصيلية تحليلية وانتقادية وتفسيرية للقوائم المالية المنشورة في ضوء الإدراك التام لكيفية إعدادها، لأجل اتخاذ قرارات رشيدة في المستقبل في ضوء ما تم اكتشافه.

٦- هو نظام معلومات تتمثل مدخلاته في المعلومات المحاسبية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وغيرها من القوائم) ومعلومات غير محاسبية كأسعار الأسهم وبعض البيانات الاقتصادية كالتضخم والنمو وغيرها، بينما عمليات هذا النظام تتمثل في استخدام أساليب التحليل المالي المختلفة، في حين أن مخرجات هذا النظام تتمثل في المعلومات التي يقدمها التحليل المالي من نسب مالية أو مؤشرات أو أشكال بيانية، إلا أنه ومن أجل أن يتكامل ذلك النظام ينبغي أن توجد تغذية عكسية.

يُستنتج من التعريفات السابقة أن التحليل المالي:

أ- وسيلة ضرورية للتخطيط المالي السليم.

ب- نظام معلومات يستخدم مُخرجات النظام المحاسبي التي تشكل المادة الأولية في التحليل المالي سواء كانت القوائم المالية أو أي معلومات أخرى تكون ذات علاقة بها عن نشاط المنشأة.

ج- من أهم الأدوات التي يمكن استخدامها بواسطة إدارة المنشأة بالإضافة إلى الأطراف الخارجية للحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في ترشيد اتخاذ القرارات.

د- تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الغرض من وراء عملية التحليل المالي.

يتضح مما سبق، بساطة المفهوم النظري للتحليل المالي لسهولة الإلمام به وفهم آلية عمله، إلا أن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة والاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمنشأة وإدارتها وقدرات هذه الإدارة، ومن هذا المنطلق ينظر إلى التحليل المالي على أنه قائم على المعرفة و الخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة. ويؤيد هذا المنطق الاختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل القوائم المالية لمنشأة واحدة.

٢/٢: أهداف التحليل المالي :

Objectives of financial analysis

يتم الاهتمام بالتحليل المالي للاستفادة من جملة الأهداف التي يحققها، حيث يتمثل الهدف الأساسي للتحليل المالي في قياس ومقارنة العائد بالمخاطرة لاتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية رشيدة، وذلك باستخدام القوائم المالية المنشورة للأغراض العامة المعدة عن الماضي لأجل توفير أساس للتخطيط والتنبؤ بالتدفقات النقدية والعوائد والمكاسب المتوقع تحققها مستقبلاً.

وفيما يتعلق بأهداف التحليل المالي فقد تتعدد هذه الأهداف تبعاً لتعدد وتنوع الجهات التي تقوم بالتحليل المالي، فمثلاً يقوم مانحو الائتمان من الدائنين والمقرضين بالتحليل المالي لغرض دراسة التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة للوقوف على مدى قدرتها على سداد التزاماتها الخارجية أو ما يطلق عليه الجدارة الائتمانية، بينما يقوم المُلاك بتقييم أداء إدارة المنشأة وكفاءتها في المحافظة على أموالها، في حين يهتم المستثمرون بتقييم معدل الربحية لأسهم المنشأة. ويمكن تلخيص أهم أهداف التحليل المالي فيما يلي:

- تحديد الهيكل التمويلي الأمثل للمنشأة.
- اختبار مدى كفاءة عمليات المنشأة محل التحليل وتقييم ربحيتها.

- تقييم حقيقة الوضع المالي للمنشأة وربحية المنشأة وتحديد مركزها التنافسي والائتماني.
- تحديد قدرة المنشأة على خدمة ديونها وسداد التزاماتها وقدرتها على الاقتراض.
- تقييم أداء المنشأة بالمقارنة مع المنشآت المماثلة في نفس القطاع أو مقارنة النسب المالية الخاصة بالمنشأة على مدار عدة فترات زمنية.
- توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المنشآت.
- الكشف عن جوانب الضعف والقصور خاصة المالي وتشخيصها تمهيداً لإعادة الهيكلة.
- توفير معلومات ومؤشرات كمية تساعد في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل.
- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المنشأة.
- المتابعة الجيدة للمخاطر المالية.
- تقييم جدوى الاستثمار في المنشأة.

وبشكل عام يمكن القول بأن أغراض التحليل المالي تتمثل في تحديد كل من:

١- الهيكل التمويلي للمنشأة (Financial Structure) المتمثّل في أصول المنشأة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول.

٢- كفاءة الدورة التشغيلية (Operating Cycle) المتمثّلة في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة (أو الخدمة) وبيعها وتحصيل ثمنها.

٣- الاتجاهات (Trends) التي يتخذها أداء المنشأة على مدى سنوات عدة.

٤- المرونة (Flexibility) التي تتمتع بها المنشأة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة، كالانحراف في المبيعات والانحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة.

هذا، وعلى الرغم من أهمية ما يحققه التحليل المالي من أهداف إلا أن نتائج هذا التحليل يجب التعامل بها بحذر نظراً لاعتمادها على بيانات محاسبية ورادة بالقوائم المالية المعدة وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية، كما أن بعض عناصر القوائم المالية قد تخضع للاجتهاد والتقدير الشخصي الأمر الذى قد يؤدى إلى تفاوت نتائج التحليل خلال الفترة الزمنية قيد التحليل.

٣/٢: الفئات المهتمة بالتحليل المالي:

تُمكن نتائج التحليل المالي متخذي القرارات من تقييم الموقف الاقتصادي للمنشأة، وذلك من خلال توفير معلومات إضافية بخلاف ما توفره القوائم المالية المنشورة، على أن يتم استخدامها بواسطة العديد من المستخدمين وتسعى كل فئة من هذه الفئات إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى، وذلك لاختلاف الغاية من الحصول على المعلومات لدى كل منها.

إن للتحليل المالي استعمالات واسعة جعلت منه محل اهتمام الكثيرين. حيث تتعدد الأطراف المستفيدة والمهتمة بنتائج التحليل المالي، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمنشأة من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى، ومن الأطراف المهتمة بالتحليل المالي ما هو داخلي يخص المنشأة نفسها ويتمثل بالمستويات الإدارية المختلفة ومنها جهات خارجية تستفيد من التحليل المالي تتمثل في جميع الأطراف خارج المنشاة سواء كانت لهم صلة بالمنشأة أو لا.

بناءاً على ما تقدم، يمكن تقسيم هؤلاء الأطراف لقسمين: أطراف من داخل المنشأة نفسها وأطراف أخرى من خارجها، ولعل الأطراف الداخلية هى الأكثر استفادة من نتائج التحليل المالي لما يتوفر لها من معلومات مالية وغير مالية ومعلومات منشورة وغير منشورة بعكس الأطراف الخارجية التي غالباً ما يكون اعتمادها الأساسي على القوائم المالية المنشورة فقط. وعليه فهناك أهمية لتوضيح كيفية استفادة الفئات التي تهتم بالتحليل المالي بما يحقق أهدفها:

١/٣/٢: **الأطراف الداخلية**:

أ- إدارة المنشأة.:

تهتم الإدارة بالوضع المالي للمنشأة والربحية والنمو في سبيل تحقيقها بل وتعظيمها لمصلحة المساهمين وكسب ثقة ذوى المصالح، ، فلذلك فهي تقوم بالاهتمام بتغيرات النسب والاتجاهات عن ربحية المنشأة وعوائد استثماراتها والاتجاهات التي تأخذها هذه المؤشرات في الفترات السابقة لكي تتحقق إدارة المنشأة من فاعلية نظم الرقابة المستخدمة والوقوف على كيفية توزيع موارد المنشأة المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة وكفاءة استغلال تلك الموارد، مع مقارنة أدائها بأداء المنشآت المماثلة.

ب- العاملون والموظفون.:

تهتم هذه الفئة بتحليل القوائم المالية حتى تطمئن على استقرارها الوظيفى والمرتبط باستمرارية المنشأة، كما تهتم بالتعرف على أرباح المنشأة التي تؤثر بشكل أو بآخر على أجور العاملين ومكافأتهم بل وعلى الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.

٢/٣/٢ : **الأطراف الخارجية**:

أ- الدائنون والمقرضون :

يهتم المقرضون سواء كانوا بنوك أو مؤسسات مالية أو أشخاص طبعيين بالتحليل الائتماني والذي هو أحد أوجه استعمالات التحليل المالي، بغية معرفة درجة السيولة لدى المنشأة وهذا يتناسب مع المقرضين أصحاب الديون قصيرة الأجل بالإضافة إلى معرفة درجة ربحية المنشأة على المدى الطويل وهذا يتناسب مع المقرضين أصحاب الديون طويل الأجل.

وبناءاً على ذلك، تختلف المعلومات التي يحتاج إليها كل منهما عن الآخر، حيث يهتم أصحاب الديون قصيرة الأجل بمعرفة مدى قدرة المنشأة محل التحليل على الوفاء بالتزاماتها خلال الفترة قصيرة الأجل، وينعكس ذلك على اهتمامهم بتحليل ودراسة عناصر الأصول والخصوم المتداولة ورأس المال

العامل، بالإضافة إلى معلومات عن اتجاهات نسب السيولة قصيرة الأجل. أما أصحاب الديون طويلة الأجل فإنهم يركزون اهتمامهم على قدرة منشأة على سداد التزاماتها والفوائد المترتبة على هذه الالتزامات وقت استحقاقها.

ونظراً لأن الأموال المتولدة عن الالتزامات طويلة الأجل غالباً ما يتم استثمارها في الأصول طويلة الأجل، لذلك فإن المحلل المالي يحتاج إلى معلومات عن صحة تقييم الأصول الثابتة. وبالتالي يهتم أصحاب الديون طويلة الأجل بمعدلات إهلاك الأصول الثابتة والعمر الإنتاجي المتبقي لها.

ب- المستثمرون الحاليون والمرتقبون :

يهتم المستثمر الحالي (المساهم) بصفة أساسية بالعائد على المال المستثمر أي بربحية المنشأة واستقرارها، وكذلك بدرجة المخاطر التي تتعرض لها استثماراته، وذلك حتى يتمكن من المفاضلة بين الاحتفاظ بما يمتلكه من أسهم أم بيعها. بينما المستثمر المرتقب (المتوقع) يحاول معرفة هل من الأفضل شراء أسهم المنشأة أم البحث عن فرصة استثمارية أخرى، ومن ثم فهو يهتم بقدرة المنشأة على توليد أرباح وما تتعرض له من مخاطر ودرجة النمو المتوقع لنشاطها.

غالباً ما يهتم المستثمرون بإقتناء الأسهم في المنشأة لغرض الإتجار بها وإعادة بيعها خلال السنة لتحقيق عوائد من وراء ذلك. لذلك فهم يحتاجون إلى أسعار بيع الأسهم وتقلباتها خلال الفترة المالية، ومعدل العائد المحقق على الأسهم خلال الفترة، كما يسعون للتنبؤ بالأرباح المتوقع تحقيقها مستقبلاً، حتى يتمكنوا من اكتشاف فرص استثمار مناسبة تتلاءم مع رغباتهم.

ج- الموردون :

يستهدف المورد التأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه واستقرار أوضاعهم المالية، وهذا يعنى ضرورة دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ذلك يقرر هل يستمر أو يخفض أو يلغى التعامل معهم.

د- العملاء :

يهتم العميل بمركز مورديه خاصة المورد الرئيس للتأكد من ضمان استمرار وانتظام التوريدات ومدى إمكانية تخفيض تكلفتها.

ه- جهات أخرى :

يمكن أن يلبي التحليل المالي احتياجات فئات أخرى لها علاقة بالمنشأة ومنها سماسرة الأوراق المالية، اتحاد العمال، أجهزة التخطيط والرقابة، الغرف التجارية، ومصلحة الضرائب.

يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي لعدة أغراض ومنها تحليل التغييرات السريعة على أسعار أسهم المنشأة على السوق المالي، وكذلك تحليل السوق المالي وتحديد المنشآت التي يمثل شراء أسهمها كأفضل استثمار.

كما يتوقع أن يستخدم اتحاد العمال التحليل المالي للتعرف على الوضع المالي للمنشأة وللوقوف على قدرتها على الاستمرار في مزاولة نشاطها والتوسع فيه ومن ثم الاستمرار في توظيف العاملين الحاليين .

أما أجهزة التخطيط والرقابة فإنها تستخدم التحليل المالي لغرض الحصول على بيانات ومعلومات تساعدها في دراسة وتحليل الخطط السابقة ونتائجها، كما أنها تستخدم في الرقابة على المنشآت.

وفيما يتعلق بالغرف التجارية فإنها تستخدم التحليل المالي للتعرف على نشاط المنشأة ومعدلات أدائها وربحيتها للقيام بإجراء المقارنات بين المنشآت في نفس الصناعة.

بينما تستخدم مصلحة الضرائب أدوات التحليل المالي لمراجعة عائد الضرائب والتحقق من صحة وموضوعية البيانات المقدمة من المنشأة عن طريق إجراء المقارنات مع منشآت القطاع.

هذا، وبعد عرض الفئات المستفيدة من التحليل المالي وأهميته لكل فئة من هذه الفئات، فإنه من المهم أن يكون للتحليل المالي فاعلية لهذه الفئات سواء داخلية أو خارجية، ويعد التوصل إلى مفهوم الفاعلية أمراً في غاية الاهمية؛

لأنه معيار مهم في تحديد نجاح المنشآت أو فشلها، وهذا يعني التأكد من استخدام الموارد المتاحة قد أدى إلى تحقيق الغايات والمقاصد والأهداف المرجوة منها وانعكاس ذلك في دقة تشخيص الموقف الاقتصادى للمنشأة.

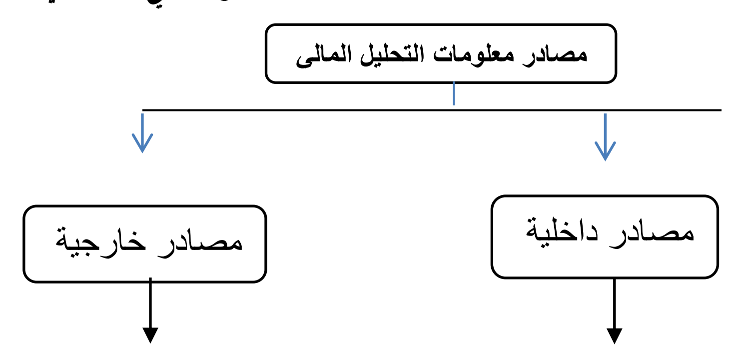
٤/٢: مصادر معلومات التحليل المالي :

Sources of financial analysis information

تعتبر القوائم المالية ممثلة بالأساس في المركز المالي وقائمة الدخل والتدفقات النقدية وما تحتويه من معلومات مالية هى المادة الخام التي يعد على أساسها التحليل المالي. ومع ذلك فإن التحليل المالي قد يتطلب بعض البيانات غير المحاسبية مثل أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية وعدد العاملين في المنشأة وبعض الأرقام القياسية للأسعار بالإضافة إلى الأسعار الجارية لبعض الموارد.

لهذا تعتمد "جودة " التحليل المالي على جودة القوائم المالية التي تعتبر المصدر الرئيسي لإجراء المقارنات والنسب والتحليلات المختلفة، ومن ثم يجب قبل إجراء التحليل المالي التأكد من أن القوائم المالية تفصح بشكل كاف عن البيانات المالية الملائمة للتحليل، وأن المبادئ المحاسبية التي أتبعت في إعداد تلك القوائم ملائمة، كما أن أسس التقويم ملائمة وثابتة لا تختلف من فترة لأخرى، وذلك بالإضافة إلى التأكد من سلامة تبويب القوائم المالية وإستمرارية نفس التبويب على مدار فترات التحليل من أجل صحة المقارنات .

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية؛ سواء مصادر معلومات داخلية أو خارجية، ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي، كذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية Quantitative أم مؤشرات وصفيّة Qualitative .



مصادر داخلية

- القوائم المالية وتتضمن:
  قائمة الدخل
  قائمة المركز المالي
  قائمة التدفقات النقدية
  قائمة الأرباح المحتجزة
  قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
- تقرير مراقب الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.

مصادر خارجية

- المعلومات والبيانات التي تصدرها الجهات المنظمة لأسواق المال والأعمال ودوائر الدولة المختلفة التي لها علاقة كوزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد ووزارة المالية وأجهزة الإحصاء.
- مكاتب السمسرة.
- المؤشرات الاقتصادية العامة للصناعة.
- البيانات والمعلومات الاجتماعية والاقتصادية التي تترك أثرها على المنشأة في ظروف معينة مثل: التضخم،أو الكساد الاقتصادي، أو الانتعاش الاقتصادي، أو الحروب والكوارث الطبيعية التي قد تترك أثاراً سلبية على أداء المنشأة.
- التشريعات التي تتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية.
- الصحف والمجالات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث .

٥/٢: خطوات ومراحل التحليل المالي :

Steps of financial analysis

يعتمد التحليل المالي على عدة خطوات ومراحل متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل المالي، ويستوجب إنجاز عملية التحليل المالي من المحلل المالي المرور بها ويمكنه تجاوز بعضها أو دمج البعض الآخر، حيث يعتمد ذلك على الهدف المرجو من التحليل، وتشتمل تلك الخطوات والمراحل على مرحلة الإعداد والتحضير ومرحلة التحليل ومرحلة الاستنتاج وكتابة التقارير، وفيمايلي عرضاً لهذه المراحل الثلاث :

١/٥/٢ : مرحلة الإعداد والتحضير:

هي مرحلة أساسية يبدأ بها المحلل المالي عمله بعد توقيعه على خطاب التكليف، وتكتسب تلك المرحلة أهمية كبيرة في أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثراً إيجابياً على باقى مراحل وخطوات تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها وفى تلك المرحلة يقوم المحلل بما يلى:

أ- تحديد الهدف من التحليل وترجمته إلى مجموعة من الأسئلة، والذى على أساسه يتحدد أسلوب التحليل المناسب والمعلومات الواجب جمعها ويختلف الهدف حسب الفئة المستفيدة من التحليل كما سبق إيضاحه.

ب- مدى ونطاق التحليل، هل يشمل التحليل منشأة واحدة أم عدة منشآت متشابهة وهل سيكون التحليل لمنشأة واحدة لسنة واحدة أم لعدة سنوات.

ج- تحديد وجمع البيانات والمعلومات الكافية والملائمة وتجهيزها بالشكل الذي يُمكن من إجراء التحليل عليها، سواء كانت تلك المعلومات مالية أو غير مالية وسواء كانت كمية أو وصفية عن الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل.

٢/٥/٢: مرحلة التحليل:

وفيها يتم معالجة ما تم توفيره من بيانات ومعلومات بما يخدم الأهداف المرجوه من التحليل، وتتكون هذه المرحلة من :

أ- **مرحلة التبويب والتصنيف**: يقوم المحلل في هذه المرحلة الابتدائية بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود في القوائم المالية ومجموعاتها ودمج بعض منها أو إعادة تصنيفها بما يسهل مهمة المحلل المالي والوصول إلى نتائج دقيقة وفى التوقيت المناسب، وهذا ما جعل أسواق المال والهيئات المهنية تصدر نماذج موحدة للقوائم المالية، ويعد نموذج القائمة شكلاً من أشكال التبويب والتصنيف للمعلومات يخدم بشكل أساسى القابلية للمقارنة، وذلك بما يقدمه من ثبات، وإتساق خاصةً عندما يشمل التحليل المالي أكثر من منشأة أو أكثر من فترة مالية.

ب- **اختيار الأداة الملائمة للتحليل**: تعد من أهم الخطوات حيث يتحدد بناءاً عليها فعالية عملية التحليل، وتتعدد أدوات التحليل وأساليبه ومنها التحليل الرأسى والأفقى وتحليل النسب ...إلخ، ولكل أداه خصائص معينة وظروف محددة لإستخدامها وتطبيقها، مما يدفع المحلل في بعض الأحيان إلى الاستعانة بأكثر من أداة وأسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل والوصول لأفضل النتائج، وتعتمد هذه الخطوة على مدى التأهيل الفني والعلمي للقائمين بالتحليل المالي.

ج- **مرحلة المقارنة:** وتتم هذه الخطوة بهدف اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف العناصر والحسابات وتحرى أسبابها، وذلك حتى يمكن تحديد نوعية الإنحرافات (موجبة أم سالبة) خاصة الإنحرافات غير الطبيعية.

٣/٥/٢ : **مرحلة الاستنتاج وكتابة التقرير**.

فى تلك المرحلة على المحلل المالي البحث عن الأسباب والحكم على المركز المالي للمنشأة وتقديم الإقتراحات، ويراعى البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل عند كتابة تقريره، وذلك من خلال التركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل واقتراح الحلول والتوصيات اللازمة للعلاج.

٦/٢: **الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند القيام بعملية التحليل المالي**:

يجب على المحُلل المالي أن يسلك منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف التحليل المرجوة، ومن ثم وجب أن يأخذ في حسبانه الاعتبارات التالية:

١- أن يكون المحلل المالي ملماً بطبيعة نشاط منشأة من نشاط صناعي، أو خدمي، أو تجاري.

٢- أن يكون لدى المُحلل المالي خلفية عن الشركات المماثلة للشركة التي يقوم بتحليل قوائمها المالية.

٣- أن تتوافر لدى المُحلل المالي الحيادية ويكوَن هدفه هو الوصول إلى الحقائق ثم يفسر نتائج التحليل استناداً إلى ما توصل إليه من معلومات عن المنشأة والمنشآت المماثلة.

٤- يجب أن يحدد المحلل المالي الافتراضات التي اعتمد عليها أثناء التحليل المالي.

٥- ألا يكون هدف المُحلل المالي التركيز على مواضع الضعف أو القوة وإنما يتعداها لتشخيص الأسباب ومحاولة استقراء الاتجاهات المستقبلية.

٦- يجب أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية وعملية ومؤهلات، بل عليه تنميتها لتجعله قادراً على تفسير النتائج المتحصل عليها، إضافة إلى تمكنه من التنبؤ بالمستقبل.

٧- يجب أن يأخذ على المحلل المالي في اعتباره أن القوائم المالية لم تقدم له صورة كاملة عن المنشأة وإنما هناك الكثير من البيانات التي يمكن الحصول عليها من خارج القوائم المالية. ومن أمثلة هذه المعلومات كفاءة وخبرة العنصر البشري بالمنشأة والتي تساعد في نجاح المنشأة من عدمه. وكذلك الحال بالنسبة لمعلومات عن القضايا المرفوعة ضد المنشأة، بالإضافة إلى المعلومات عن الأحداث التالية لتاريخ إقفال الحسابات.

٨- يجب استخدام أكثر من أداة من أدوات التحليل المالي لأن الاعتماد على أداة واحدة قد تكون مضللة.

٩- يجب على المحلل المالي أن يُدرك المُحلل المالي نتيجة دورية إعداد القوائم المالية، حيث أن دورية إعداد القوائم المالية تأتي من خلال الحاجة إلى إعداد التقارير المالية عن فترات مالية قصيرة نسبياً مقارنة بالعمر الافتراضي للمنشأة.

١٠-يجب أن يأخذ المُحلل المالي في اعتباره أن القوائم المالية التي يستخدمها في التحليل عرضه لبعض القيود التي تُحد من فائدتها، وتتمثل هذه القيود فيما يلي:

أ- افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد: يتم إعداد القوائم المالية في ضوء هذا الافتراض على الرغم من أن مُعدى القوائم المالية متأكدين من أن وحدة النقد تتغير مع مرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار. وبالرغم من أن هناك الكثير من المحاولات التي تمت لقياس أثر التغيرات في الأسعار على القوائم المالية. إلا أنها لم تصل إلى حد القبول وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ب- التسجيل التاريخي: تُعد القوائم المالية استناداً للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تمت خلال الفترة المالية، وغالباً ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل.

ج- الحكم والتقدير الشخصي: من المتعارف عليه أنه لكى يتم تحديد نتيجة أعمال المنشأة بشكل دقيق فإنه يتطلب الأمر الانتظار حتى نهاية حياة المنشأة، إلا أن هذا الأمر لا يُعد عملياً لذلك تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم حياة المنشأة إلى فترات متساوية عادة ما تكون السنة. ويتم في نهايتها تقدير نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة.

د- قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية: حيث أنه يمكنها عقد بعض الصفقات قرب نهاية السنة المالية مما يؤثر على بعض العناصر والبنود الواردة في القوائم المالية التي تلقى اهتماماً خاصاً من الدائنين والمستثمرين. ومن أمثلة هذه الصفقات شراء بضاعة بقروض طويلة الأجل لتحسين نسبة التداول، أو القيام بعمليات بيع بتيسيرات في السداد قرب نهاية الفترة المالية.

هـ- مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية:عند إعداد القوائم المالية توجد العديد من السياسات البديلة التي يمكن استخدامها، حيث يتم الاختيار من بينها بما يتناسب مع الظروف والأوضاع الاقتصادية. وتؤدي عملية الاختيار بين البدائل إلى آثار مختلفة على نتيجة الأعمال والمركز المالي.

٧/٢ : **معايير التحليل المالي** : Standards of Financial Analysis

تستخدم معايير التحليل المالي للتعبير عن مستوى الأداء المالي للمنشأة من خلال أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملاءمة وكفاءة نسبة معينة أو رقم ما، وهذه المعايير ينبغي أن تتسم بمجموعة من الخصائص (Characteristics) من أهمها:

١- الشمول: وهو أن يمثل المعيار كافة الأنشطة والعمليات المالية والتي تمثل معظم انواع الصناعة.

٢- الاستمرارية: وهو أن تستمر فعالية المعيار لمدد مالية متتابعة.

٣- الواقعية: وهو أن يكون المعيار قابلاً للتطبيق.

٤- الاستقرار: وهو أن يكون المعيار ثابتاً نسبياً وغير متقلب ومتغير.

٥- البساطة والوضوح: وهو أن يكون المعيار مفهوماً لمعظم الفئات.

٦- سهولة التعامل معه وتركيبه: وهو أن يكون المعيار مقروءاً، وقابلاً للمقارنة.

وأما عن استخدامات (Uses) معايير التحليل المالي فهي كالآتي:

١- تفسير الظواهر المالية المختلفة وإعطاءوها وصفاً كمياً.

٢- تفسير المدلولات والمؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة.

٣- تحليل أداء المنشأة المالي.

٤- كشف الانحرافات.

٥- قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية.

بعد تناول خصائص واستخدامات معايير التحليل المالي وجب إيضاح أنواع تلك المعايير والتى تُقسم إلى ما يلى:

١- معيار التحليل المالي المطلق Absolute Standard: عبارة عن مجموعة من النسب والمعدلات التي اطلق استعمالها كمعيار للتحليل المالي يتم تطبيقه في جميع الحالات ولجميع أنواع الصناعة ولكافة الظروف، فمثلاً لو أن الرقم المعياري المطلق لنسبة التداول (١:٢) فإنه يطبق على جميع أنواع الصناعة وفي كافة الأحوال.

٢- معيار التحليل المالي لصناعة معينة Industry Average : عبارة عن نسبة مالية معينة مستخرجة عن طريق إيجاد متوسط تلك النسبة لمجموعة كبيرة من المنشآت في الصناعة نفسها عن مدة مالية واحدة، ويوضح هذا المعيار ضمن صناعة معينة سواء ضمن صناعة واحدة محلية أو إقليمية أو دولية، ويحدد هذا المعيار طبقاً لما هو متعارف عليه في السوق. توضع هذه المعايير من قبل مختصصين سواء التجمعات المختصة في هذا المجال أو من قبل الإقتصاديين أو

الإداريين أو المحللين الماليين أو الاستشاريين وغيرهم من ذوي الخبرة في هذا المجال.

٣- معيار التحليل المالي التاريخي Historical or Trend Analysis: عبارة عن النسب والأرقام والمعايير والتي تمثل الاتجاهات التي اتخذها أداء منشأة معينة في الماضي والتي يتم اعتمادها كأداة تحليلية لتقييم أداء المنشأة الحالي، والتوقع المستقبلي بشأن ادائها للمستقبل. فمثلا يتم مقارنة نسبة السيولة للسنة الحالية مع نسبة السيولة لأعوام ماضية (لنفس المنشأة) ومن ثم ملاحظة التغيرات الحاصلة، هل التغيرات إلى الأفضل أو إلى الأسوأ وهكذا بالنسبة للنسب أو المعدلات الأخرى.

٤- معيار التحليل المالي المخطط (المستهدف) Planned or Targeted Standard: عبارة عن البيانات التي تحددها إدارة المنشأة كمعيار يوضع على أساس أهداف مخطط لها مسبقاً لأنشطة معينة، ومقارنة ما كان متوقعاً من المنشأة تحقيقه مع ما حققته فعلاً مع المقياس المُعد مسبقاً وذلك أثناء مدة مالية محددة. فيقوم المحلل المالي بمقارنة المعايير المستهدفة مع المتحقق وبالتالي يحدد فيما إذا كانت هناك انحرافات سواء ايجابية أو سلبية، وبالتالي فان المعايير المستهدفة من الأدوات الهامة في عملية التخطيط أو الرقابة.

٨/٢: مجالات التحليل المالي Areas of Financial Analysis :

يمكن استعمال التحليل المالي في عدة مجالات ولعدة أغراض يتوقف كل منها على نوع التحليل والجهة التي تستخدم ذلك التحليل، ومن أهمها:

١. التخطيط المالي Financial planning:

يعتمد التخطيط المالي على النتائج التي يسفر عنها التحليل المالي، ويعتبر التخطيط المالي أمراً ضرورياً لكل المنشآت في سبيل إدارة أكثر فعالية لرأس المال وتخفيض ظروف عدم التأكد، ومن ثم يلزم القيام بالتنبؤ بالاحتياجات المالية ومصادر الحصول عليها، بل القيام بدراسة شاملة سواء قصيرة أو طويلة الأجل لكل سلبيات وايجابيات تحقيق تلك الأهداف. هذا،

ويمر التخطيط المالي بعدة مراحل أهمها تحليل الأداء السابق للمنشأة، تحديد متطلبات الاستثمار وبدائله، التنبؤ بإيرادات المنشأة ونفقاتها، تحليل البدائل المتاحة سواء تمويلية أو استثمارية واختيار أنسبها، وتحليل النتائج المختلفة للخطة المالية، ومن أهم الأدوات التي تلجأ إليها الإدارة المالية هى الموازنات التقديرية لإدارة التدفقات المستقبلية واستخداماتها.

٢. تحليل وتقييم الأداء

:Analysis and performance evaluation

هذا النوع من التحليل يهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمنشأة، مثل الإدارة، المستثمرون والمقرضون. وتعتبر أدوات التحليل المالي للقوائم المالية على قدر كبير من الأهمية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المنشأة وما يتعلق بكافة مجالاتها.

٣.التحليل الائتماني Credit analysis :

يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقاته مع المقترض (المدين)، وبالتالي يقوم المقرض بهذا التحليل الائتماني ، واتخاذ قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التحليل.

٤ .التحليل الاستثماري Investment Analysis :

يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي للقوائم المالية، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد ومنشآت ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها وقدرة هذا التحليل تمتد لتشمل تقييم للمنشآت نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في كافة المجالات. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها، وكذلك تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة.

٩/٢: مستويات التحليل المالي Levels of Financial Analysis

يقوم المحلل المالي بإجراء تحليله في ظل ثلاثة مستويات ثلاث، يمكن إيجازها فيما يلى:

أ) على مستوى المنشأة:

يقوم المحلل المالي بجمع ما يلزم للتحليل المالي من المعلومات الخاصة بالمنشأة فقط، فيدرس ربحيتها وسيولتها وهيكل ملكيتها، بالإضافة إلى كفائتها، ويتم إنجاز ذلك باستخدام أدوات مختلفة للتحليل، ويعتبر هذا النوع من التحليل قاصراً نظراً لأنه يفصل المنشأة عن محيطها والعوامل المؤثرة فيها، وبالتالى تختفى ايجابيات اجراء المقارنات والتعرف على نقاط القوة والضعف في المنشأة.

ب) على مستوى القطاع.

ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بظهور العديد من المنشآت المنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بينها لاختيار الاستثمار الأفضل، حيث يقوم المحلل بإجرائه للمنشأة آخذاً في الاعتبار القطاع الذى تنتمى إليه، فيتم تحليل القوائم المالية للمنشأة ثم مقارنتها بقوائم مالية للمنشآت النظيرة في نفس القطاع، وبالتالي الحكم على أداء المنشأة والتعرف على نقاط ضعفها وقوتها.

ج) على مستوى الإقتصاد.

هو التحليل الأشمل والذى يقوم بدراسة المنشأة وظروفها الإقتصادية وظروف القطاع الذى تنتمى إليه وكذلك الظروف الإقتصادية العامة للدولة التي تعمل بها تلك المنشأة. ظهرت أهمية هذا النوع من التحليل بعد دخول وإنتشار الشركات المتعددة الجنسيات للعمل في مختلف الدول، وما نتج عن ذلك من تأثر الدول عامة بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية.

١٠/٢ : أدوات وأساليب التحليل المالي :

Tools of Financial Analysis

في سبيل الوصول إلى قرارات رشيدة تُمكن المنشأة من الاستمرار في تحقيق أهدافها، يستوجب على المنشأة أن تستعمل أدوات التحليل المالي المناسبة التي تُمكّنها من الحصول على المعلومات الملائمة لاتخاذ تلك القرارات. وعليه يمكن حصر أهم الأدوات والأساليب المستخدمة للتحليل المالي فيما يلى:

أ - التحليل الرأسي والتحليل الأفقي :

وفيه يتم تحليل حركة الحساب إما خلال الفترة ذاتها وبمقارنة الحساب بمجموعته فيكون (تحليل رأسي) أو علي مستوي عدة فترات محاسبية ومقارنة قيمة الحساب في الفترة المنشودة بالفترات الأخري ويسمي (تحليل أفقي)، وهذا ما سوف يتم تناوله بالتفصيل خلال هذا الفصل.

ب- النسب والمؤشرات المالية :

قد يتم التحليل المالي عن طريق حساب مجموعة من النسب Ratio Analysis، وتعد تلك النسب من واقع البيانات التي تحتويها قائمة المركز المالي أو من واقع البيانات التي تحتويها قائمة الدخل أو من واقع بيانات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل معاً، وتم تخصيص الفصل الثالث لتناول أهم تلك النسب والمؤشرات.

التحليل الرأسي والتحليل الأفقي :

تمثل قائمة المركز المالي الموقف المالي للمنشأة في لحظة معينة، على حين تمثل قائمة الدخل كشفاً يعبر عن نتيجة الأعمال عن فترة معينة، وإذا ما تمَّ تحليل البيانات المالية الواردة في هاتين القائمتين، فإن المحلل يستطيع أن يصل إلى نتيجة عن حقيقة الموقف المالي للمنشأة، لكنه لا يستطيع أن يعتمد في الحكم النهائي على قوائم مالية لفترة واحدة بالرغم مما فيها من معلومات، للأسباب التالية:

أ- قد لا تمثل قوائم الفترة الواردة أداء المنشأة المعتاد.

ب- لا تُخبر المحلل عما إذا كانت النتائج التي تظهرها أفضل أم أسوأ مما كان في الماضي.

ج- لا تخبر شيئاً عن الاتجاه الذي يتخذه أداء المنشأة، علماً بأن الاتجاه أهم بكثير من النتائج التي تظهرها قائمة واحدة.

ولهذه الأسباب يلجأ المحلل المالي إلى مقارنة القوائم المالية للمنشآت من خلال التحليل الأفقي وقد تكون المقارنة بين القوائم المالية للمنشأة نفسها، وتسمى المقارنة في هذه الحالة مقارنة داخلية، أو قد تكون مع قوائم مالية لمنشآت أخرى، وتسمى المقارنة في هذه الحالة مقارنة خارجية. يتم التركيز على المقارنة الداخلية، لأن المقارنة الخارجية لا تختلف عنها إلا في عملية المقارنة مع منشآت أخرى تنتمي إلى نفس الصناعة ونفس النشاط وتتقارب في الحجم ومرحلة النمو.

التحليل الرأسى للقوائم المالية :

أولاُ: التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي :

يقصد بالتحليل الرأسى Vertical Analysis حساب النسبة المئوية لبنود قائمة المركز المالي إلى إجمالى الأصول، كما يمكن أن تحسب نسبة كل بند من بنود القائمة إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها البند. ويمكن أيضاً حساب نسبة كل بند إلى جملة المجموعة الفرعية التي ينتمي إليها، وذلك للوقوف على الوزن النسبى للبند.

أي أن التحليل الرأسى لبنود قائمة المركز المالي يعد إعتماداً على واحد أو أكثر مما يلي:

أ- إجمالي الأصول: إجراء التحليل الرأسي لبنود قائمة المركز المالي من خلال حساب نسبة كل بند من بنود الأصول المتداولة (المخزون، المدينون، النقدية، .....) إلى إجمالي الأصول مثل حساب نسبة

الأراضي إلى إجمالي الأصول ، ويفيد في معرفة الوزن النسبي للبند بالنسبة إلى إجمالي أصول المنشاة، أي الأهمية النسبية للبند.

ب-إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها البند: أي نسبة كل بند من بنود قائمة المركز المالي إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إلى البند، ويفيد في معرفة الأهمية النسبية للبند بالنسبة إلى المجموعة التي ينتمي إليها، مثل نسبة الآلات إلى إجمالي الأصول الثابتة ونسبة المخزون إلى إجمالي الأصول المتداولة وهكذا.

ج- جملة المجموعة الفرعية التي ينتمي إليها البند: أي حساب نسبة كل بند من بنود المخزون (مخزون بضائع تامة، مخزون الخامات، .....) إلى إجمالي المخزون.

وعادة ما يطلق على النسب المئوية السابقة "الوزن النسبي لبنود قائمة المركز المالي"، ويطلق على هيكل هذه النسب "التركيب أو التوزيع النسبي لبنود قائمة المركز المالي"، ويطلق على القائمة التي تحتوي على هذه النسب "قائمة الوزن النسبي لبنود قائمة المركز المالي".

يلاحظ في هذا المجال أن مجموع النسب المئوية لمكونات المجموعة التي يجرى عليها التحليل تعادل دائماً ١٠٠%، فإذا تم التحليل من زاوية نسبة كل بند من بنود الأصول إلى إجمالي الأصول فإنه لابد أن يساوي مجموع نسب كل بنود الأصول ١٠٠%، وإذا تم التحليل الرأسي من زاوية نسبة كل بند من بنود الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول المتداولة فإنه لابد أن يساوى مجموع نسب كل بنود الأصول المتداولة ١٠٠%، وإذا تم التحليل الرأسي من زاوية نسبة كل بند من بنود المخزون فإنه لا بد أن يساوي مجموع نسب كل بنود المخزون ١٠٠%.

وبناءاً على ما سبق، تتمثل أهمية تلك الأداة في تركيزها على عنصرين رئيسيين، هما:

- مصادر الأموال في المنشأة وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق مساهمين .

- كيفية توزيع المصادر بين مختلف الإستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى.

هذا، ويوصف التحليل الرأسي بالتحليل الساكن حيث يعاب علي هذا الأسلوب كونه تحليل ساكن يتسم بالجمود وعدم التعبير عن الصورة الكاملة لأداء المنشأة فهو يعتمد فقط علي فترة زمنية واحدة ولا يوضح بصورة جيدة العلاقات بين الحسابات المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أنهُ ليس المهم تحديد الوزن النسبي أو توضيح الأهمية النسبية، وإنما الأهمية البالغة هي الخطوة التالية التي يقع عبؤها على المحلل المالي وهي تفسير Interpretation دلالة هذا الوزن المستخرج والربط بين هذه الأوزان النسبية واستخلاص النتائج التي تحقق أهداف التحليل المالي.

فمثلا بند الآلات ينتمي إلى مجموعة الأصول الثابتة: وللتحليل الرأسي يتم حساب النسبتين الآتيتين:

١- نسبة البند إلى إجمالي الأصول =

$$\text{نسبة الآلات إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{قيمة الآلات}}{\text{إجمالي الأصول}} \times ١٠٠$$

٢- نسبة البند إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إلى البند =

$$\text{نسبة الآلات إلى إجمالي الأصول الثابتة} = \frac{\text{قيمة الآلات}}{\text{إجمالي الأصول الثابتة}} \times ١٠٠$$

ويفيد التحليل الرأسي في اجراء المقارنات بين الفترت المختلفة للمنشأة الواحدة لمعرفة ما إذا كانت هناك تغيرات في الوزن النسبي للأصول بين الفترات المختلفة، وكذلك المقارنة مع متوسط الصناعة (المتوسط للمنشآت التي تعمل في نفس المجال).

مثال:

لإيضاح كيفية إجراء التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي وإمكانية الإستفادة من النتائج التي يظهرها هذا التحليل، يوضح الجدول رقم (١/أ) التالي قوائم المركز المالي لشركة "حلوان للصناعات المعدنية" في نهاية السنوات المالية من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩:

جدول رقم (١ /أ)

قائمة المركز المالي لشركة " حلوان للصناعات المعدنية "

(الأرقام بالألف جنية)

بيـــان	في ٢٠١٦/١٢/٣١		في ٢٠١٧/١٢/٣١		في ٢٠١٨/١٢/٣١		في ٢٠١٩/١٢/٣١	
الاصول:								
الاصول الثابتة								
الات ومعدات	٥٣٩		٥٤٣		٥٤٠		٥٤٩	
(–) مجمع الإهلاك	٣٧٤		٤٨٢		٤٩٢		٥٠٧	
		١٦٥		٦١		٤٨		٤٢
وسائل نقل	٣١٤		٤٤٩		٥١١		٤٣٧	
(–) مجمع الإهلاك	٢١٢		٢٨١		٤٠٥		٤٠٤	
		١٠٢		١٦٨		١٠٦		٢٣
عدد وادوات	٤٨		٤٩		٥٥		٥٩	
(–) مجمع الإهلاك	٤٣		٤٦		٥٠		٥٥	
		٥		٣		٥		٤
اثاث ومعدات مكتبية	٨٨		١٦٢		١٩٣		٢٠٥	
(–) مجمع الإهلاك	١٦		٣٢		٥٤		٧٨	
		٧٢		١٣٠		١٣٩		١٢٧
مجموع الاصول الثابتة		٣٤٤		٣٦٢		٢٩٨		٢٠٦
مشروعات تحت التنفيذ		١٨٣		--		١٨١		--
الاصول المتداولة:								
مخزون سلعي	–		٢٣٢		٢٦٣		٢٧٦	
العملاء	٨٣١		١١٥٠		٤٥٤		١١١٢	
اوراق قبض	١٢١		٣٥		٥٤		٢٦٠	
مدينون متنوعون	١٦١		١٧٣		٤١٧		١٨٤	
ارصدة مدينة اخرى	٢٦٧		٤٩٧		٧٠		١١٨	
نقدية بالخزينة والبنك	٦٦		٢٥٢		٩٢٢		١١٢٠	
مجموع الاصول المتداولة		١٤٤٦		٢٣٣٩		٢١٨٠		٣٠٧٠
الخسائر:								
خسائر مرحلة		--		٥١		٢٨٥		٤٩٤
مجموع الاصول والارصدة المدينة		١٩٧٣		٢٧٥٢		٢٩٤٤		٣٧٧٠
حقوق المساهمين والالتزامات								
حقوق المساهمين								
راس المال المرخص والمسدد بالكامل (١٥٠٠٠ سهم ق. س. ١٠٠ج)	١٥٠٠		١٥٠٠		١٥٠٠		١٥٠٠	
المبالغ غير المسددة من الأسهم المصدرة	٧٥٠		--		--		--	
		٧٥٠		١٥٠٠		١٥٠٠		١٥٠٠
إحتياطي قانوني	١٨٠		١٨٠		١٨٠		١٨٠	
إحتياطي عام	٣٩		٣٩		٣٩		٣٩	
		٢١٩		٢١٩		٢١٩		٢١٩
ارباح مرحلة		١		١		١		
مجموع حقوق المساهمين		٩٧٠		١٧٢٠		١٧٢٠		١٧١٩
الخصوم المتداولة:								
بنوك دائنة (سحب على المكشوف)	١٧١		١٠١		٢٤٠		٧٤٩	
الموردون	٣٨٨		٧٣٦		٨٠		٩٣٧	
دائنون متنوعون	٢٣		٣٥		٤٩٤		٧٤	
دائنو التوزيعات	٤١٨		--		--		--	
ارصدة دائنة اخرى	٣		١٦٠		٣١٠		٢٩١	
مجموع الخصوم المتداولة		١٠٠٣		١٠٣٢		١٢٢٤		٢٠٥١
مجموع حقوق المساهمين والالتزامات		١٩٧٣		٢٧٥٢		٢٩٤٤		٣٧٧٠

هذا ويوضح الجدول رقم (١/ب) التالي التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي لشركة " حلوان للصناعات المعدنية " عن السنوات محل التحليل.

جدول رقم (١/ ب)
التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي لشركة
" حلوان للصناعات المعدنية " من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩

بيـــان	٢٠١٦/١٢/٣١		٢٠١٧/١٢/٣١		٢٠١٨/١٢/٣١		٢٠١٩/١٢/٣١	
	٪ بالنسبة للمجموعة الرئيسية	٪ بالنسبة لإجمالي الأصول	٪ بالنسبة للمجموعة الرئيسية	٪ بالنسبة لإجمالي الأصول	٪ بالنسبة للمجموعة الرئيسية	٪ بالنسبة لإجمالي الأصول	٪ بالنسبة للمجموعة الرئيسية	٪ بالنسبة لإجمالي الأصول
الاصول:								
الاصول الثابتة								
الات ومعدات	٤٨	٨.٤	١٧	٢.٢	١٦	١.٦	٢٠	١.١
وسائل نقل	٣٠	٥.٢	٤٦	٦.١	٣٦	٣.٦	١٦	٠.٩
عدد وادوات	١	٠.٢	١	٠.١	٢	٠.٢	٢	٠.١
اثاث ومعدات مكتبية	٢١	٢.٦	٣٦	٤.٧	٤٦	٤.٧	٦٢	٠.٤
مجموع الاصول الثابتة	٪١٠٠	١٧.٤	٪١٠٠	١٣.١	٪١٠٠	١٠.١	٪١٠٠	٥.٥
مشروعات تحت التنفيذ	–	٩.٣	–	–	–	٦.٢	–	–
الاصول المتداولة:								
مخزون سلعي	–	–	١٠	٨.٤	١٢	٨.٩	٩	٧.٣
العملاء	٥٨	٤٢.١	٤٩	٤١.٧	٢١	١٥.٤	٣٦	٢٦.٥
اوراق قبض	٨	٦.١	٢	١.٣	٣	١.٨	٨	٦.٩
مدينون متنوعون	١١	٨.٢	٧	٦.٣	١٩	١٤.٢	٦	٤.٩
ارصدة مدينة اخرى	١٨	١٣.٥	٢١	١٨.١	٣	٢.٤	٤	٣.١
نقدية بالخزينة والبنك	٥	٣.٤	١١	٩.٢	٤٢	٣١.٣	٣٧	٢٩.٧
مجموع الاصول المتداولة	٪١٠٠	٪٧٣.٣	٪١٠٠	٪٨٥	٪١٠٠	٪٧٤	٪١٠٠	٪٨١.٤
الخسائر:								
خسائر مرحلة		--		١.٩	٪١٠٠	٩.٧		١٣.١
مجموع الاصول والارصدة المدينة		٪١٠٠		٪١٠٠		٪١٠٠		٪١٠٠
حقوق المساهمين والالتزامات								
حقوق المساهمين								
راس المال المدفوع	٧٧	٣٨	٨٧	٥٤.٥	٨٧	٥٠.٩	٨٧	٣٩.٨
احتياطيات:								
احتياطي قانوني	١٩	٩.١	١١	٦.٦	١١	٦.٢	١١	٤.٨
احتياطي عام	٤	٢	٢	١.٤	٢	١.٣	٢	١
مجموع حقوق المساهمين	٪١٠٠	٤٩.١	٪١٠٠	٦٢.٥	٪١٠٠	٥٨.٤	٪١٠٠	٤٥.٦
الخصوم المتداولة:								
بنوك دائنة (سحب على المكشوف)	١٧	٨.٧	١٠	٣.٧	٢٨	١١.٦	٣٧	١٩.٩
الموردون	٣٩	١٩.٧	٧٢	٢٦.٨	٦	٢.٧	٤٥	٢٤.٨
دائنون متنوعون	٢	١.١	٣	١.٢	٤١	١٢.٨	٤	٢
دائنو التوزيعات	٤٢	٢١.٢	--	--	--	--	--	--
ارصدة دائنة اخرى	–	٠.٢	١٥	٥.٨	٢٥	١٠.٥	١٤	٧.٧
مجموع الخصوم المتداولة	٪١٠٠	٥٠.٩	٪١٠٠	٣٧.٥	٪١٠٠	٤١.٦	٪١٠٠	٥٤.٤
مجموع حقوق المساهمين والالتزامات		٪١٠٠		٪١٠٠		٪١٠٠		٪١٠٠

بتحليل بيانات الجدول السابق رقم (١/ب) يمكن استخلاص النتائج والملاحظات التالية لبعض جوانب تحليل ونقد قائمة المركز المالي للشركة محل التحليل خلال الأربع سنوات (٢٠١٦ – ٢٠١٩):

أولاً: يمثل مجموع الأصول المتداولة في كل السنوات أكبر وزن نسبي في مجموع الأصول بمتوسط يتراوح بين ٧٣% و ٨٥% ، يليه مجموع الأصول الثابتة بمتوسط يتراوح بين ٦% و١٧%.

ثانياً: إن التوزيع النسبي لبنود الأصول المتداولة يتغير من سنة لأخرى، فعلى سبيل المثال في عام ٢٠١٦ و عام ٢٠١٧ يحتل بند العملاء أكبر وزن نسبي في الأصول المتداولة، أما في عام ٢٠١٧ وعام ٢٠١٨ أصبح بند النقدية هو صاحب أكبر وزن نسبي، ومن الواضح هنا أن المنشأة كان لها مستحقات كبيرة نسبياً لدى عملائها خلال عامي ٢٠١٦، ٢٠١٧ وقد استطاعت أن تقوم بتحصيل جزء من هذه المستحقات، ولكن المنشأة لم تتمكن من استثمار أو تشغيل النقدية التي أصبحت متوفرة لديها في هاتين السنتين. وخلاصة ما يمكن أن يصل إليه القائم بتحليل ونقد قائمة المركز المالي للشركة أنه ليس لدى المنشأة سياسة واضحة بشأن كيفية إدارة أصولها المتداولة والتي يمثل مجموعها في المتوسط ٧٨% من المجموع الكلي لأصول المنشأة.

ثالثا: إن بند الآلات والمعدات كان صاحب أكبر وزن نسبي في مجموعة الأصول الثابتة خلال عام ٢٠١٦، ثم أصبح بند وسائل النقل والانتقال صاحب أكبر وزن نسبي في عام ٢٠١٧، ثم احتل بند الأثاث والمعدات المكتبية الأهمية النسبية الأولى في مجموعة الأصول الثابتة خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ويدل ذلك على أن المنشأة بدأت في زيادة ما تحوزه من أثاث ومعدت مكتبية على حساب المبالغ المستثمرة في بند الآلات والمعدات ووسائل النقل والانتقال.

رابعاً: يوضح البيان التالي صافي حقوق المساهمين خلال السنوات محل التحليل (بعد طرح مجموع الخسائر من إجمالي حقوق المساهمين) ونسبة هذا الصافي إلى مجموع الأصول دون أن يتضمن مجموع الأصول أي أرصدة مدينة للخسائر:

السنوات	صافي حقوق الملكية	نسبة صافي حقوق الملكية إلى الأصول
٢٠١٦	٩٧٠	%٤٩
٢٠١٧	١٦٦٩	%٦٢
٢٠١٨	١٤٣٥	%٥٤
٢٠١٩	١٢٢٥	%٣٧

يتضح من البيان السابق أن المنشأة تتجه في تمويل أصولها على مصادر التمويل الخارجية (باستثناء عام ٢٠١٧ حيث تم مضاعفة رأس المال المدفوع)، ومن ثم فإن الانخفاض المستمر لهذه النسبة في المستقبل قد يجعل المنشأة في موقف قد لا تستطيع معه تحمل أعباء الحصول على قروض في الأجل الطويل.

ثانيا: **التحليل الرأسي لقائمة الدخل**.

يقصد بتحليل النسبة العامة لبنود قائمة الدخل تحويل جميع عناصر قائمة الدخل المعدة من قبل المنشأة إلى وحدات أو نسب عامة في أساس معين هو صافي إيرادات المبيعات، حيث يمكن إستخدام هذه النسب العامة في إجراء تحليلات ومقارنات أكثر جدوى وفائدة من التحليلات والمقارنات التي يمكن أن تتم من خلال المقارنة المباشرة لبنود هذه القائمة كما هي معدة بمعرفة الإدارة المالية بالمنشأة قبل إدخال وإجراء التحليلات عليها

وتحسب النسبة العامة لبنود قائمة الدخل إلى صافي إيرادات المبيعات لإحدى الشركات عن سنة مالية معينة عن طريق حساب نسبة كل بند من بنود

قائمة الدخل إلى إيرادات المبيعات (كمية المبيعات × سعر بيع الوحدة) التي تحققت خلال هذه السنة.

يمكن إيضاح كيفية إعداد النسب العامة لبنود قائمة الدخل إلى صافي إيرادات المبيعات من خلال الشكل التالي:

بيـــان	القيمة		٪
صافي المبيعات*	××	÷ صافي المبيعات × ١٠٠	××%
(-) تكلفة البضاعة المباعة	××	÷ صافي المبيعات × ١٠٠	××%
= مجمل الربح	×××	÷ صافي المبيعات × ١٠٠	××%
(-)مصاريف البيع والتوزيع والمصاريف الإدارية	××	÷ صافي المبيعات × ١٠٠	××%
= صافي ربح النشاط العادي	××	÷ صافي المبيعات × ١٠٠	××%
+ أرباح بيع أوراق مالية	××	÷ صافي المبيعات × ١٠٠	××%
= صافي الربح القابل للتوزيع	××	÷ صافي المبيعات × ١٠٠	××%
(-) الاحتياطيات	×	÷ صافي المبيعات × ١٠٠	××%
= الأرباح المعلنة للتوزيع	××	÷ صافي المبيعات × ١٠٠	××%

*يتم الوصول إلى صافي قيمة المبيعات خلال أي فترة مالية كالتالي:

إجمالي قيمة المبيعات	×××
(–) قيمة مردودات ومسموحات المبيعات	(××)
	××
+ إيرادات بيع مخلفات الإنتاج	×
صافي قيمة المبيعات	××

ويجب ملاحظة أن صافي قيمة المبيعات هنا لا تتضمن أية إيرادات عرضية (أي تلك التي لا ترتبط بنشاط المنشأة الذي أُقيمت من أجله)، وتظهر عادة الإيرادات العرضية في قائمة الدخل المنشورة تحت حساب "إيرادات متنوعة"، ومن أمثلتها: إيرادات الأوراق المالية، الفوائد البنكية الدائنة، الإيجارات الدائنة، غرامات التأخير المكتسبة، الأرباح الرأسمالية، فروق العملة الدائنة، التعويضات المكتسبة، إيرادات السنوات السابقة.

وتأسيساً على ما سبق تحسب نسبة أي بند من بنود قائمة الدخل إلى المبيعات في أي فترة على النحو التالي:

$$\text{النسبة} = \frac{\text{قيمة البند بقائمة الدخل خلال الفترة}}{\text{صافي إيرادات مبيعات الفترة}}$$

مثال:

يعرض الجدول رقم (٣/٣/١/أ) قائمة الدخل لشركة "الإسكندرية" وذلك عن خمس سنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩.

جدول (٣/٣/١/أ)
قائمة الدخل لشركة الإسكندرية من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩

(الأرقام بالألف جنية)

بيـان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
إيرادات المبيعات (بعد خصم المردودات والمسموحات)	١٥٠	٤٢٠	٥٧٠	١١٤٢	١٦٠٠
إيراد بيع مخلفات	–	–	٥	٨	١٢
المجموع	١٥٠	٤٢٠	٥٧٥	١١٥٠	١٦١٢
بضاعة أول المدة	٥	٢٥	٤٠	٧٥	٨٠
+ خامات وأجور ومصاريف صناعية	٩٠	٢٢٥	٣٥٠	٧٨٠	٩٧٠
+ إهلاكات	٧	٢٢	٢٧	٥٥	٦٥
= التكلفة الصناعية للبضاعة المتاحة للبيع	١٠٢	٢٧٢	٤١٧	٩١٠	١١١٥
– بضاعة آخر المدة	٢٠	٣٨	٧٢	٨٠	٩٥
= تكلفة البضاعة المباعة	٨٢	٢٣٤	٣٤٥	٨٣٠	١٠٢٠
مجمل الربح	٦٨	١٨٦	٢٣٠	٣٢٠	٥٩٢
– مصروفات إدارية وتمويلية					
مصروفات إدارية وعمومية	١٠	١٥	٢٥	٣٠	٤٢
إهلاكات غير صناعية	١٤	٢٠	٢٢	٣٣	٣٦
مصاريف تمويلية	١٥	٢٤	٤٣	١٣٦	١٨٠
المجموع	٣٩	٥٩	٩٠	١٩٩	٢٥٨
صافي ربح النشاط	٢٩	١٢٧	١٤٠	١٢١	٣٣٤
+ ايرادات متنوعة	٥	٣	٤	٧	٦
صافي ربح المنشأة	٣٤	١٣٠	١٤٤	١٢٨	٣٤٠

هذا، ويوضح الجدول التالي (٣/٣/١/ب) قائمة الدخل للشركة محل التحليل شاملة النسب العامة لبنود قائمة الدخل لكل سنة منسوبة إلى صافي إيرادات مبيعات السنة.

جدول (٣/٣/١/ب)
النسب العامة لبنود قائمة الدخل لشركة الإسكندرية
(من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩) (نسبة إلى مجموع إيرادات المبيعات)

(الأرقام بالألف جنية)

بيان	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٨		٢٠١٩	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
إيرادات المبيعات (بعد خصم المردودات والمسموحات)	١٥٠		٤٢٠		٥٧٠		١١٤٢		١٦٠٠	
إيراد بيع مخلفات	–		–		٥		٨		١٢	
المجموع	١٥٠	١٠٠٪	٤٢٠	١٠٠٪	٥٧٥	١٠٠٪	١١٥٠	١٠٠٪	١٦١٢	١٠٠٪
بضاعة أول المدة	٥	٣.٣٪	٢٥	٥.٩٪	٤٠	٧٪	٧٥	٦.٥٪	٨٠	٥٪
+ خامات وأجور ومصاريف صناعية	٩٠	٦٠٪	٢٢٥	٥٣.٥٪	٣٥٠	٦١٪	٧٨٠	٦٧.٨٪	٩٧٠	٦٠٪
+ إهلاكات	٧	٤.٦٪	٢٢	٥.٢٪	٢٧	٤.٧٪	٥٥	٤.٨٪	٦٥	٤٪
= التكلفة الصناعية للبضاعة المتاحة للبيع	١٠٢	٦٨٪	٢٧٢	٦٤.٧٪	٤١٧	٧٢.٥٪	٩١٠	٧٩٪	١١١٥	٦٩٪
– بضاعة آخر المدة	٢٠	١٣.٣٪	٣٨	٩٪	٧٢	١٢.٥	٨٠	٧٪	٩٥	٥.٩٪
= تكلفة البضاعة المباعة	٨٢	٥٤.٦٪	٢٣٤	٥٥.٧٪	٣٤٥	٦٠٪	٨٣٠	٧٢٪	١٠٢٠	٦٣.٣٪
مجمل الربح	٦٨	٤٥.٣٪	١٨٦	٤٤.٣٪	٢٣٠	٤٠٪	٣٢٠	٢٧.٨٪	٥٩٢	٣٦.٧٪
– مصروفات إدارية وتمويلية										
مصروفات إدارية وعمومية	١٠	٦.٦٪	١٥	٣.٦٪	٢٥	٤.٣٪	٣٠	٢.٦٪	٤٢	٢.٦٪
إهلاكات غير صناعية	١٤	٩.٣٪	٢٠	٤.٨٪	٢٢	٤٪	٣٣	٢.٩٪	٣٦	٢.٢٪
مصاريف تمويلية	١٥	١٠٪	٢٤	٥.٧٪	٤٣	٧.٥٪	١٣٦	١١.٨٪	١٨٠	١١.٢٪
المجموع	٣٩	٢٦٪	٥٩	١٤٪	٩٠	١٥.٦٪	١٩٩	١٧.٣٪	٢٥٨	١٦٪
صافي ربح النشاط	٢٩	١٩.٣٪	١٢٧	٣٠٪	١٤٠	٢٤.٣٪	١٢١	١٠.٥٪	٣٣٤	٢٠.٧٪
+ إيرادات متنوعة	٥	٣.٣٪	١٠	٢.٣٪	١٢	٢٪	١٥	١.٣٪	٢٠	١.٢٪
صافي ربح المنشأة	٣٤	٢٢.٦٪	١٣٧	٣٢.٦٪	١٥٢	٢٦.٤	١٣٦	١١.٨٪	٣٤٠	٢١.١٪

بتحليل بيانات قوائم الدخل والنسب العامة لبنودها للخمس سنوات (٢٠١٥– ٢٠١٩) تتضح النتائج والملاحظات التالية والتي على أساسها يمكن صياغة تقرير أولي عن تحليل قائمة الدخل في المنشأة:

أولاً: الخامات والأجور والمصاريف الصناعية المتنوعة تشكل البند الرئيس في تكلفة البضاعة المباعة ، ومجموع هذا البند يتراوح ما بين ٥٣.٥% إلى

٦١% من قيمة مبيعات السنة، ويكاد يكون المتوسط ثابتاً ومدى التغير طفيفاً للغاية، ومع ذلك فإن صافي ربح المنشأة ككل يتغير بشدة، ومن الواضح أن الخامات والأجور والمصاريف الصناعية المتنوعة ليست هي السبب في التغيرات الشديدة في أرقام صافي ربح المنشأة.

ثانياً: تتراوح الإهلاكات الصناعية بين ٤% و ٥.٢% وبمتوسط يكاد يكون ثابتاً ومدى التغير طفيفاً للغاية، ومن ثم ليس للإهلاك الصناعي أي دخل في تغيرات صافي ربح المنشأة.

تأسيساً على ما سبق من تحليلات لبنود قائمة المركز المالي يتضح أن التحليل الرأسي لنسب المركز المالي يتشابه إذن مع التحليل الرأسي لبنود قائمة الدخل إلى صافي إيرادات المبيعات من حيث أنه يتم في الحالتين التعبير عن كل بند من بنود القائمة الحالية المعينة كنسبة من أحد البنود الهامة في ذات القائمة، كصافي إيرادات المبيعات (في قائمة الدخل) وإجمالي الأصول (في قائمة المركز المالي)، إلا أن طبيعة تبويب بنود قائمة المركز المالي (من حيث تقسيمها إلى مجموعة رئيسية وفرعية) تمكن من إجراء تحليلات أكثر على هذه البنود مقارنة بالتحليلات التي تتم على بنود قائمة الدخل.

مثال: فيما يلي بيانات كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لكل من المنشآة (س وص) خلال عام ٢٠١٨:

قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر

بيـــــــــان	منشأة س		منشأة ص	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الأصول				
أصول متداولة:				
نقدية	٥٤٠٠٠	٢.٧٪	٧٢٠٠٠	٧٪
مدينون بالصافي	٤٤٠٠٠٠	٢٢٪	٢٢٦٠٠٠	٢٢٪
اوراق قبض	٢٠٠٠٠٠	١٠٪	١٧٤٠٠٠	١٧٪
مصروفات مقدمة	٢٢٠٠٠	١٪	٢١٠٠٠	٢٪
أصول متداولة أخرى	٢٠٠٠٠	١٪	٢١٠٠٠	٢٪
إجمالي الأصول المتداولة	٧٣٦٠٠٠	٣٦٪	٥١٤٠٠٠	٥٠٪
أصول ثابتة بالصافي	١٢٧٠٠٠٠	٦٣.٣٪	٥١٣٠٠٠	٥٠٪
إجمالي الأصول	٢٠٠٦٠٠٠	١٠٠٪	١٠٢٧٠٠٠	١٠٠٪
الالتزامات وحقوق الملكية:				
التزامات قصيرة الأجل:				
دائنون	٨٤٠٠٠	٤.٢٪	١٣٤٠٠٠	١٣٪
التزامات قصيرة الأجل أخرى	١٥٦٠٠٠	٧.٨٪	٦٢٠٠٠	٦٪
إجمالي الالتزامات قصيرة الأجل	٢٤٠٠٠٠	١٢٪	١٩٦٠٠٠	١٩٪
التزامات طويلة الأجل	٤٥٠٠٠٠	٢٢.٤٪	٣١٨٠٠٠	٣١٪
إجمالي الالتزامات	٦٩٠٠٠٠	٣٤.٤٪	٥١٤٠٠٠	٥٠٪
حقوق الملكية	١٣١٦٠٠٠	٦٥.٦٪	٥١٣٠٠٠	٥٠٪
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٢٠٠٦٠٠٠	١٠٠٪	١٠٢٧٠٠٠	١٠٠٪

بالمقارنة النسبية لقائمة المركز المالي للمنشأتين س و ص يتضح ما يلي:

- المنشأة س أقل توسعاً في البيع الآجل من المنشأة ص، حيث تشكل المدينين وأوراق القبض في المنشأة س ٣٢%، بينما في المنشأة ص ٣٩%.
- نسبة الرصيد النقدي للمنشأة ص أعلى منها للمنشأة س، ممايعكس وضع أفضل للسيولة في المنشأة ص.

- يتضح اعتماد المنشأة س في التمويل على المصادر الداخلية أكثر من المنشأة ص وهو ما يبدو من ارتفاع نسبة حقوق الملكية في المنشأة س ٦٥.٦% عنها في المنشأة ص٥٠%، وهو ما يعطي تقييم مالي أعلى للمنشأة ص عن المنشأة س.

قائمة الدخل عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر

بيـــــــــــــان	منشأة س		منشأة ص	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
صافي المبيعات	٢٥٣٨٠٠٠	١٠٠٪	٩٧٠٠٠٠	١٠٠٪
ـ تكلفة البضاعة المباعة	(١٤٢٢٠٠٠)	٥٦ ٪	(٤٧٥٠٠٠)	٤٩٪
مجمل الربح	١١١٦٠٠٠	٤٤٪	٤٩٥٠٠٠	٥١٪
يطرح: مصروفات التشغيل				
مصروفات تسويقية	٧٢٠٠٠٠	٢٨.٤٪	٢٧٢٠٠٠	٢٨٪
مصروفات إدارية	١٨٤٠٠٠	٢.٧٪	٩٧٠٠٠	١٠٪
إجمالي مصروفات التشغيل	٩٠٤٠٠٠	٣٥.٦٪	٣٦٩٠٠٠	٣٨٪
ربح التشغيل	٢١٢٠٠٠	٨.٤٪	١٢٦٠٠٠	١٣٪
يضاف إيرادات أخرى	٢٦٠٠٠	١٪	١٠٠٠٠	١٪
يطرح مصروفات أخرى	(٤٠٠٠٠)	١.٦٪	(٢٩٠٠٠)	٣٪
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	١٩٨٠٠٠	٧.٨٪	١٠٧٠٠٠	١١٪
يضاف إيراد الفوائد	١٠٠٠٠	٠.٤٪	٨٠٠٠	٠.٨٪
يطرح مصروف الفوائد	٧٥٠٠	٠.٣٪	٤٥٠٠	٠.٥٪
صافي الربح قبل الضرائب	١٨٠٥٠٠	٧.١٪	٩٤٥٠٠	٩.٧٪
تطرح الضرائب	(٥٠٥٠٠)	٢٪	(١٥٥٠٠)	١.٦٪
صافي الربح النهائي	١٣٠٠٠٠	٥.١٪	٧٩٠٠٠	٨.١٪

من خلال المقارنة النسبية بين قائمة الدخل لكل من المنشأتين س و ص يتضح :

- أنه على الرغم من أن صافي إيرادات المبيعات في المنشأة س أعلى منها في المنشأة ص إلا أن نسبة تكلفة المبيعات في المنشأة س أعلى منها في المنشأة ص، وهو ما انعكس في ارتفاع نسبة مجمل الربح في المنشأة ص عنها في المنشأة س، مما يشير إلى ارتفاع كفاءة التسعير في المنشأة ص عنها في المنشأة س.
- على الرغم من ارتفاع نسبة مصروفات التشغيل في المنشأة ص عنها في المنشأة س، إلا أن ذلك لم يؤثر سلباً على ربح التشغيل للمنشأة ص، حيث ظهر بنسبة أعلى منه في المنشأة س.

التحليل الأفقي للقوائم المالية :

التحليل الأفقي هو التحليل المتحرك ويطلق عليه أيضاً تحليل السلاسل الزمنية، وهو تحليل اتجاهى يتلافى إلى حد ما سمة الجمود الزمنى التي يتسم بها التحليل الرأسي وذلك عن طريق دراسة حركة البند أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة البند أو النسبة المالية، مما يوفر له سمة الديناميكية والتعبير عن صورة أكثر دقة عن واقع المنشأة وعن الاتجاهات المستقبلية.

يقصد بالتحليل الأفقي لبنود القوائم المالية Horizontal Analysis مقارنة الأرقام الواردة لسنتين أو لعدة سنوات مالية متتالية، وتحديد نسبة هذه التغيرات، وتحسب قيمة ونسبة التغير في أي بند من بنود هذه القوائم على النحو التالي:

قيمة التغير في البند =
قيمة البند في السنة الحالية (سنة المقارنة) (–) قيمة البند في السنة السابقة (سنة الأساس).

$$\text{– نسبة التغير في البند} = \frac{\text{قيمة التغير في البند}}{\text{قيمة البند في السنة السابقة}} \times ١٠٠$$

هذا، ويساعد التحليل الأفقي لعناصر القوائم المالية في التعرف على أسباب التغير في قيم هذه القوائم في نهاية أي سنتين ماليتين متتاليتين، وهل هي في صالح أو غير صالح المنشأة التي يتم تحليل قوائمها المالية، وذلك بهدف تحديد اتجاه قيمة البند صعوداً أم هبوطاً أم متذبذباً وتحديد التغيرات التي طرأت على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لأخرى ، واتجاه هذا التغير ونسبة التغير مقارنة بالسنة السابقة أو سنة معينة يتم اعتبارها سنة أساس، واستخدام هذا الأسلوب في التحليل يتطلب ما يلي:

- توفر مجموعة من القوائم المالية ولعدة سنوات مالية
- تحديد سنة اساس، وغالبا ما تكون سنة الأساس هي السنة الأولى والتي تقاس عليها السنوات التي تليها لمعرفة التغير الذي يحدث في قيمة كل بند من بنود القائمة المالية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه يجب على القائم بتحليل ونقد القوائم المالية أن يكون حريصاً عند تفسير كل من قيمة التغير ونسبة هذا التغير لبنود القوائم المالية محل التحليل، فقد تؤدي إلى تصور خاطئ عندما يكون المبلغ المستخدم كأساس للقياس صغيراً بشكل ملحوظ. فعلى سبيل المثال لو أن قيمة البند في نهاية السنة السابقة كانت صغيرة فإن نسبة تغير هذا البند غالباً ما تكون كبيرة، فإذا كان رصيد بند المدينين في نهاية السنة السابقة يبلغ ٥٠٠ جنية بينما رصيد المدينين في نهاية السنة الحالية يبلغ ٥٠٠٠ جنية فإن التغير في بند المدينين يبلغ ٤٥٠٠ جنية ونسبته تبلغ ٩٠٠% وهي نسبة كبيرة بشكل ملحوظ، والسبب في ذلك يرجع إلى الصغر النسبي لرصيد المدينين في نهاية السنة. كما أن رصيد المدينين في فترتي المقارنة قد تعد بسيطة للغاية إذا ما قورنت بباقي بنود قائمة المركز المالي أو إذا ما قورنت بإجمالي قيمة الأصول.

مثال :

فيما يلي بيانات كل من قائمة المركز المالي و قائمة الدخل لإحدى المنشآت خلال أعوام ٢٠١٧،٢٠١٨:

قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر

بيـــــان	٢٠١٧	٢٠١٨	التغيرات في ٢٠١٨ عن ٢٠١٧	
			القيمة	النسبة ٪
الأصول				
أصول متداولة:				
نقدية وما يعادلها	١١٨٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٨٠٠٠ (-)	٩٢ (-)
مدينون بالصافي	٢٠٩٠٠٠	١٩٠٠٠٠	١٩٠٠٠ (-)	٩ (-)
مخزون	١٦٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠ (-)	١٩ (-)
مصروفات مقدمة	٣٠٠٠	٣٠٠٠	-	-
أصول متداولة أخرى	٢٩٠٠٠	١٠٠٠٠	١٩٠٠٠ (-)	٦٦ (-)
إجمالي الأصول المتداولة	٥١٩٠٠٠	٣٤٣٠٠٠	١٧٦٠٠٠ (-)	٣٤ (-)
أصول ثابتة	٧٢٠٠٠٠	١١٥١٠٠٠	٤٣١٠٠٠ (+)	٦٠ (+)
يطرح مجمع الإهلاك	(٦٥٠٠٠)	(٨٨٠٠٠)	٢٣٠٠٠ (+)	٣٥ (+)
صافي الأصول ثابتة	٦٥٥٠٠٠	١٠٦٣٠٠٠	٤٠٨٠٠٠ (+)	٦٢ (+)
إجمالي الأصول	١١٧٤٠٠٠	١٤٠٦٠٠٠	٢٣٢٠٠٠ (+)	٢٠ (+)
الالتزامات وحقوق الملكية:				
التزامات قصيرة الأجل:				
دائنون	٢٥٥٠٠٠	١١٧٠٠٠	١٣٨٠٠٠ (-)	٥٤ (-)
التزامات أخرى مستحقة	٧٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠ (-)	٤٣ (-)
إجمالي الالتزامات قصيرة الأجل	٢٦٢٠٠٠	١٢٧٠٠٠	١٣٥٠٠٠ (-)	٥٢ (-)
التزامات طويلة الأجل:				
قروض طويلة الأجل	٢٠٠٠٠٠	٣٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠ (+)	٦٣ (+)
إجمالي الالتزامات طويلة الأجل	٢٠٠٠٠٠	٣٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠ (+)	٦٣ (+)
إجمالي الالتزامات	٤٦٢٠٠٠	٤٥٢٠٠٠	١٠٠٠٠ (-)	٢ (-)
حقوق الملكية:				
رأس المال	٤٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠ (+)	٥٠ (+)
أرباح محتجزة	٣١٢٠٠٠	٣٥٤٠٠٠	٤٢٠٠٠ (+)	١٣ (+)
مجموع حقوق الملكية	٧١٢٠٠٠	٩٥٤٠٠٠	٢٤٢٠٠٠ (+)	٣٤ (+)
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	١١٧٤٠٠٠	١٤٠٦٠٠٠	٢٣٢٠٠٠ (+)	٢٠ (+)

بدراسة التغيرات النسبية التي طرأت على بنود قائمة المركز المالي بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ يتضح ما يلي:

- انخفضت الأصول المتداولة بمقدار ١٧٦٠٠٠ج بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ ، كما انخفضت الالتزامات قصيرة الأجل بمقدار ١٣٥٠٠٠ج، إلا أن نسبة الانخفاض في الأصول المتداولة (٣٤%) أقل من نسبة الانخفاض في الالتزامات المتداولة (٥٢%)، إلا أن هذا النقص لم يؤثر على صافي رأس المال العامل حيث أن النقص في الأصول المتداولة كان بقدر أقل من النقص في الالتزامات قصيرة الأجل.
- زادت الأصول الثابتة بمقدار ٤٠٨٠٠٠ج بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، كما أنه يلاحظ زيادة كل من رأس المال و القروض طويلة الأجل بمقدار ٢٠٠٠٠٠ج، ١٢٥٠٠٠ج على الترتيب، مما يمكن معه القول بأن الزيادة في الأصول الثابتة يمكن تمويلها عن طريق زيادة رأس المال والقروض طويلة الأجل.
- حدوث انخفاض حاد في رصيد النقدية بمقدار ١٠٨٠٠٠ج، مما يشير إلى سوء الموقف النقدي بالمنشأة.

قائمة الدخل عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر

بيـــــــان	٢٠١٧	٢٠١٨	التغيرات في ٢٠١٨ عن ٢٠١٧	
			القيمة	النسبة ٪
صافي المبيعات	٨٥٠٠٠٠	٩٥٢٠٠٠	١٠٢٠٠٠(+)	١٢ (+)
- تكلفة البضاعة المباعة	(٥٢٥٠٠٠)	(٦٠٠٠٠٠)	٧٥٠٠٠ (+)	١٤.٣ (+)
مجمل الربح	٣٢٥٠٠٠	٣٥٢٠٠٠	٢٧٠٠٠(+)	٨.٣ (+)
يطرح: مصروفات التشغيل:				
مصروفات تسويقية	٢١٩٠٠٠	٢٢٩٠٠٠	١٠٠٠٠ (+)	٤.٥ (+)
مصروفات إدارية	٢٨٥٠٠٠	٣٠٣٨٠٠	١٨٨٠٠ (+)	٦.٦ (+)
ربح التشغيل	٤٠٠٠٠	٤٨٢٠٠	٨٢٠٠ (+)	٢٠.٥ (+)
يضاف إيرادات أخرى:				
دخل الفوائد	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	-	-
دخل الإيجار	٨٠٠٠	١٦٠٠٠	٨٠٠٠(+)	١٠٠ (+)
خصم مكتسب	١٢٠٠٠	١٨٠٠٠	٦٠٠٠ (+)	٥٠ (+)
إجمالي الإيرادات الأخرى	٣٢٠٠٠	٤٦٠٠٠	١٤٠٠٠ (+)	٤٣.٧ (+)
يخصم مصروفات أخرى:				
مصروف الفوائد	٢٦٠٠٠	١٧٠٠٠	٩٠٠٠(-)	٣٤.٨ (-)
خصم مسموح به	٨٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠ (-)	١٢.٥ (-)
إجمالي المصروفات الأخرى	٣٤٠٠٠	٢٤٠٠٠	١٠٠٠٠ (-)	٢٩.٤ (-)
صافي الربح قبل الضرائب	٣٨٠٠٠	٧٠٢٠٠	٣٢٢٠٠ (+)	٨٤.٧ (+)
تطرح الضرائب	١٩٠٠٠	٣١٠٠٠	١٢٠٠٠(+)	٦٣.١(+)
صافي الربح النهائي	١٩٠٠٠	٣٩٢٠٠	٢٠٢٠٠ (+)	١٠٦.٣ (+)

بدراسة التغيرات النسبية التي طرأت على بنود قائمة الدخل بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ يتضح ما يلي:

- زيادة صافي المبيعات بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بنسبة ١٢%، بينما زادت تكلفة البضاعة المباعة بنسبة ١٤.٣%، وبالتالي فإن الزيادة في صافي المبيعات أقل من الزيادة في

تكلفة البضاعة المباعة وهو ما انعكس في انخفاض نسبة الزيادة في مجمل الربح.

- زيادة ربح التشغيل بنسبة ٢٠.٥% ، إلا أن مقدار الزيادة بلغ ٨٢٠٠ج.
- هناك زيادة ملحوظة في الإيرادات الأخرى بنسبة ٤٣.٧% ، بينما انخفضت المصروفات الأخرى بنسبة ٢٩.٤% ، وهو ما انعكس في زيادة الربح قبل الضرائب بنسبة ٨٤.٧% مقارنة بربح التشغيل ٢٠.٥% مما يشير إلى اهتمام الإدارة بزيادة الإيرادات الأخرى أكثر من اهتمامها بزيادة ربح التشغيل.

يمكن من خلال التحليل الأفقي للبيانات المالية دراسة اتجاه بنود القوائم المالية، من خلال دراسة سلوك بنود القوائم المالية على مدار عدة سنوات – عادة خمس سنوات– ومقارنتها ببيانات سنة الأساس التي يجب ان تكون فترة مالية مستقرة ولم يحدث فيها أي تغيرات غير متوقعة، وهو ما يتضح من المثال التالي:

بيـــان	٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٨	
		٪		٪		٪		٪		٪
صافي المبيعات	٢٠٠٠	١٠٠	٢٣٠٠	١١٥	٢٤٥٠	١٢٣	١٥٠٠	٧٥	٢٥٠٠	١٢٥
تكلفة المبيعات	١٢٥٠	١٠٠	١٨٠٠	١٤٤	١٩٥٠	١٥٦	١٣٠٠	١٠٤	١٨٥٠	١٤٨

يتضح من الجدول السابق أن هناك اتجاهاً تصاعدياً لكل من صافي المبيعات وتكلفة المبيعات خلال الفترة محل الدراسة، فيماعدا عام ٢٠١٧ الذي شهد انخفاضاً ملحوظاً في كلا البندين وهو ما قد يرجع لظروف خارجة عن إرادة المنشأة، إلا انه بشكل عام فإن نسب الزيادة في تكلفة المبيعات أعلى من

نسب الزيادة في صافي المبيعات وهو ما يتطلب دراسة مسببات ذلك من قبل إدارة المنشأة.

مثال: يوضح الجدول التالي التغيرات في أرصدة قائمة المركز المالي لشركة "حلوان للصناعات المعدنية" بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، والتي سبق عرضها في الجدول السابق رقم (١ / أ):

جدول رقم (٢/أ)
التحليل الأفقي لقائمة المركز المالي لشركة
"حلوان للصناعات المعدنية" في نهاية عامي ٢٠١٨، ٢٠١٩

بيـــان	٢٠١٨	٢٠١٩	قيمة التغير بالزيادة او (بالنقص)	نسبة التغير ٪ بالزيادة او (بالنقص)
الأصول:				
الأصول الثابتة				
آلات ومعدات	٥٤٠	٥٤٩	٩	٪١.٧
وسائل نقل	٥١١	٤٣٧	(٧٤)	(٪١٤.٥)
عدد وأدوات	٥٥	٥٩	٤	٪٧.٣
أثاث ومعدات مكتبية	١٩٣	٢٠٥	١٢	٪٦.٢
إجمالي الأصول الثابتة	١٢٩٩	١٢٥٠	(٤٩)	(٪٣.٨)
– مجمع إهلاك الأصول الثابتة	(١٠٠١)	(١٠٤٤)	٤٣	٪٤.٣
صافي الأصول الثابتة	٢٩٨	٢٠٦	(٩٢)	(٪٣٠.٩)
مشروعات تحت التنفيذ	١٨١	–	(١٨١)	(٪١٠٠)
الأصول المتداولة:				
مخزون سلعي	٢٦٣	٢٧٦	١٣	٤.٩
العملاء	٤٥٤	١١١٢	٦٥٨	١٤٤.٩
أوراق قبض	٥٤	٢٦٠	٢٠٦	٣٨١.٥
مدينون متنوعون	٤١٧	١٨٤	(٢٣٣)	(٪٥٥.٩)
أرصدة مدينة أخرى	٧٠	١١٨	٤٨	٪٦٨.٦
نقدية بالخزينة والبنك	٩٢٢	١١٢٠	١٩٨	٪٢١.٥
مجموع الأصول المتداولة	٢١٨٠	٣٠٧٠	٨٩٠	٪٤٠.٨
الخسائر:				
خسائر مرحلة	٢٨٥	٤٩٤	٢٠٩	٪٧٣.٣
مجموع الأصول والأرصدة المدينة	٢٩٤٤	٣٧٧٠	٨٢٦	٪٢٨.١
حقوق المساهمين والالتزامات				
حقوق المساهمين				
رأس المال المدفوع	١٥٠٠	١٥٠٠	--	--
احتياطيات:				
احتياطي قانوني	١٨٠	١٨٠	--	--
احتياطي عام	٣٩	٣٩	--	--
أرباح مرحلة	١	--	(١)	(١٠٠)
مجموع حقوق المساهمين	١٧٢٠	١٧١٩	١	(٪٠.١)
الخصوم المتداولة:				
بنوك دائنة (سحب على المكشوف)	٢٤٠	٧٤٩	٤٠٩	٪١٢٠.٣
الموردون	٨٠	٩٣٧	٨٥٧	٪١٠٧١
دائنون متنوعون	٤٩٤	٧٤	(٤٢٠)	(٪٨٥)
دائنو التوزيعات	--	--		
أرصدة دائنة أخرى	٣١٠	٢٩١	(١٩)	(٪٦.١)
مجموع الخصوم المتداولة	١٢٢٤	٢٠٥١	٨٢٧	٦٧.٦
مجموع حقوق المساهمين والالتزامات	٢٩٤٤	٣٧٧٠	٨٢٦	٢٨.١

ويلاحظ من الجدول رقم (٢/أ) السابق ما يلي:

١- التغير في مجموع أي مجموعة من البنود لا يستخرج بجمع التغير في بنود المجموعة، وإنما يستخرج بمقارنة مجموع المجموعة في نهاية السنة الحالية مع مجموعها في نهاية السنة السابقة، على سبيل المثال يحسب التغير في مجموع الأصول المتداولة على النحو التالي:

قيمة التغير في مجموع الأصول المتداولة

= ٣٠٧٠ – ٢١٨٠ = ٨٩٠ ألف جنيه

نسبة التغير في مجموع الأصول المتداولة= (٨٩٠ ألف جنيه ÷ ٢١٨٠ ألف جنيه) × ١٠٠

= ٤٠.٨%

٢- من الخطأ مقارنة النسبة المئوية للتغير في بند معين بالنسبة المئوية للتغير في بند آخر ينتمي إلى نفس المجموعة التي ينتمي إليها هذا البند المعين، على سبيل المثال النسبة المئوية للزيادة في الأرصدة المدينة الأخرى (٦٨.٦%) أكبر من النسبة المئوية للزيادة في النقدية (٢١.٥%) مع أن قيمة الزيادة في الأرصدة المدينة الأخرى (٤٨ ألف جنيه) أقل من قيمة الزيادة في النقدية (١٩٨ ألف جنيه) ، ولكن يكون من السليم تماماً والمرغوب فيه أيضاً استخراج ومقارنة التغير في النسبة المئوية لتغير البند الواحد المعين عبر سلسلة من السنوات المتتابعة.

٣- هذا ويمكن استخلاص العديد من النتائج والملاحظات من دراسة بيانات الجدول رقم (٢/أ) السابق لبعض جوانب تحليل ونقد قائمتي المركز المالي للشركة محل التحليل في عام ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ومن هذه النتائج والملاحظات ما يلي:

اولاً: مجموع الأصول قد زاد بنسبة ٢٨.١% وأن هذه الزيادة يرجع معظمها إلى زيادة الأصول المتداولة (والتي زادت بنسبة ٤٠.٨%) وخاصة في بند العملاء وأراق القبض (أرصدة مدينة) في نفس الوقت الذي انخفض فيه صافي الأصول الثابتة (والتي انخفضت بنسبة ٣٠.٩%) وانخفضت

المشروعات تحت التنفيذ بنسبة ١٠٠% ، وهذا مؤشر يبدو أنه في صالح شركة تعمل في نشاط صناعة المعادن، حيث أنها قد قامت بإتمام تلك المشروعات بالكامل خلال عام ٢٠١٩، وفي نفس الوقت زيادة قيمة أصولها المتداولة هو ما قد يعطى مؤشراً ظاهرياً عن وضع مالي جيد للشركة.

ثانيا: زيادة الأصول المتداولة ترجع أساساً إلى زيادة العملاء والأرصدة المدينة لأوراق القبض، وهذا يفرض على المنشأة ضرورة وضع نظام جيد لمتابعة وتحصيل تلك المبالغ حتى لا يترتب على ذلك تراكم مديونيات المنشأة لدى عملائها، مما قد يؤدي مستقبلاً إلى عدم قدرة المنشأة على سداد ديونها للغير.

ثالثا: وجود زيادة في قيمة الخسائر المرحلة بنسبة ٧٣.٣% وهذا مؤشر في غير صالح المنشأة لأنه يشير إلى تآكل جزء من رأسمال المنشأة.

رابعاً: إجمالي حقوق المساهمين والإلتزامات قد زاد بنسبة ٢٨.١% وهذه الزيادة ترجع بالكامل إلى زيادة الخصوم المتداولة حيث لم يحدث نقص تقريباً في حقوق المساهمين، وهذا يعتبر مؤشرا في غير صالح المنشأة نظراً لأنه يدل على زيادة اعتماد المنشأة على الغير في تمويل أصولها، ويؤيد ذلك أن زيادة الالتزامات المتداولة ترجع إلى زيادة بند البنوك الدائنة (سحب على المكشوف) بمبلغ ٤٠٩ ألف جنيه (بنسبة ١٢٠.٣%)، وزيادة بند الموردون بمبلغ ٨٥٧ ألف جنيه (بنسبة ١٠٧١%).

١١/٢: خلاصة الفصل الثاني :

في هذا الفصل تم تناول تعريف بالتحليل المالي الذى تميز ببساطته نظرياً، فهو يعد نظام معلومات يستخدم مُخرجات النظام المحاسبي كمُدخلات للتحليل المالي، على أن يتم تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية إلى أرقام لها مدلولاتها تحقق الهدف من التحليل المالي، لكنه عمليا وتطبيقيا يقوم على الخبرة والمعرفة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة.

تم الانتقال إلى التعريف بأهداف التحليل المالي، وارتباط تلك الأهداف بالفئات التي تهتم بالتحليل المالي فمنها الدائنون والمستثمرون، وإدارة المنشأة والجهات الخارجية. من المفيد القول بأن لكل فئة احتياجاتها من الأدوات والمؤشرات اللازمة لها لتحقق أهدافها.

كما أوضح الفصل أن المحلل المالي يحصل على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية؛ سواء مصادر معلومات داخلية أو خارجية، ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي. بالإضافة إلى تناول الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند القيام بالتحليل المالي، ثم معرفة أن التحليل المالي يعتمد على عدة خطوات ومراحل متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل المالي، ويستوجب إنجاز عملية التحليل المالي من المحلل المالي المرور بها وهى؛ أولا: مرحلة الإعداد والتحضير، ثانياً: مرحلة التحليل، ثالثاً: مرحلة الاستنتاج وكتابة التقرير.

تضمن الفصل أيضاً، معايير التحليل المالي المستخدمة للتعبير عن مستوى الأداء المالي للمنشأة من خلال أرقام معيارية تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملاءمة وكفاءة نسبة معينة أو رقم ما، وتم تناول خصائص واستخدامات وأنواع تلك المعايير. تم الانتقال إلى مجالات استخدام التحليل المالي سواء في التخطيط المالي أو تقييم الأداء أو التحليل الائتماني أو الاستثماري. هذا، ويقوم المحلل المالي بإجراء تحليله في ظل ثلاثة مستويات ثلاث، سواء على مستوى المنشأة فقط أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الاقتصاد ككل.

في نهاية الفصل تم التعرف على أدوات وأساليب التحليل المالي؛ النوع الأول: التحليل الرأسي لقائمة المركز المالي من خلال حساب النسبة المئوية لكل بند من بنود قائمة المركز المالي إما إلى إجمالي المجموعة الفرعية أو الرئيسية التي ينتمي إليها البند أو إلى أجمالي الأصول، وكذلك التحليل الرأسي لبنود قائمة الدخل من خلال حساب نسبة كل بند من بنود قائمة الدخل إلى قيمة صافي إيرادات المبيعات الفترة (قيمة صافي إيرادات المبيعات الفترة = قيمة إجمالي مبيعات الفترة (−) مردودات ومسموحات خلال الفترة + إيرادات بيع مخلفات الإنتاج خلال الفترة). أما النوع الثاني: وهو التحليل الأفقي لبنود قوائم المركز المالي والدخل من خلال حساب قيمة ونسبة التغير في كل بند لمنشأة معينة عن عدة سنوات متتالية.

١٢/٢ : حالات عملية :

المجموعة الأولى : حدد مدى صحة أو خطأ العبارات التالية:

١. يهتم التحليل المالي بدراسة وتحليل مدخلات ومخرجات النظام المحاسبي لتوفير معلومات إضافية عن تلك المنشورة بالقوائم المالية حول ماضي وحاضر المنشأة بهدف التنبؤ بمستقبلها.

٢. يعرف التحليل المالي على أنه عملية دراسة وتحليل منظم للبيانات والمعلومات المتاحة الحالية والتاريخية حول المنشأة من خلال القوائم المالية باستخدام أدوات رياضية وإحصائية للحصول على مؤشرات إضافية تساعد في تقييم الأداء المالي للمنشأة والتنبؤ بالوضع المستقبلي.

٣. تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف القائم بالتحليل المالي .

٤. من الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان عند القيام بعملية التحليل المالي الإلمام بطبيعة نشاط المنشأة والوصول للحقائق ثم تفسير النتائج استنادا إلى المعلومات التي تم التوصل إليها فقط.

٥. تتمثل خطوات التحليل المالي في تحديد الغرض من التحليل، وتجميع البيانات اللازمة لإجراء التحليل، وتحديد الأدوات التي يتم استخدامها فقط.

٦. من الفئات التي تهتم بتحليل القوائم المالية : الدائنون، والمستثمرون، وإدارة المنشأة.

٧. من المستحيل ألا تختلف نتائج التحليل المالي لنفس القوائم المالية إذا قام بها أكثر من شخص.

٨. لا توجد قيود أو محددات لعملية التحليل المالي.

٩. يوصف التحليل الأفقي بالتحليل الساكن يتسم بالجمود وعدم التعبير عن الصورة الكاملة لأداء المنشأة.

العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
الإجابة	√	√	×	×	×	√	×	×	×

<u>المجموعة الثانية</u>: أختر الإجابة الصحيحة من بين الإجابات التالية:

١ ـ ينظر إلى التحليل المالي للقوائم المالية للمنشأة على أنه :

أ- أهم الأدوات التي يمكن استخدامها بواسطة إدارة المنشأة فقط.

ب- يعتمد على مخرجات النظام المحاسبي كمادة أولية .

ج- تحويل الأرقام الظاهرة في القوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة إلى أرقام لها مدلولها .

د- الإجابة (ب ، ج)

٢ ـ أيا مما يلي لا يمثل غرضا من أغراض التحليل المالي:

أ- اختبار مدى كفاءة عمليات المنشأة محل التحليل وتقييم ربحيتها .

ب- تقييم الوضع المالي للمنشأة وتحديد مركزها الائتماني .

ج- تحديد الفائض أو العجز في التدفقات النقدية لأنشطة المنشأة المختلفة.

د- توفير وسيلة من وسائل الرقابة على نشاط المنشأة .

٣ ـ أيا مما يلي يعتبر من الاعتبارات الواجب أخذها في الحسبان بواسطة المحلل المالي عند القيام بعملية التحليل المالي :

أ- الإلمام بطبيعة نشاط المنشأة التي يقوم بتحليل قوائمها المالية .

ب- أن يكون الهدف من التحليل المالي هو التركيز على مواضع الضعف أو القوة .

ج- أن يتم استخدام أكثر من أداة من أدوات التحليل المالي .

د- الإجابة (أ ، ج) .

٤ ـ من أمثلة القيود التي تحد من فائدة القوائم المالية عند استخدامها في التحليل المالي :

أ- افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد .

ب- التسجيل التاريخي ومرونة اختيار السياسات المحاسبية .

ج- الحكم والتقدير الشخصي .

د- كل ما سبق.

٥ ـ أن معيار التحليل المالي الذي تم الوصول اليه من خلال احتساب متوسط النسب للمنشآت .

التي تعمل في نفس القطاع هو:

أ- المعيار الاتجاهي.

ب- المعيار القطاعي.

ج- المعيار النمطي.

د- المعيار المستهدف.

٦ ـ أيا من الفئات التالية لا تهتم بالتحليل المالي للقوائم المالية :

أ- الدائنون .

ب- المستثمرون .

ج- إدارة المنشأة .

د- لا شيء مما سبق .

٧ ـ من الأدوات التي يمكن استخدامها في اعداد تقرير التحليل المالي :

أ- اللغة والتعبيرات الرياضية .

ب- المعادلات و الجداول .

ج- الأشكال البيانية .

د- كل ما سبق .

٨ ـ ان الهدف الأساسي للمستثمرين عند تحليلهم القوائم المالية هو الحصول على معلومات عن :

أ- قدرة المنشأة في تحقيق التوازن بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي.

ب- قدرة المنشأة على سداد ديونها في الاجل الطويل.

ج- قدرة المنشأة في تحقيق عائد مناسب على الاستثمارات .

د- قدرة المنشأة على سداد الفوائد عند استحقاقها .

٩- عندما يقوم المحلل بإجراء تحليله المالي من المعلومات الخاصة بالمنشأة والمنشآت المنافسة لها، فإن مستوى ذلك التحليل يكون:

أ- المنشأة.

ب- الاقتصاد المحلى.

ج- الاقتصاد الدولى.

د- القطاع أو الصناعة.

العبارة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
الاجابة	د	د	د	د	ب	د	د	ج	د

المجموعة الثالثة : حالات عملية

الحالة الأولى : " شركة الغربية "

فيما يلي قائمة المركز المالي لمنشأة الغربية في ٢٠١٩/١٢/٣١

(الأرقام بالألف جنيه):

٢٠١٩	٢٠١٨	بيان	٢٠١٩	٢٠١٨	بيان
		أصول ثابتة			**حقوق الملكية**
٦٥٠	٨٠٠	**أراضي**	١٠٠٠	٨٠٠	**راس المال المدفوع**
١٢٠٠	٧٠٠	**آلات ومعدات**	٤٥٠	٣٠٠	**احتياطيات**
(٤٠٠)	(٣٠٠)	**مجمع إهلاك آلات ومعدات**	٣٠٠	٢٠٠	**محتجزة**
١٤٥٠	١٢٠٠	**مجموع الاصول الثابتة**	١٧٥٠	١٣٠٠	**مجموع حقوق الملكية**
					الالتزامات
		أصول متداولة			**التزامات طويلة الأجل**
٣٥٠	٢٠٠	**مخزون**	٤٠٠	٣٠٠	**قروض**
٢٠٠	٢٦٠	**مدينون وأوراق قبض**			
٥٠٠	٣٤٠	**نقدية**			**الالتزامات المتداولة**
			٣٥٠	٣٨٠	**دائنون واوراق دفع**
			--	٢٠	**أجور مستحقة**
٢٥٠٠	٢٠٠٠	**مجموع الأصول**	٢٥٠٠	٢٠٠٠	**مجموع حقوق الملكية والخصوم**

المطلوب:

١- إعداد وتحليل البيانات لمنشأة الغربية باستخدام أسلوب التحليل الرأسي لعام ٢٠١٩ فقط مع التعليق عليها.

٢- إعداد وتحليل البيانات لمنشأة الغربية باستخدام أسلوب التحليل الافقي مع التعليق عليها.

الحالة الثانية: "**شركة المنوفية**" :

فيما يلي ملخص لقوائم الدخل التي أعدت لمنشأة المنوفية وذلك عن عامي ٢٠١٨ – ٢٠١٩

٢٠١٩	٢٠١٨	بيان
١١٥١٠	٨٣٨٨	المبيعات
٩٨	-	+ إيرادات بيع مخلفات
١١٦٠٨	٨١٨٨	المجموع
٣٠٠	٢٠٠	– مردودات ومسموحات المبيعات
١١٣٠٨	٨١٨٨	صافي المبيعات
٨٥٣٥	٦١٧٠	– تكلفة البضاعة المباعة
٢٧٧٣	٢٠١٨	مجمل الربح
١٦٦٠	١١٠٥	– مصاريف إدارية وعمومية وتمويلية
١١١٣	٩١٣	صافي ربح النشاط
٩٣	١٥	+ إيرادات سنوات سابقة وايرادات غير مرتبطة بالنشاط
١٢٠٦	٩٢٨	
٢٦	١٤	– مصروفات سنوات سابقة ومصروفات غير مرتبطة بالنشاط
١١٨٠	٩١٤	صافي ربح المنشأة قبل الضرائب(صافي الدخل)

والمطلوب: استخدام أسلوب التحليل الرأسي لتحليل بيانات تلك المنشأة خلال عامي ٢٠١٨/٢٠١٩ مع التعليق على النتائج .

الفصل الثالث
التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

الفصل الثالث
التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية

أولاً : **الأهداف التعليمية** Learning objectives:

بعد الانتهاء من هذا الفصل يجب أن يكون الطالب قادرًا على:

١. إجراء خطوات التحليل المالي.
٢. تحديد أهم النسب والمؤشرات المالية المستخدمة لإجراء التحليل المالي.
٣. تفسير النسب والمؤشرات المالية.
٤. التعرف على محددات الاستفادة من النسب والمؤشرات المالية.

ثانياً : **عناصر الفصل**:

مقدمة.
٣/١: النسب والمؤشرات المالية كأحد أدوات التحليل المالي.
٣/١/١: نسب الربحية.
٣/١/٢: نسب السيولة قصيرة الأجل.
٣/١/٣: نسب اليسر المالي في الأجل الطويل (هيكل التمويل).
٣/١/٤ نسب النشاط (معدلات الدوران).
٣/١/٥: نسب سوق رأس المال (السوق).
٣/٢: محددات الاستفادة من النسب والمؤشرات المالية.
٣/٣: خلاصة الفصل الثالث.
٣/٤: حالات عملية.

مقدمة :

يتطلب النجاح في إدارة أي منشأة التفهم الكامل للعلاقات التبادلية بين مجالات الاستثمار، والعمليات، والتمويل، وتحليل أثر قرارات الإدارة على هذه المجالات، ويعد التحليل المالي نظاما لتشغيل المعلومات والبيانات المتاحة عن المنشأة للتوصل إلى معلومات عن الوضع المالي للمنشأة. وتعد النسب والمؤشرات المالية أداة من أدوات التحليل المالي التي تهتم بدراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية بما يساعد مستخدمي القوائم في ترشيد قراراتهم المرتبطة بالمنشأة محل الدراسة والتحليل. ويقصد بالنسبة أو المؤشر علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل بسط النسبة والآخر يمثل المقام ، بحيث تعكس تلك العلاقة جانبا من الأداء العملي لكل منهما، وتكون العلاقة السببية هى المحور الأساسي في تحديد تلك المؤشرات.

هذا ويمكن تبويب النسب والمؤشرات المالية في ضوء وجهة نظر المهتمين بأداء المنشأة، حيث تتعدد الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة والتي تهتم بنشاطها ونتائج أعمالها، ومن أهم تلك الأطراف: المديرون، والملاك ، والعملاء، والموردون، والمقرضون، والعاملون، والجهات الحكومية. وتختلف اهتمامات كل طرف منها وبالتالي تختلف نظرته في تحليل وتقييم أداء المنشأة. فالإدارة تهتم بتحقيق مستوي عال من الرضاء عن أداءها، بينما يهتم الملاك بالعائد علي استثماراتهم، في حين يهتم المقرضون بقدرة المنشأة على سداد مستحقاتهم، أما الجهات الحكومية فتهتم بالربح كوعاء للضريبة، وبالقيمة المضافة المحققة. ومع ذلك فقد يكون هناك تداخل بين تلك المجموعات، فالمؤشرات التي تستخدم من وجهة نظر مجموعة من الممكن استخدامها من وجهة نظر مجموعة أخرى بنفس القيم أو باختلاف في مكونات النسبة.

كما تعد النسب والمؤشرات من واقع البيانات التي تحتويها القوائم المالية، وقد تستخدم في إعدادها بيانات غير مدرجة في القوائم المالية النهائية، أو غير متاحة في السجلات المحاسبية للمنشأة، مثل أسعار الأسهم في سوق

الأوراق المالية، وكذلك البيانات الخاصة بالمنشأت المنافسة، والمتوسطات الخاصة بالنشاط النوعي بصفة عامة.

١/٣ : **النسب والمؤشرات المالية كأحد أدوات التحليل المالي** :

يُعد استخدام النسب والمؤشرات المالية في التحليل المالي الأكثر شيوعاً واستخدامًا في مجال الأعمال والاقتصاد؛ لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنشآت في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم. وقد كان عدم الالتزام بمؤشرات التحليل المالي عنصراً مهماً في حدوث الأزمات المالية والمصرفية وبخاصة الأزمة الأخيرة المعروفة بأزمة الرهن العقاري والأزمات المصرفية السابقة لها.

هذا وينظر إلى النسب المالية على أنها علاقات رياضية بسيطة ومركبة بين الأرقام التي تظهرها القوائم والتقارير المالية ويتم تكوينها في أشكال مختلفة وبمسميات متنوعة لتخدم أهدافاً محددة في تقييم الأداء. وتربط النسبة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة نفسها (مثلاً: قائمة المركز المالي) أو قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل).

ويؤدي التحليل بالنسب والمؤشرات المالية إلى تحقيق العديد من الأهداف منها :

١- إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات المنشأة ذاتها والمنشآت المتمثلة المتجانسة.
٢- مساعدة المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمنشأة .
٣- توجيه الأداء نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر الضعف.
٤- تخطيط أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل.
٥- مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على القيام بأعمالها بفعالية.

هذا ويحتوى الفكر المحاسبي والتطبيق العملي على العديد من النسب والمؤشرات المالية في مجال التحليل المالي، ولكننا سوف نقتصر هنا على أهم النسب شائعة الاستخدام. ويمكن تبويب النسب والمؤشرات المالية حسب الغرض من حسابها إلى المجموعات التالية :

٣/١/١. نسب الربحية Profitability Ratios .

٣/١/٢. نسب السيولة قصيرة الأجل **Liquidity Ratios** .

٣/١/٣.نسب اليسر المالي في الأجل الطويل.

Long-term Solvency Ratios

٣/١/٤. نسب النشاط (أو معدلات الدوران).

. Activity or Turnover Ratios

٣/١/٥. نسب سوق رأس المال (السوق) **Capital Market Ratios** .

وجدير بالذكر أن هناك العديد من التقسيمات الأخرى البديلة للنسب طبقاً للزاوية التي ينظر منها إلى التقسيم. وسوف نتناول أهم النسب والمؤشرات المالية في كل من المجالات السابقة بشيء من التفصيل .

٣/١/١ : **نسب الربحية** Profitability Ratios :

تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل من أنشطتها التشغيلية مقارنة بما تتحمله من مصروفات وتكاليف. وتعد هذه النسب أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، وتعكس مدى قدرة الإيراد المحقق من المبيعات على تغطية كافة عناصر التكلفة والمصروفات مع وجود هامش ربح مجزي لأصحاب الملكية مقابل مخاطر استثماراتهم في المنشأة مع الأخذ في الاعتبار أن التغييرات في سعر البيع بالزيادة أو النقص غالبا ما تكون خارج نطاق تحكم الإدارة، مما يستوجب الكفاءة في التشغيل التي تخفض من تكلفة المبيعات أوعلى الأقل المحافظة على استقرارها. ومن أهم نسب الربحية ما يلي:

١/١/١/٣: معدل العائد على الاستثمار :

يهتم الملاك والإدارة بالتعرف على ربحية المنشأة من خلال إيجاد علاقة بين ما تحقق من ربح والمال المستثمر الذى نتج عن استغلاله وتوظيفه ذلك الربح. ولذلك نجد أن معدل العائد على الاستثمار من أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً في مجال قياس الربحية وتقييم الأداء. ويقيس هذا المعدل نسبة الربح التي يحققها كل جنيه مستثمر في المنشأة ويحسب كما يلي:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافى الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{متوسط الأصول المستثمرة (أجمالي الأصول)}} \times ١٠٠$$

ويمكن تحليل معدل العائد على الاستثمار على النحو التالي :

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافى الربح}}{\text{المبيعات}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط الأصول المستثمرة}}$$

$$\text{حيث أن متوسط الأصول المستثمر} = \frac{\text{الأصول في أول الفترة + الأصول في نهاية الفترة}}{٢}$$

$$\text{يوضح الشق الأول من العلاقة معدل الربحية} = \left(\frac{\text{صافى الربح}}{\text{المبيعات}} \times ١٠٠\right)$$

وهو يقيس مدى مساهمة المبيعات في تحقيق الأرباح، وبعبارة أخرى نسبة الربح الذي يتم تحقيقه من كل جنيه مبيعات، وبالطبع كلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح المنشأة. كما أنه عند مقارنة النسبة التي تحققها المنشأة بالنسبة المتعارف عليها في مجال الصناعة الذي تنتمي إليها المنشأة يمكن التعرف على مدى كفاءة المنشأة ودراسة أسباب تغير هذه النسبة وترشيد القرارات في الفترة القادمة.

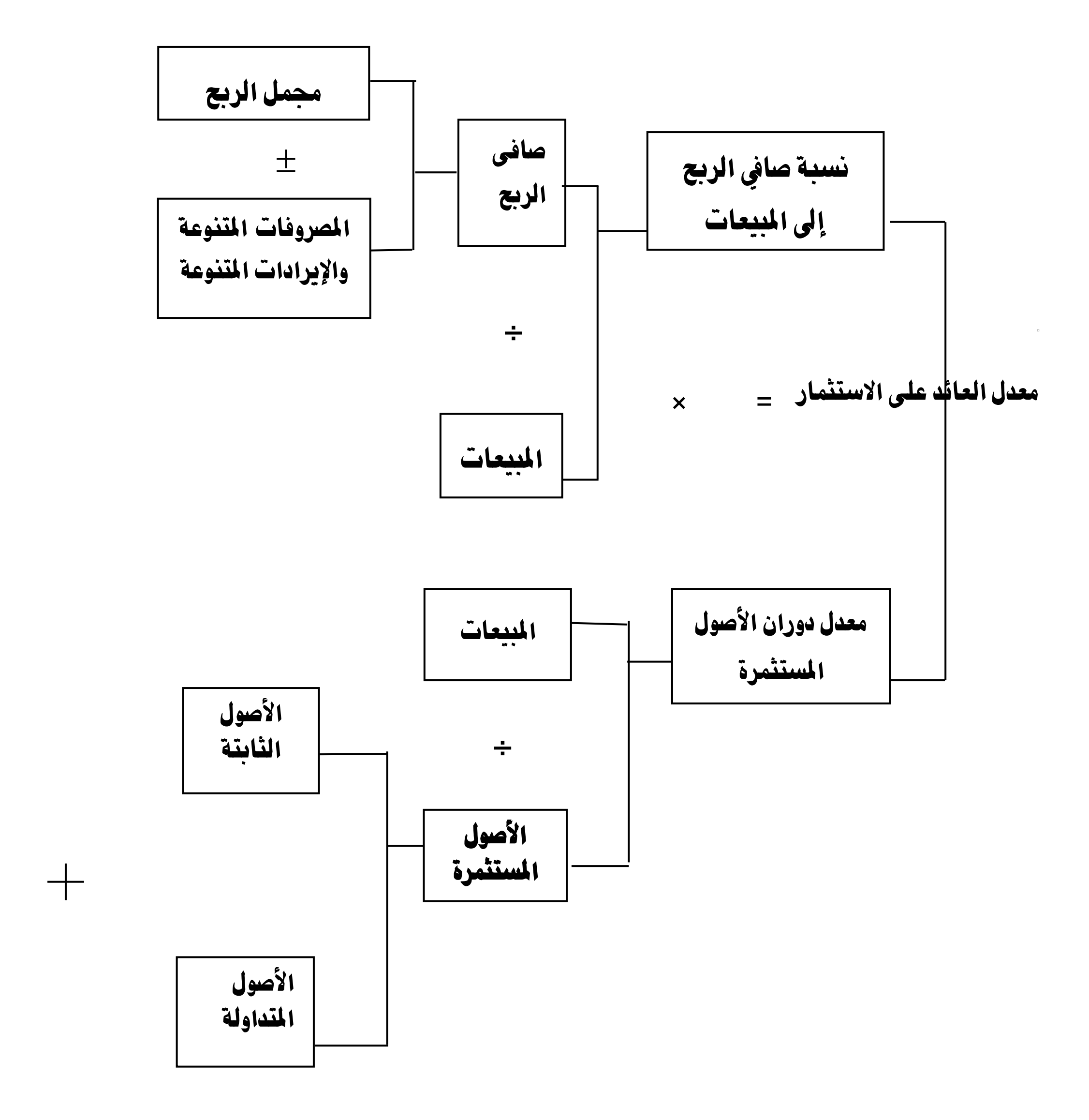
أما الشق الثاني من العلاقة فيوضح معدل دوران الأصول المستثمرة =(المبيعات / متوسط لأصول المستثمرة ×١٠٠)

وهو يقيس مقدار مساهمة كل جنيه من الاستثمارات في المبيعات، وكلما زاد معدل دوران الأصول المستثمرة كلما دل على ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال وإدارة الاستثمارات المتاحة لديها، وعادة مايكون معدل دوران الأصول في المنشآت التي تعمل في نشاط بيع وتوزيع السلع الاستهلاكية أكبر منه في المنشآت التي تعمل في توزيع السلع المعمرة والسلع الرأسمالية، في حين أن معدل الربحية في الثانية غالبًا ما يكون أكبر منه في الأولى، لذا فإنه قبل الحكم على مدى ملاءمة معدل دوران الأصول المستثمرة ومعدل الربحية يلزم معرفة طبيعة النشاط من ناحية وظروف المنشأة محل الدراسة من ناحية أخرى.

يمكن القول بعبارة أخرى أن المستوى المناسب والمقبول لكل مؤشر من هذين المؤشرين يختلف باختلاف ما يلي :

١- طبيعة نشاط المنشاة.
٢- الفترة التي تمر بها المنشأة ودورة حياتها.
٣- الظروف التي تواجه المنشأة (داخليًا وخارجيًا)
٤- المستوى السائد لهذين المؤشرين في المنشآت المماثلة والصناعية التي تنتمي إليها المنشأة .

هذا ويبدو من المناسب الإشارة إلى أنه حتى يكون معدل العائد على الاستثمار معبرًا عن كفاءة المنشاة في إدارة استثماراتها ويعطي مقياسًا سليمًا لمقدرتها على تحقيق الأرباح، فإنه يكون من الأفضل اقتصار البسط على الأرباح الناتجة عن العمليات الجارية العادية، واقتصار المقام على الأصول المستثمرة التي ساهمت مباشرة في نشاط المنشأة (إنتاجًا وبيعًا) وتحقيق المبيعات التي حققت الإيرادات، كما أنه قد يكون من الأفضل أيضًا حساب قيمة هذه الأصول المستثمرة بعد استبعاد مجمعات الإهلاك لهذه الأصول. هذا ولإعطاء صورة أوضح ولمعرفة الأسباب المختلفة وراء زيادة أو انخفاض معدل الاستثمار، فإنه يمكن تحليله إلى مكوناته المختلفة، وذلك على النحو التالي :



وجدير بالذكر أنه يمكن إجراء المزيد من التقسيمات؛ فالأصول المتداولة يمكن أن تقسم إلى مكوناتها مثل المخزون والمدينون وأوراق القبض والنقدية، كما أنه يمكن تقسيم الأصول الثابتة إلى مكوناتها مثل الأراضي والمباني والآلات والمعدات والأثاث . علاوة على ذلك فإن تكلفة المبيعات يمكن أن تقسم حسب عناصر التكاليف المختلفة من مواد وأجور ومصروفات .

على ضوء هذه الخريطة يمكن معرفة أسباب تغير نسبة صافي الربح إلى المبيعات (معدل الربحية)، وهل ترجع إلى تغير صافي الربح أم إلى تغير المبيعات وإذا كان التغير سببه تغير صافي الربح، فهل يرجع كل التغير إلى تغير المبيعات أم تغير المصروفات الجارية أيضًا، وهل التغير في المصروفات الجارية كان في التكاليف الصناعية أو التسويقية أم الإدارية وهل كان في التكاليف المتغيرة أو الثابتة، وفي أي بند من بنود التكاليف حدث التغير ولماذا حدث وهل هذا التغير تغيرًا طارئًا أو يعكس ظروف ستستمر في الفترة القادمة. وبنفس الطريقة يمكن دراسة وتحديد أسباب تغير معدل دوران الأصول المستثمرة.

بصفة عامة يجب مقارنة معدل العائد على الاستثمار عن الفترة بمعدل العائد الخاص بالفترات السابقة . كما يمكن إجراء المقارنة بين معدل العائد المحقق عن الفترة و معدل العائد المستهدف عن نفس الفترة• ويمكن اجراء المقارنة بين معدل العائد المحقق عن الفترة ومتوسط معدل العائد المحقق في المنشآت التي تزاول نفس النشاط النوعى المتشابه . حيث أن كل هذه المقارنات تلقى الضوء على مدى كفاءة المنشأة في استثمار أموالها.

٢/١/١ : معدل العائد على حقوق الملكية :

يستخدم هذا المؤشر في قياس كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المنشأة وقدرتها على تحقيق أرباح نتيجة استثمار تلك الأموال. وبعبارة أخرى قياس مدى قدرة الإدارة على استخدام الموارد في تحقيق عائد مناسب لحملة الأسهم (المستثمرين)، ويتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية بالمعادلة التالية :

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح النهائي (بعد الفوائد والضرائب)}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$$

$$\text{حيث أن متوسط حقوق الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية أول الفترة + حقوق الملكية آخر الفترة}}{٢}$$

يلاحظ أنه عند حساب معدل العائد على حقوق الملكية تم استخدام صافي الربح النهائي بعد استبعاد تكلفة رأس المال المستثمر من مصادر خارجية .

مثال (**١**) : فيما يلي البيانات التي أمكن توفيرها عن منشأتين تعملان في نفس الصناعة عن عام ٢٠١٩:-

أولاً: **بيانات قائمة الدخل**(**الأرقام بآلاف جنيه**) :

البيان	المنشأة (أ)	المنشأة (ب)
المبيعات	١٢٠٠	١٥٠٠
(–) مردودات المبيعات	(٢٠٠)	(٣٠٠)
صافي المبيعات	١٥٠٠	١٢٠٠
(–) تكاليف البضاعة المباعة	(٤٠٠)	(٦٠٠)
= مجمل الربح	٦٠٠	٦٠٠
(–) المصاريف الأخرى بدون الفوائد المدينة	(٢٠٠)	(١٥٠)
(–) الفوائد المدينة	(١٠٠)	(٥٠)
= صافي الربح قبل الضرائب	٣٠٠	٤٠٠
(–) الضرائب	(٧٥)	(١٠٠)
= صافي الربح بعد الضرائب والفوائد	٢٢٥	٣٠٠

ثانياً : **بيانات أخرى** (**الأرقام بآلاف الجنيهات**)

البيان	المنشأة (أ)	المنشأة (ب)
إجمالي الأصول المستثمرة	٦٠٠٠	٦٠٠٠
متوسط حقوق الملكية	١٥٠٠	١٦٠٠

المطلوب: المفاضلة بين المنشأتين السابقتين من حيث مدى ربحية كل منهما وذلك من خلال حساب النسب والمؤشرات المالية التالية:

١- معدل العائد على حقوق الملكية.

٢- معدل العائد على الاستثمار.

الحـــــــــل

١- معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب والفوائد / متوسط حقوق الملكية

المنشأة (أ) = ٢٢٥ / ١٥٠٠ = ١٥٪

المنشأة(ب) = ٣٠٠ / ١٦٠٠ = ١٨.٧٪ الأفضل

٢- معدل العائد علي الاستثمار = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / الأصول المستثمرة (إجمالي الأصول)

المنشأة (أ) = ٣٠٠+١٠٠ / ٦٠٠٠ = ٦.٦٪

المنشأة(ب) = ٤٠٠+٥٠ / ٦٠٠٠ = ٧٪ الأفضل

يستخلص مما سبق أن المنشأة (ب) تحقق نسب ربحية أفضل للمستثمرين .

مثال (**٢**) : أختر الإجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات التالية:

- بلغ صافي الربح بعد الفوائد (قبل الضرائب) خلال عام ٢٠١٨ لأحدى المنشآت ٢٦٠٠٠٠٠جنية وبلغ إجمالي الأصول ١٠٠٠٠٠٠٠جنية

وإجمالي الفوائد ٤٠٠٠٠٠جنية، الضرائب ٥٠٠٠٠ج، الخصوم المتداولة ٥٠٠٠٠٠ ، قرض طويل الأجل ٥٠٠٠٠٠ج في ضوء ذلك:

١) يبلغ معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية.......، .... **على التوالي:**

أ-	٤٠٪& ٥٠٪	ب	٣٠٪ & ٢٨٪	جـ	١.٣ & ٤.٥ مرة	د	إجابة أخري

٢) كلما زاد معدل العائد على الاستثمار و معدل العائد على حقوق الملكية كلما كانت المنشأة :

أ-	في وضع ربحية أسوأ	ب	في وضع ربحية أفضل	جـ	لا يوجد تأثير على ربحية المنشأة	د	إجابة أخري

الحـــــل

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب (صافي الربح + الفوائد)}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

$$= \frac{٢٦٠٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠٠٠} = ٣٠\%$$

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب (صافي الربح – الضرائب)}}{\text{متوسط حقوق الملكية}}$$

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{٢٦٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠}{٩٠٠٠٠٠٠} = ٢٨\%$$

حقوق الملكية =

إجمالي الأصول ١٠٠٠٠٠٠ – الخصوم ١٠٠٠٠٠ (٥٠٠٠٠+٥٠٠٠٠) = ٩٠٠٠٠٠

مثال (٣) :

لتوضيح العلاقة بين معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية وهيكل التمويل للمنشأة :

يتأثر معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية بالصورة التي يكون عليها هيكل التمويل للمنشأة، ويمكن توضيح ذلك على ضوء المثال التالي:

- فيما يلي بعض البيانات الخاصة بإحدى المنشآت (القيم بالألف جنيه) :
  قيمة أصول المنشأة ٨٠٠، حقوق الملكية ٢٠٠، التزامات للغير ٦٠٠، صافي الربح قبل الفوائد ٦٠، الفوائد السنوية ٣٦، صافي الربح بعد الفوائد ٢٤ .
- متوسط معدل العائد على الاستثمار في الصناعة التي ينتمي إليها نشاط المنشأة هو ١٠%.
- متوسط معدل العائد على حقوق الملكية في هذا المجال ١٢%.
- متوسط نسبة الالتزامات إلى الأصول في هذا المجال ٦٠%.

طبقًا للبيانات السابقة يتضح التالي:

معدل العائد علي الاستثمار = $\frac{٦٠}{٨٠٠}$ = ٧.٥٪

معدل العائد على حقوق الملكية = $\frac{٢٤(٦٠-٣٦)}{٢٠٠}$ = ١٢٪

يعني هذا أن المنشأة تحقق معدل عائد على الاستثمار غير مقبول (٧.٥%) لأنه منخفض عن المتوسط العام للصناعة التي تنتمي إليها المنشأة (١٠%)، في حين أنها تحقق معدل عائد على حقوق الملكية مقبولًا ومناسب (١٢%)، ويرجع ذلك إلى أن المنشأة تمول جزءًا كبيرًا من استثمارتها عن طريق الغير، أى نسبة ٧٥% (٦٠٠ ÷ ٨٠٠ × ١٠٠%) في حين أن المتوسط العام لهذه النسبة ٦٠%.

يتضح من ذلك أن الاعتماد على التمويل الخارجي قد يفيد أصحاب حقوق الملكية حيث يعمل على زيادة معدل العائد على حقوقهم إلا أن ذلك يكون صحيحًا في ظل توافر شروط معينة من أهمها :

- وجود رواج وبالتالي زيادة حجم المبيعات.
- انخفاض معدل الفائدة نسبيًا.
- تحقيق المنشأة لمعدل عائد على الاستثمار يزيد عن معدل الفائدة.
- استغلال الطاقة المتاحة (صناعية وتسويقية وإدارية) أفضل استغلال ممكن.
- توافر السيولة لسداد الفوائد في مواعيد استحقاقها حتى لا تتعرض المنشأة لمخاطر عدم السداد وبالتالي توقف النشاط.

٢/١/٣: **نسب السيولة قصيرة الأجل** Liquidity Ratios.

يقصد بالسيولة قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، وتقاس السيولة بمجموعة من المؤشرات التي يهتم بها كلا من الدائنين والإدارة لتحديد مدى قدرة المنشأة على تحويل أصولها المتداولة أو البعض منها إلى نقدية لسداد الالتزامات المتداولة ومستلزمات التشغيل. إن عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها يضر كثيرا بالموقف المالي للمنشأة وقد يدفعها للاقتراض بتكلفة مرتفعة مما يفقد المنشأة لكثير من أرباحها وتعرضها لخطر الفشل والإفلاس. كما أن القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل قد تكون مؤشرًا

جيدًا للحكم على قدرتها على سداد التزاماتها طويلة الأجل. ومن أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مستوى السيولة ما يلي:

١/٢/١/٣: صافي رأس المال العامل:

يعرف صافى رأس المال العامل بالفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وذلك على النحو التالي:

صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة (–) الخصوم المتداولة

هذا وتشمل الأصول المتداولة كل من المخزون السلعي، والمدنيين، وأوراق القبض، والاستثمارات قصيرة الأجل، والمصروفات المقدمة، والنقدية. في حين تشمل الخصوم المتداولة كل من الدائنين، وأوراق الدفع، والقروض قصيرة الأجل، والمصروفات المستحقة وغيرها من الالتزامات التي تستحق خلال السنة المالية الواحدة.

كما أنه ينظر إلى صافي رأس المال العامل على أنه مقياس مطلق للسيولة في المنشأة، ويوفر هامش الأمان للمقرضين في الأجل القصير، كما يجب ملاحظة أن صافى رأس المال العامل قد يكون بالموجب، إن زادت الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة وهو أمر مرغوب فيه، نظرًا لزيادة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها بشرط ألا تكون الزيادة بشكل مبالغ فيه، حيث أن ذلك قد يكون مؤشراً على أن المنشأة غير فعالة في إدارة عملياتها (إما بسبب انخفاض المبيعات، أو أنها لا تحصل ديونها، تراكم المخزون). وقد يكون بالسالب إذا قلت الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة وهو أمر غير مرغوب فيه، وبالتالي يزايد احتمال تعرض المنشأة لمخاطر العسر المالي (أي مخاطر عدم القدرة على سداد التزاماتها).

لذلك يعتبر إدارة رأس المال العامل من أهم أولويات الإدارة لتحقيق التوازن بين الأرباح والسيولة، نظرًا لوجود علاقة عكسية بين صافي رأس المال العامل وصافي الربح، حيث أن المنشآت تكون بين خيارين دائمًا وهو إما زيادة رأس المال العامل والتي تعتبر أمان للمنشأة من مخاطر العسر المالي، وإما

تخفيض رأس المال العامل والذي يعني زيادة ربحية المنشأة. ونظرًا لأن الربحية تزيد كلما زادت المخاطرة، فإن إدارة المنشأة إما تختار منطقة الأمان جدا بأرباح قليلة، وإما أن تكون في منطقة مخاطرة وأرباح كثيرة ، والإدارة المثلى هي التي تعمل على تحقيق التوزان بين الخيارين.

٢/٢/١/٣ : نسبة السيولة (أو التداول) :

تقاس نسبة السيولة بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة وذلك على النحو التالي :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} = ... : ......$$

تعبر هذه النسبة عن قدرة المنشأة في استخدام أصولها المتداولة في سداد الالتزامات المتداولة في الأجل القصير. وحتى يكون لهذه النسبة مغزى فيجب مقارنتها بمتوسط نسبة التداول في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة (النسبة المتعارف عليها هي ٢ :١) ومعرفة مدى قرب أو بعد الأولى عن الثانية، بمعنى أن كل جنيه واحد من الالتزامات المتداولة يجب أن يقابله جنيهان من الأصول المتداولة القابلة للتحول إلى نقدية في الأجل القصير وذلك لتحقق اطمئنان كافي لدى الدائنين في الأجل القصير بإمكانية الوفاء بحقوقهم. إلا أنه يجب ألا ينظر إلى الارتفاع غير العادي لهذه النسبة بارتياح، لأنه قد يعني ذلك إما نقدا معطلا أو زيادة عن الحجم المناسب من الأصول المتداولة.

كما أن نجاح استخدام هذا المؤشر لتحديد مستوى السيولة يجب أن يتوقف على مدى موضوعية وحقيقية عناصر كل من البسط والمقام وكونها تعبر عن الواقع، فإذا تضمن البسط أصول متداولة يصعب تحويلها فعلا في الأجل القصير (خلال دورة التشغيل) إلى نقدية فإنه يجب مراعاة ذلك ويتم استبعاده. على سبيل المثال إذا تضمنت الودائع لدى البنوك وديعة كضمان لاحد القروض، فلا ينبغي أن تدرك قيمة تلك الوديعة ضمن البسط. كذلك قد تشمل الاستثمارات قصيرة الأجل على أوراق مالية في منشآت خاسرة وبالتالي

إذا قررت المنشأة التخلص منها ترتب على ذلك خسائر كبيرة، وربما لا يمكن التخلص منها في وقت قصير. ويرجع تقدير استبعاد هذه البنود أو الإبقاء عليها إلى القائم بالتحليل المالي.

لذلك يمكن التحفظ بصورة أكبر في معرفة مقدار وحجم السيولة المتاحة خلال فترة قصيرة نسبيًا والتي تكون عناصر أصولها سريعة التحول إلى نقدية لذلك تم الاستعانة بنسبة السيولة (أو التداول) السريعة.

٣/٢/١/٣: نسبة السيولة (أو التداول) السريعة :

كما سبق القول قد تتضمن الأصول المتداولة بعض البنود التي قد يصعب تحويلها إلى نقدية خلال دورة التشغيل العادية مثل المخزون، ولذا يمكن الاقتصار في البسط (الأصول المتداولة) على قيمة البنود الأكثر قابلية للتحويل إلى نقدية سائلة في زمن قصير، أي تحسب نسبة السيولة السريعة وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول السائلة (الأصول المتداولة – المخزون وأي مصروفات مدفوعة مقدمًا)}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتقيس هذه النسبة العلاقة بين الأصول المتداولة ككل بعد استبعاد المخزون السلعي والمصروفات المدفوعة المقدمة وأي بنود أخرى يصعب تحويلها إلى نقدية بشكل سريع. وقد جرى العرف على اعتبار أن النسبة النموذجية للسيولة السريعة هي (١: ١) أي أن قيمة الأصول المتداولة القابلة للتحويل إلى نقدية سائلة في زمن قصير تتساوى مع قيمة الخصوم أو الالتزامات للغير التي يستحق سدادها في ذات الفترة الزمنية.

٤/٢/١/٣ : نسبة السيولة النقدية :

توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المنشأة في وقت معين لمقابلة التزاماتها قصيرة الأجل وهي تحسب وفقًا للعلاقة التالية :

نسبة السيولة النقدية = **النقدية بالخزينة وبالبنك + استثمارات في أوراق مالية قصيرة الأجل** / **الخصوم المتداولة**

وتغير هذه النسبة بالزيادة قد يبدو أنه في صالح أصحاب الالتزامات العاجلة، غير أن ذلك يكون غير صحيح في جميع الحالات، فقد يرجع ارتفاع نسبة السيولة النقدية أحيانًا إلى تراكم النقدية، وعدم قدرة إدارة المنشأة على استغلال وإدارة الموارد المتاحة بكفاءة.

مثال (٤) :

فيما يلي بعض بيانات المركز المالي التي أمكن توفيرها عن منشأتين تعملان في نفس الصناعة عن عام ٢٠١٩ (القيمة بالألف جنيه):-

	المنشأة(أ)	المنشأة(ب)
الأصول المتداولة		
نقدية	١٠٠	٦٠
أوراق مالية	٢٠٠	٨٠
أوراق قبض	٢٥٠	٤٠
مدينون	٣٠٠	٢٠٠
مخزون آخر المدة	١٥٠	١٢٠
إجمالي الأصول المتداولة	١٠٠٠	٥٠٠
إجمالي الخصوم المتداولة	٥٠٠	٣٠٠

المطلوب:

المفاضلة بين المنشأتين السابقتين من حيث القدرة على سداد الخصوم قصيرة الأجل وذلك من خلال حساب النسب التالية:

١) نسبة السيولة (أو التداول).

٢) نسبة السيولة السريعة.

٣) نسبة السيولة النقدية

الحـــــل

نسبة السيولة (التداول)= إجمالي الأصول المتداولة / إجمالي الخصوم المتداولة

المنشأة (أ) = ١٠٠٠ / ٥٠٠ = ٢ : ١ الأفضل

المنشأة(ب) = ٥٠٠ / ٣٠٠ = ١.٦ : ١

نسبة السيولة السريعة = الأصول المتداولة – (المخزون + م. المقدم) / الخصوم المتداولة

المنشأة (أ)= ١٠٠٠ – ١٥٠ / ٥٠٠ = ١.٧ : ١

الأفضل

المنشأة(ب)= ٥٠٠ – ١٢٠ / ٣٠٠ = ١.٢٧ : ١

نسبة السيولة النقدية = النقدية + الأوراق المالية / الخصوم المتداولة

المنشأة (أ) = ١٠٠+٢٠٠ / ٥٠٠ = ٠.٦ : ١

الأفضل

المنشأة(ب) = ٦٠ + ٨٠ / ٣٠٠ = ٠.٤٧ : ١

يستخلص مما سبق أن المنشأة (أ) تحقق أداء أفضل في توفير القدرة المالية **لسداد الالتزامات قصير الأجل.**

مثال (٥) : أختر الإجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات التالية:

- إذا بلغ رصيد الأصول و الالتزامات المتداولة في نهاية عام ٢٠١٨ لإحدى المنشآت ٤٥٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠٠على التوالي، كما تتضمن الأصول المتداولة أصول بطيئة التحول إلى نقدية بمبلغ ٣٠٠٠٠٠، في ضوء ذلك:

١) تكون نسبة السيولة و نسبة السيولة السريعة على التوالي ٠٠٠، ٠٠٠

أ-	٢.٥& ٣	ب	١.٥ & ٠.٥	جـ	١.٣ & ٤.٥ مرة	د	إجابة أخري

٢) في ضوء النسب السابق حسابها فإن المنشأة :

أ-	تزداد قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل	ب	تنخفض قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل	جـ	تزداد قدرتها على سداد التزاماتها طويلة الأجل	د	إجابة أخري

الحـــــل

١) نسبة التداول = $\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

∴ **نسبة التداول =** $\frac{٤٥٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠٠} = ١.٥$

٢) نسبة السيولة السريعة = $\frac{\text{الأصول المتداولة – أصول متداولة بطيئة التحول لنقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

∴ **نسبة السيولة السريعة =** $\frac{٤٥٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠٠}{٣٠٠٠٠٠}$ = ٠.٥

٣/١/٣ : نسب اليسر المالي في الأجل الطويل (هيكل التمويل)

Long-term Solvency Ratios

يستخدم الدائنون مجموعة من النسب لقياس مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل (أي السيولة طويلة الأجل)، والوقوف على مدى اعتماد المنشأة على الديون كمصدر للأموال، ومدى قدرة التدفقات النقدية من العمليات على تغطية سداد القروض والفوائد، لذلك يتم الاستعانة بمؤشرات تقيس نسب الاقتراض لتوضيح المدى الذي ذهبت إليه المنشأة في الاعتماد على الأموال المقترضة في تمويل احتياجاتها. حيث أن الاعتماد على الديون في تمويل الاحتياجات بكثافة يؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة لزيادة أعباء الديون وما قد يترتب عليه من عدم القدرة على الوفاء بتلك الأعباء في مواعيد استحقاقها. ومن أهم هذه النسب ما يلي :

١/٣/١/٣: نسبة المديونية :

يتم حساب نسبة المديونية على أساس إجمالي وذلك على النحو التالي :

نسبة المديونية = $\frac{\text{إجمالي الالتزامات (طويلة الأجل + قصيرة الأجل(المتداولة))}}{\text{إجمالي الأصول}}$

وتوضح هذه النسبة مدى الاعتماد على الغير في تمويل الأصول المستثمرة، وكلما زادت هذه النسبة زادت درجة المخاطرة التي يتعرض لها الدائنون، وزادت معها الأعباء الثابتة التي تتحملها المنشأة، وهذا يستلزم من إدارة المنشأة العمل على تحقيق التوزان وتحديد هيكل التمويل الذي يحقق للمنشأة أكبر عائد على الاستثمار بصفة عامة، وأكبر عائد على حقوق الملكية بصفة خاصة، حيث أن زيادة نسبة الالتزامات للغير كمصدر للتمويل تحقق

زيادة في معدل العائد على حقوق الملكية في حالة الرواج الاقتصادي والعكس في حالة حدوث انكماش اقتصادي، مع مراعاة أن زيادة نسبة الالتزامات للغير يعني زيادة نسبة تعرض رأس المال المملوك للمخاطرة، وخاصة في حالة حدوث انكماش، وهذا بدوره يستلزم من الإدارة بالمنشأة تحقيق الموازنة بين العائد والمخاطرة عند دراسة وتحديد هيكل التمويل والاستثمار.

٢/٣/١/٣: نسبة المديونية إلى حقوق الملكية :

تحسب بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

$$\text{نسبة المديونية إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

وتوضح هذه النسبة إلى أي مدى تعتمد المنشأة على الغير في التمويل ومدى المخاطرة التي يتعرض لها كل من الدائنين وأصحاب المنشأة، حيث أن زيادة هذه النسبة تعني تعرض كلا الطرفين للمخاطرة، وتعني أيضًا صعوبة حصول المنشأة على تمويل جديد(خاصة القروض) من الغير. وبعبارة أخرى تمثل هذه النسبة مؤشرًا لمستوى درجة الخطر المالي الناتج عن تزايد نسبة القروض إلى حقوق الملكية، ومن ثم فإن ارتفاعها يمثل مؤشرًا لارتفاع درجة الخطر ويمثل انخفاضها حد أمان متاح للدائنين.

٣/٣/١/٣: نسبة حقوق الملكية إلى الديون طويلة الأجل :

تحسب بنسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الديون طويلة الأجل وذلك على النحو التالي :

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الديون طويلة الأجل} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الديون طويلة الأجل}} = \text{... مرة}$$

وتوضح هذه النسبة إلى أي مدى توجد تغطية للديون طويلة الأجل من جانب المساهمين أو أصحاب المنشأة، وكلما زادت هذه النسبة زادت درجة الاطمئنان لدى دائني الالتزامات طويلة الأجل.

٤/٣/١/٣ – نسبة تغطية الأصول الثابتة للديون طويلة الأجل:

تحسب بنسبة مجموع الأصول الثابتة إلى مجموع الديون طويلة الأجل وذلك على النحو التالي :

نسبة تغطية الأصول الثابتة للديون طويلة الأجل = **مجموع الأصول الثابتة (بالصافي)** / **مجموع الديون طويلة الأجل** =... مرة

وتفيد هذه النسبة أصحاب الديون طويلة الأجل بصفة خاصة، حيث أن الأصول الثابتة تعتبر الملجأ الأخير للوفاء بحقوقهم، وكلما زادت هذه النسبة زادت درجة الاطمئنان لديهم، والعكس صحيح.

٥/٣/١/٣ : نسبة تغطية الفوائد :

تحسب بنسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الفوائد وذلك على النحو التالي:

نسبة تغطية الفوائد = **صافي الربح قبل الفوائد والضرائب** / **إجمالي الفوائد** =... مرة

وتعبر هذه النسبة عن قدرة المنشأة على سداد أعباء الفوائد، فتحدد عدد مرات تغطية الأرباح لتلك الأعباء، مما يشير إلى هامش السلامة الذي يساعد المنشأة على دفع الفوائد خلال فترة استحقاقها. فكلما زادت النسبة دل ذلك على أن هناك كفاءة في تغطية الفوائد بشكل ميسر والعكس صحيح. ويطلق على هذه النسبة أيضًا بعدد مرات تحقق الفائدة Time Interest Earned.

مثال(٦) :

- **فيما يلي بعض بيانات القوائم المالية التي أمكن توفيرها عن منشأتين تعملان في نفس الصناعة عن عام ٢٠١٩(القيمة بالألف جنيه):**

البيان	المنشأة (أ)	المنشأة (ب)
إجمالي الأصول	٦٠٠٠	٨٠٠٠
الأصول الثابتة	٢٠٠٠	١٥٠٠
إجمالي الخصوم	٢٠٠٠	٣٠٠٠
الخصوم طويلة الأجل	٧٥٠	١٠٠٠
حقوق الملكية	٤٠٠٠	٥٠٠٠
صافي الربح قبل الفوائد	٥٠٠	٤٠٠
إجمالي الفوائد	١٠٠	١٠٠

المطلوب:

- المفاضلة بين المنشأتين السابقتين من حيث القدرة على سداد الالتزامات طويلة الأجل وذلك من خلال حساب النسب التالية :

١) نسبة المديونية.

٢) نسبة المديونية إلى حقوق الملكية.

٣) نسبة حقوق الملكية إلى الديون طويلة الأجل .

٤) نسبة تغطية الأصول الثابتة للديون طويلة الأجل .

٥) نسبة تغطية الفوائد.

الحـــــل

نسبة المديونية = $\frac{\text{إجمالي الخصوم (الالتزامات)}}{\text{إجمالي الأصول}}$

المنشأة (أ) = $\frac{٢٠٠٠}{٦٠٠٠}$ **= ٣٣.٣٪ الأفضل**

المنشأة(ب) = ٣٠٠٠ / ٨٠٠٠ = ٣٧.٥٪

نسبة المديونية إلى حقوق الملكية = إجمالي الخصوم / إجمالي حقوق الملكية (الأصول – الخصوم)

المنشأة (أ)= ٢٠٠٠ / ٤٠٠٠ = ٥٠٪ **الأفضل**

المنشأة(ب)= ٣٠٠٠ / ٥٠٠٠ = ٦٠٪

نسبة حقوق الملكية إلى الديون طويلة الأجل = إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الديون طويلة الأجل

المنشأة (أ) = ٤٠٠٠ / ٧٥٠ =٥.٣ مرة **الأفضل**

المنشأة(ب) = ٥٠٠٠ / ١٠٠٠ = ٥ مرات

نسبة تغطية الأصول الثابتة للديون طويلة الأجل = إجمالي الأصول الثابتة / إجمالي الديون طويلة الأجل

المنشأة (أ) = ٢٠٠٠ / ٧٥٠ = ٢.٦٧ مرة **الأفضل**

المنشأة(ب) = ١٥٠٠ / ١٠٠٠ = ١.٥ مرة

معدل تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد / إجمالي الفوائد

المنشأة (أ) = ٥٠٠ / ١٠٠ = ٥ مرات " الأفضل

المنشأة(ب) = ٤٠٠ / ١٠٠ = ٤ مرات

يستخلص مما سبق أن المنشأة (أ) تحقق أداء أفضل في توفير القدرة المالية لسداد الالتزامات طويلة الأجل من المنشأة (ب).

٤/١/٣- نسب النشاط (أو معدلات الدوران) :

Activity or Turnover Ratios:

تستخدم نسب النشاط ومعدلات الدوران لقياس وتحليل فعالية إدارة الأصول وإدارة رأس المال العامل. حيث تفيد نسب النشاط في الحكم على مدى كفاءة الإدارة في استثمار أموال المنشأة، وما إذا كانت هذه الأموال تساهم بشكل فعال في توليد المبيعات الكافية، أم أن هناك زيادة أو نقص في هذه الاستثمارات، الأمر الذي يؤثر على كفاءة المنشأة في توليد المبيعات اللازمة، وهو ما يفيد أيضا في الحكم على درجة مخاطر التشغيل. ومن أهم هذه النسب ما يلي:

١/٤/١/٣: معدل دوران المخزون :

يحسب هذا المعدل وفقًا للعلاقة التالية :

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات (تكلفة البضاعة المباعة) / متوسط تكلفة المخزون (أو تكلفة المخزون) = مرة

حيث أن متوسط تكلفة المخزون = (مخزون أول الفترة + مخزون آخر الفترة) / ٢

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المخزون، حيث يوضح سرعة حركة المخزون، وكلما ارتفع هذا المعدل كان ذلك دليلا على سرعة تحويل المخزون السلعي إلى مبيعات وبالتالي انخفاض مخاطر وجود سلع راكدة.

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة دراسة معدل دوران المخزون بدقة، حيث أن زيادته ليست مفضلة في جميع الحالات، كما أن نقصه بدرجة كبيرة قد يخفي ورائه احتفاظ المنشأة بمخزون أكبر من الحد المناسب، وبالتالي حجب جزء من الموارد عن الاستثمار، كما يترتب على تراكم وزيادة المخزون الكثير من التضحيات الاقتصادية، ومع ذلك قد تكون عملية زيادة المخزون مستهدفة ومخططة لمواجهة طلب متوقع أو موسمي.

هذا ويجب يوضح ضرورة تحقيق التوزان بما يجنب المنشأة أضرار تراكم المخزون من ناحية، ويضمن لها تلبية احتياجات عملائها من ناحية أخرى، وتزداد أهمية هذه الموازنة في ظل انتشار نظم الإنتاج الحديثة وخاصة نظام الإنتاج في الوقت المناسب أو الإنتاج الفوري Just in Time، ذلك النظام الذي يعمل على تخفيض المخزون إلى أدنى حد ممكن دون الإخلال ببرامج الإنتاج والتسويق.

كما يجب ملاحظة أنه كلما ارتفع معدل دوران المخزون كلما دل ذلك على سرعة تحركه، أي كلما انخفضت فترة البيع أي قلت فترة التخزين، مما يقلل بدوره من تكلفة التخزين، ويحسب متوسط فترة البيع (أو التخزين) كما يلي :

متوسط فترة البيع (أو التخزين) = **عدد أيام السنة (٣٦٠ يوم)** / **معدل دوران المخزون**

حيث يمثل انخفاض هذه الفترة اتجاهًا جيدًا حول إمكانية التصرف في المخزون بالبيع خلال فترة قصيرة وأن المخزون جيدًا وليس راكدًا والعكس صحيح. كما يجب ملاحظة أن هناك علاقة عكسية بين معدل دوران المخزون ومتوسط فترة البيع (أو التخزين) فكلما زاد معدل دوران المخزون كلما قلت فترة البيع والعكس صحيح.

٢/٤/١/٣: معدل دوران المدينين (العملاء) :

يعتبر معدل دوران المدينين ومعدل فترات التحصيل من أهم المعدلات التي يمكن الاستفادة منها لتحليل ودراسة مدى نجاح سياسات الائتمان والتحصيل التي تقررها أو تطبقها إدارة المنشأة، ويقاس معدل دوران أرصدة المدينين وفقًا للعلاقة التالية :

معدل دوران المدينين = **صافي المبيعات (الآجلة)** / **متوسط أرصدة المدينين وأوراق القبض**

حيث أن متوسط أرصدة المدينين وأوراق القبض = **(رصيد أول الفترة + رصيد آخر الفترة)** / **٢**

كما سبق القول، فإنه من المناسب، وحتى يكون المعدل المستخرج له معني ومغزى ضرورة تجانس البسط والمقام، أي يتضمن المقام أرصدة المدينين الناتجة عن تعامل تجاري في شكل مبيعات آجلة أي لا يتضمن أرصدة المدينين نتيجة معاملات أخرى خلاف المبيعات، أما البسط فيتضمن صافي إيرادات المبيعات الآجلة.

هذا وكلما ارتفع معدل دوران المدينين كلما دل ذلك على سرعة تحرك أرصدة المدينين، وأيضًا ارتفاع كفاءة إدارة التحصيل. ومن المؤشرات التي تدعم المغزى المالي لمعدل دوران المدينين مؤشر فترة التحصيل والذي يقاس وفقًا للعلاقة التالية:

متوسط فترة التحصيل = عدد أيام السنة (٣٦٠يوم) / معدل دوران المدينين

هذا وكلما ارتفع معدل دوران أرصدة المدينين كلما قصرت فترة التحصيل (علاقة عكسية) والعكس صحيح.

كما أنه وللحكم على مدى سلامة موقف المنشأة محل الدراسة والتحليل يلزم مقارنة معدل دوران أرصدة المدينين المستخرج وكذلك فترة التحصيل للمنشأة في الفترات السابقة، وأيضًا مقارنتهما بمتوسطات الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة وضرورة الاسترشاد بهما عند إقرار سياسات الائتمان في الفترات القادمة.

هذا وفي ضوء تحديد ومعرفة متوسط فترة البيع ومتوسط فترة التحصيل يمكن حساب الفترة اللازمة لتحويل المخزون السلعي إلى نقدية وذلك بجمع الفترتين معًا، أي أن الفترة اللازمة لتحويل المخزون السلعي إلى نقدية تحسب كما يلي :

فترة تحويل المخزون إلى نقدية = متوسط فترة البيع + متوسط فترة التحصيل

وتفيد معرفة هذه الفترة في تخطيط النقدية وكيفية تدبيرها ومعرفة مدى الحاجة إلى قروض قصيرة الأجل أو الأموال الفائضة عن الحاجة في الأجل القصير وكيفية استثمارها.

٣/٤/١/٣ معدل دوران الدائنين (Payables Turnover)

يعد من اهم المؤشرات في التحليل المالي مؤشر تحليل معدل دوران الدائنين (الموردين) ، وهذا المؤشر يوضح كم مره تدور ارصده الموردين خلال العام ومنه يمكن استخراج متوسط فترة السداد لإجمالي الموردين . كما ان هذا المؤشر يستفاد منه لبيان مدى كفاءة المنشاة في سداد التزاماتها. حيث انه كلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما كان أداء المنشاة لالتزاماتها أفضل. ويجب أن يكون هذا المعدل قريباً من معدل دوران المدينين مع الأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات إلى قيمة المشتريات ويكون في صالح المنشاة زيادة معدل دوران المدينين عن الدائنين.

ويمكن حساب معدل دوران الدائنين من خلال العلاقات التالية :

- ✓ **معدل دوران الموردين = المشتريات الآجلة ÷ متوسط أرصدة الموردين و أوارق الدفع = ... مرة**
- ✓ **متوسط ارصده الموردين وأوراق الدفع =**

(أرصدة الموردين وأوراق الدفع أول الفترة + أرصدة المردين و أوراق الدفع آخر الفترة) ÷ ٢

- ✓ **حساب متوسط فترة السداد بالأيام = ٣٦٠ يوم ÷ معدل دوران الدائنين = ... يوم**

مثال ٧ :

اذا علمت المعلومات التالية عن احدى المنشآت : (الأرقام بالجنيه)

المشتريات الآجلة ٢٤٠٠٠٠ الموردين أول المدة ١٥٠٠٠

أوراق الدفع أول الفترة ٦٠٠٠ الموردين آخر الفترة ٤٥٠٠٠ أوراق الدفع آخر الفترة ٩٠٠٠

المطلوب حساب معدل دوران الدائنين ومتوسط فترة السداد

الحل

- ✓ **متوسط ارصده الموردين وأوراق الدفع = (١٥٠٠٠+٦٠٠٠)+(٤٥٠٠٠+٩٠٠٠) ÷ ٢ = ٣٧٥٠٠**
- ✓ **معدل دوران الدائنين = ٢٤٠٠٠٠ ÷ ٣٧٥٠٠ = ٦.٤ مرة**

✓ **متوسط فتره السداد = ٣٦٠ / ٦.٤ = ٥٦.٢٥ يوم**

التعليق على النتائج : معني ذلك أن معدل دوران الموردين خلال العام ٦.٤ مرات وبالتالي يصبح متوسط فترة السداد ٥٦ يوم تقريبا ، ويقاس المعدل والفترة علي المنشآت المماثلة أو بمعدلات الصناعة لتحديد مدي كفاءة إدارة المنشاة من ناحية قدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل .

٤/٤/١/٣: معدل دوران الأصول المتداولة :

يوضح هذا المعدل مدى كفاءة المنشأة في استثمار مواردها المالية المستثمرة في أصول متداولة، ومدى مساهمة هذه الأصول في تحقيق المبيعات، وبمقارنة معدل دوران الأصول المتداولة بمعدل دوران الأصول الثابتة يمكن قياس ومعرفة مدى كفاءة إدارة المنشأة في تشغيل كل منهما. ويقاس معدل دوران الأصول المتداولة وفقًا للعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول المتداولة}}$$

$$\text{حيث أن متوسط إجمالي الأصول المتداولة} = \frac{\text{رصيد الأصول المتداولة أو الفترة + رصيد الأصول المتداولة آخر الفترة}}{٢}$$

وكلما ارتفع معدل دوران الأصول المتداولة دل ذلك على كفاءة الإدارة في استغلال الموارد بالشكل الأمثل، مع ضرورة ملاحظة أن المعدل المتطرف يعتبر غير مقبول سواء كان كبيراً أم صغيراً .

٥/٤/١/٣ : معدل دوران رأس المال العامل :

يعرف رأس المال العامل على أنه المبالغ المتاحة للمنشأة لاستثماراتها قصيرة الأجل، أو لاستخدامها في العمليات التشغيلية. ويقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة المنشأة في استغلال رأس المال العامل وفقًا للعلاقة التالية :

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

كما سبق القول يمثل صافي رأس المال العامل الزيادة في الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، وهو يتأثر بمكونات كل عنصر منهما كما يتأثر بطول و قصر الدورة الإنتاجية والبيعية. وتتمثل هذه الدورة في المدة الكافية لتوفير مستلزمات الإنتاج وإتمام الإنتاج وبيعة وتحصيل قيمة المبيعات (سلع أو خدمات) ويختلف طول هذه الفترة باختلاف طبيعة النشاط، ففي مجال شراء وبيع البضائع الجاهزة قد تبلغ هذه الفترة ثلاثة أشهر، في حين أنها قد تزيد عن ستة أشهر في مجال النشاط الصناعي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن عقد مقارنة بين المبيعات والأموال المتاحة للاستخدامات الجارية (رأس المال العامل) أمراً في غاية الأهمية، بحيث يوضح كم مرة تحقق المنشأة مبيعات عن هذا المبلغ (رأس المال العامل).

إن الأموال المتاحة كرأس مال عامل تعتبر هي المقياس الحقيقي لربحية المنشأة بطريقة غير مباشرة، كما أن معدل دوران رأس المال العامل هام جدًا لقياس مدى كفاءة المنشأة في تحقيق مبيعات متناسبة مع الأموال المتاحة للاستخدامات الجارية (رأس المال العامل). وكلما ارتفع معدل دوران رأس المال العامل كلما دل ذلك على كفاءة الإدارة في الاستغلال الأمثل لرأس المال العامل في تحقيق مبيعات للمنشأة .

مثال (٨) :

- فيما يلي بعض بيانات القوائم المالية التي أمكن توفيرها عن منشأتين تعملان في نفس الصناعة عن عام ٢٠١٩ (القيمة بالألف جنيه) :

البيان	المنشأة (أ)	المنشأة (ب)
صافي المبيعات	**١٠٠٠**	**١٥٠٠**
نسبة المبيعات الآجلة	**٦٠%**	**٢٠%**
تكلفة المبيعات (البضاعة المباعة)	**٨٠٠**	**٩٠٠**
الأصول المتداولة	**٢٠٠٠**	**٢٥٠٠**
الخصوم المتداولة	**١٧٥٠**	**١٩٠٠**
تكلفة مخزون أول المدة	**٣٠٠**	**٢٠٠**
تكلفة مخزون آخر المدة	**٥٠٠**	**٨٠٠**
مدينون أول المدة	**٧٠٠**	**٨٠٠**
مدينون آخر المدة	**١٣٠٠**	**٦٠٠**

المطلوب:

- المفاضلة بين المنشأتين السابقتين من حيث نسب النشاط (معدلات الدوران) وذلك من خلال حساب النسب التالية :
  ١. معدل دوران المخزون.
  ٢. متوسط فترة البيع (التخزين).
  ٣. معدل دوران المدينين (العملاء) .
  ٤. متوسط فترة التحصيل .
  ٥. الفترة التي يتحول خلالها المخزون إلى نقدية.
  ٦. معدل دوران رأس المال العامل.

الحـــــل

١) معدل دوران المخزون =

$$\frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط تكلفة المخزون}}$$

$$\text{المنشأة (أ)} = \frac{٨٠٠}{(٣٠٠+٥٠٠)\div ٢} = \text{٢ مرة (الأفضل)}$$

$$\text{المنشأة(ب)} = \frac{٩٠٠}{(٢٠٠+٨٠٠)\div ٢} = \text{١.٨ مرة}$$

٢) متوسط فترة(البيع) التخزين =

$$\frac{٣٦٠}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

$$\text{المنشأة (أ)} = \frac{٣٦٠}{٢} = \text{١٨٠ يوم (الأفضل)}$$

$$\text{المنشأة(ب)} = \frac{٣٦٠}{١.٨} = \text{٢٠٠ يوم}$$

٣)معدل دوران المدينين =

$$\frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط أرصدة المدينين وأ. القبض}}$$

$$\text{المنشأة (أ)} = \frac{١٠٠٠\times ٦٠٪}{(٧٠٠+١٣٠٠)\div ٢} = \text{٠.٦ مرة (الأفضل)}$$

$$\text{المنشأة (ب)} = \frac{١٥٠٠\times ٢٠٪}{(٨٠٠+٦٠٠)\div ٢} = \text{٠.٤ مرة}$$

٤) متوسط فترة التحصيل = $\frac{٣٦٠}{\text{معدل دوران المدينين}}$

المنشأة (أ)= $\frac{٣٦٠}{٠.٦}$ **= ٦٠٠ يوم (الأفضل)**

المنشأة(ب)= $\frac{٣٦٠}{٠.٤}$ **= ٩٠٠ يوم**

٥) الفترة التي يتحول إليها المخزون إلى نقدية = متوسط فترة التحصيل + متوسط فترة البيع

بالنسبة للمنشأة (أ) = ٦٠٠ يوم + ١٨٠يوم = ٧٨٠ يوم

بالنسبة للمنشأة (ب) =٩٠٠ يوم + ٢٠٠ يوم = ١١٠٠ يوم

٦) معدل دوران رأس المال العامل = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$

المنشأة (أ) = $\frac{١٠٠٠}{(٢٠٠٠-١٧٥٠)}$ **= ٤ مرات (الأفضل)**

المنشأة (ب) = $\frac{١٥٠٠}{(٢٥٠٠ - ١٩٠٠)}$ **= ٢.٥ مرة**

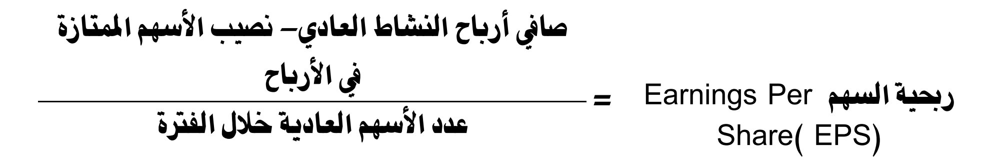
يستخلص مما سبق أن المنشأة (أ) ذات أداء أكثر كفاءة في إدارة المخزون والتعامل مع المدينين وإدارة رأس المال العامل .

٥/١/٣ : **نسب سوق رأس المال** (**السوق**) Capital Market Ratios .

يهتم المحلل المالي بسعر السوق لأسهم المنشأة لأنه يعبر عما يفكر فيه المستثمرين بشأن استثماراتهم في المنشآت، حيث يوفر معلومات حول رأي المستثمرين عن العائد المحتمل والمخاطر المرتبطة بامتلاك أسهم المنشأة وما يحصلون عليه من توزيعات. ومن أهم المؤشرات المتعلقة بسوق رأس المال ما يلي :

١/٥/١/٣ : **نسبة ربحية السهم** :

تستخدم هذه النسبة في تحديد مقدار الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، كما أنها توضح النمو المحتمل في حقوق الملكية والذي ينعكس بدوره في الأسعار السوقية للأسهم لتحقيق الأرباح الرأسمالية. ولذلك تحاول الإدارة تعظيم ربحية السهم الواحد نظرًا لانعكاساته الإيجابية على تعظيم ثروة المساهمين في الأجل الطويل، ويحسب وفقًا للمعادلة التالية :



$$\text{ربحية السهم Earnings Per Share(EPS)} = \frac{\text{صافي أرباح النشاط العادي – نصيب الأسهم الممتازة في الأرباح}}{\text{عدد الأسهم العادية خلال الفترة}}$$

يلاحظ من المعادلة السابقة استبعاد أرباح الأسهم الممتازة لأنها تمثل التزامًا على المنشأة يستحق من صافي الربح قبل حملة الأسهم العادية. هذا وللحكم على مدى النمو في أرباح السهم يمكن مقارنة أرباح السهم للعام الحالي مع مثيلتها في الأعوام السابقة أو مع معدلات الصناعة أو المعدلات المستهدفة من قبل الإدارة.

٢/٥/١/٣: **مضاعف الربحية** :

تقاس هذه النسبة وفقًا للمعادلة التالية :

$$\text{مضاعف الربحية} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{ربحية السهم}} = \text{...}\ \text{مرة}$$

مضمون هذه النسبة هي عدد المرات التي يسترد فيها المستثمر قيمة السهم من الأرباح السنوية التي يحققها السهم. وكلما كان مضاعف الربحية أقل كلما كان أفضل نظرًا لوجود علاقة عكسية بين مضاعف الربحية للسهم وربحية السهم، فإذا كانت ربحية السهم كبيرة يكون مضاعف الربحية قليل والعكس صحيح. وبعبارة أخرى فإن انخفاض قيمة مضاعف الربحية تعني زيادة الربحية وانخفاض سعر شراء الأسهم مما يجعل السهم أكثر أمانًا للشراء، لذلك يقال " سهم ذو مضاعف ربحية قليل أفضل من سهم ذو مضاعف ربحية كبير".

مثال (٩) :

- إذا علمت أن صافي الربح عن النشاط العادي لأحدى المنشآت عن السنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ يبلغ ٥٦٠٠٠٠٠ج ، وكان رأس مال الأسهم يتكون من ٢٠٠٠٠٠سهم ممتاز (معدل أرباح الأسهم الممتازة ٦%) بقيمة أسمية ٥٠ج للسهم، و ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادى بقيمة أسمية ٢٠ج للسهم. فإذا علمت أن القيمة السوقية للسهم ٦٠ج.

المطلوب : حساب النسب المالية التالية:

١) ربحية السهم .

٢) مضاعف الربحية وبيان مدلولها (إذا علمت أن نسبة مضاعف الربحية للمنشأة في العام الماضي بلغت ١٥ مرة)

الحل

- رأس مال الأسهم الممتازة = عدد الأسهم الممتازة × القيمة الأسمية للسهم

= ٢٠٠٠٠٠سهم × ٥٠ج للسهم = ١٠٠٠٠٠٠٠ج

- نصيب الأسهم الممتازة من الأرباح = رأس مال الأسهم الممتازة × معدل أرباح الأسهم الممتازة

= ١٠٠٠٠٠٠٠× ٦% = ٦٠٠٠٠٠ج

١)نسبة ربحية السهم = $\frac{\text{٥٦٠٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠٠}}{\text{١٠٠٠٠٠٠ سهم}}$ **= ٥ج/ سهم**

معنى ذلك أن ربحية السهم تعادل ٢٥% (٢٠ جنيه ÷ ٥ جنيه) × ١٠٠) من القيمة الأسمية للسهم. إلا أن القيمة الأسمية لا تعبر عن حقيقة السهم، ولا يمكن القول أن ربحية السهم مقبولة والعبرة في ذلك نسبة هذه الربحية إلى القيمة السوقية للسهم.

٢)مضاعف الربحية = $\frac{\text{٦٠ (القيمة السوقية)}}{\text{٥ج (ربحية السهم)}}$ **= ١٢ مرة**

هذا ويتضح أن أداء المنشأة في العام الحالي أفضل من أدائها في العام السابق من حيث زيادة ربحية الأسهم ويظهر ذلك من خلال انخفاض مضاعف الربحية في العام الحالي (١٢ مرة) مقارنة مع العام السابق (١٥

مرة) نظرًا لوجود علاقة عكسية بين مضاعف الربحية للسهم وربحية السهم، ونسبة ربحية السهم .

٣/٥/١/٣: **توزيعات السهم العادي** :

يستخدم هذا المؤشر لحساب حصة السهم الواحد من الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين، ويوصف هذا المقياس كونه أحد مؤشرات تقييم معدل العائد المتحقق لحملة الأسهم العادية. ويحسب وفقًا للمعادلة التالية :

$$\text{نصيب السهم العادي من التوزيعات النقدية} = \frac{\text{مبلغ التوزيعات لأصحاب الأسهم العادية}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

$$\text{نسبة توزيعات السهم العادي} = \frac{\text{نصيب السهم العادي من التوزيعات}}{\text{نصيب السهم العادي من الأرباح}} \times ١٠٠$$

مثال (١٠) :

- إذا علمت أن صافي الربح لأحدى المنشآت بعد الفوائد والضرائب يبلغ ١٠٠٠٠٠٠ج، وعدد الأسهم العادية بلغت ٢٥٠٠ سهم، وأنه تم توزيع مبالغ نقدية تقدر بـ ٦٠٠٠٠٠ج لأصحاب الأسهم العادية.

المطلوب: حساب قيمة التوزيعات النقدية لكل سهم عادي ونسبة التوزيعات للسهم العادي .

الحـــــل

$$\text{نصيب السهم العادي من الأرباح} = \frac{١٠٠٠٠٠٠}{\text{٢٥٠٠سهم}} = \text{٤٠٠ج/ سهم}$$

$$\text{نصيب السهم العادي من التوزيعات النقدية} = \frac{٦٠٠٠٠٠}{\text{٢٥٠٠سهم}} = \text{٢٤٠ج/ سهم}$$

نسبة توزيعات السهم العادي = $\frac{٢٤٠}{٤٠٠}$ **× = ٦٠٪**

٤/٥/١٢/٣: نسبة القيمة السوقية / القيمة الدفترية للسهم :

إن ارتفاع القيمة الدفترية للسهم من الطبيعي أن يعقبه ارتفاع في قيمته السوقية. والقيمة الدفترية ليست هي القيمة الأسمية. فالقيمة الأسمية للسهم هي قيمة السهم عند الإصدار الأول، أما القيمة الدفترية للسهم فهي نصيب السهم من صافي

الأصول ($\frac{\text{الأصول – الالتزامات}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}}$)

أو بمعنى آخر نصيب السهم من إجمالي حقوق المساهمين. وتحسب وفقًا للعلاقة التالية :

القيمة الدفترية للسهم = $\frac{\text{صافي أصول المنشأة (إجمالي حقوق المساهمين)}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$

وبالتالي تحسب نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية وفقًا للمعادلة التالية :

القيمة السوقية/ الدفترية للسهم = $\frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$ **= مرة**

حيث أن الحصول على نسبة عالية تعد مؤشراً جيداً ويعني أن نظرة المستثمرين وتقييمهم لأداء المنشأة جيدًا مما انعكس على ارتفاع السعر السوقي للسهم، أما المؤشر المتدني فيعني أداء غير جيد من قبل المنشأة من وجهة

نظر المستثمرين مما انعكس على السعر السوقي للسهم فانخفض إلى حد عدم وصوله إلى القيمة الدفترية للسهم.

مثال (**١١**):

- إذا علمت أن إجمالي أصول المنشأة ٢٠٠٠٠٠٠ج، وإجمالي الالتزامات ٨٠٠٠٠٠ج، وعدد الأسهم العادية بلغت ٦٠٠٠٠ سهم، فإذا علمت أن القيمة السوقية لسهم المنشأة بلغت ٦٠ج.

المطلوب:

- حساب نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية وبيان مدلولها (علمًا بأن نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية للمنشأة في العام السابق بلغت ٢ مرة) .

الحـــــل

القيمة الدفترية للسهم = (١٢٠٠٠٠٠ (٢٠٠٠٠٠٠-٨٠٠٠٠٠)) / (٦٠٠٠٠سهم) = ٢٠ج

القيمة السوقية/ الدفترية للسهم = (٦٠ج) / (٢٠ج) = ٣ مرات

يلاحظ مما سبق ارتفاع نسبة القيمة السوقية/ القيمة الدفترية للسهم في العام الحالي (٣ مرات) عن العام السابق (٢ مرة) وهذا يعطي مؤشر جيد بشأن تزايد فرص النمو للمنشأة في المستقبل.

٢/٣ : محددات الاستفادة من النسب والمؤشرات المالية :

تعتبر النسب والمؤشرات المالية أداة من أدوات التحليل المالي التي تهتم بدراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية بهدف تحديد بعض المؤشرات التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في ترشيد قراراتهم المرتبطة بالمنشأة محل الدراسة والتحليل. وتتوقف منفعة نتائج التحليل للمستفيدين منها على الهدف من التحليل، وتوقيت إجراء التحليل، ومدى درجة الفهم والتفسير لمحتويات القوائم المالية والنتائج المستخرجة من التحليل. أي يمكن القول بعبارة أخرى أن هناك مجموعة من المحددات والعوامل التي تؤثر على درجة الاستفادة من نتائج التحليل المالي منها ما يلي:

١) عوامل تتعلق بالمنشأة من حيث الحجم وطبيعة النشاط ونظام الإدارة.
٢) عوامل تتعلق بالصناعة التي تنتمي إليها المنشأة من حيث مستويات الأداء والهيكل التمويلي ونسب الربحية .... والنسب الشائعة والمتعارف عليها في مجال هذه الصناعة.
٣) عوامل تتعلق بالسياسات والطرق المحاسبية التي تتبعها المنشأة محل الدراسة سواء فيما يتعلق بحساب الإهلاك أو تقييم المخزون وأسس معالجة النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية وكل ذلك يؤثر على نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي وبالتالي يؤثر على النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية.
٤) عوامل تتعلق بالقائم بالتحليل المالي، من حيث مدى فهمه للقوائم المالية ومحتوياتها، ومدى مقدرته على الحصول على المعلومات غير المحاسبية من مصادرها المختلفة، ومدى مقدرته على استخراج النسب والمعدلات الملائمة للقرار المراد اتخاذه. فالتحليل المالي الفعال لا يعنى مجرد تفهم وتفسير كل نسبة مالية على حدة، وإنما يعنى التفسير والتفهم العميق للعلاقة التبادلية والمتداخلة بين هذه النسب أو المؤشرات المالية، ولا شك أن هذا التفسير والتفهم العميق أنما يتوقف على مدى خبرة وكفاءة المحلل في تحليل وتفسير القوائم المالية،

فضلا عن تفهمه لطبيعة وخصائص النشاط الذي أعدت عنه القوائم المالية أصلا.

٥) عوامل تتعلق بطبيعة النسب المالية ومكوناتها من حيث كيفية حسابها ومدى ملائمتها للقرار موضوع الدراسة ومدى منطقية العلاقة بين كل من البسط والمقام لكل نسبة.

٣/٣ : خلاصة الفصل الثالث :

تناول هذا الفصل أهم النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في مجال الأعمال والاقتصاد باعتبارها أحد الأساليب الأساسية للتحليل المالي، والتي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنشآت في مجالات سوق المال، والربحية، والسيولة، والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم. وقد تم تبويب النسب والمؤشرات المالية حسب الغرض من حسابها إلى نسب الربحية، ونسب السيولة قصيرة الأجل، ونسب اليسر المالي في الأجل الطويل، ونسب النشاط (معدلات الدوران)، ونسب سوق رأس المال (السوق).

فيما يتعلق بنسب الربحية والتي تهدف إلى تقييم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح في المستقبل من أنشطتها التشغيلية مقارنة بما تتحمله من مصروفات وتكاليف، فقد تضمنت كلُ من النسب التالية: معدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على حقوق الملكية. وفيما يتعلق بنسب السيولة قصيرة الأجل والتي تهدف إلى تقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، فقد تضمنت كلُ من النسب التالية: صافي رأس المال العامل، ونسبة السيولة، ونسبة السيولة السريعة، ونسبة السيولة النقدية. أما نسب اليسر المالي في الأجل الطويل والتي تقيس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل ومدى اعتماد المنشأة على الديون كمصدر للأموال، فقد تضمنت كلُ من النسب التالية: نسبة المديونية، ونسبة المديونية إلى حقوق الملكية، ونسبة حقوق الملكية إلى الديون طويلة الأجل، ونسبة تغطية الأصول الثابتة للديون طويلة الأجل، ونسبة تغطية الفوائد.

أما فيما يتعلق بنسب النشاط (معدلات الدوران) والتي تهدف إلى الحكم على كفاءة الإدارة في استثمار أموال المنشأة، فقد تضمنت كلُ من النسب التالية: معدل دوران المخزون، معدل دوران المدينين، ومعدل دوران الدائنين

معدل دوران الأصول المتداولة، معدل دوران رأس المال العامل. أما فيما يتعلق بنسب سوق رأس المال(السوق) والتي تهم المستثمرين فيما يتعلق بالعائد المحتمل والمخاطر المرتبطة بامتلاك أسهم المنشأة، فقد تضمنت كلُ من النسب التالية: نسبة ربحية السهم، مضاعف الربحية، التوزيعات عن السهم العادي، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم.

أخيرًا، فقد تمت الإشارة إلى أن هناك مجموعة من المحددات والعوامل التي تؤثر على درجة الاستفادة من نتائج التحليل المالي، ومنها مايتعلق بالمنشأة محل التحليل من حيث الحجم أو طبيعة النشاط، ومنها مايتعلق بالصناعة التي تنتمي إليها المنشأة ، ومنها مايتعلق بالقائم بالتحليل المالي من حيث مدى فهمه للقوائم المالية موضوع التحليل.

٤/٣: حالات عملية :

حالة (١) :

اختر الإجابة الصحيحة لكل عبارة من العبارات التالية:

(١) إذا علمت أن صافي (قيمة) المبيعات ١٠٠٠٠٠ج، وتكلفة المبيعات (ت. البضاعة المباعة) ٨٠٠٠٠، وقيمة المخزون ٢٠٠٠٠ج فإن معدل دوران المخزون هو :

أ-	٥ مرة	ب	٢ مرة	جـ	٣ مرة	د	إجابة أخري

معدل دوران المخزون= قيمة المبيعات / قيمة المخزون

∴ معدل دوران المخزون ١٠٠٠٠٠ / ٢٠٠٠٠ = ٥ مرة

---

(٢) إذا علمت أن صافي المبيعات ١٠٠٠٠٠ج، وتكلفة المبيعات (ت. البضاعة المباعة) ٨٠٠٠٠، وتكلفة المخزون ٤٠٠٠٠ج (متوسط تكلفة المخزون) فإن معدل دوران المخزون هو :

أ-	٥ مرة	ب	٢ مرة	جـ	٣ مرة	د	إجابة أخري

معدل دوران المخزون= ت. البضاعة المباعة (ت. المبيعات) / ت. المخزون

$$\therefore \text{معدل دوران المخزون} = \frac{٨٠٠٠٠}{٤٠٠٠٠} = ٢ \text{ مرة}$$

---

٣) إذا علمت أن متوسط فترة البيع ٧٢ يوم، تكلفة مخزون أول المدة و آخر المدة ٢٠٠٠٠و٣٠٠٠٠جنية على التوالي، فإن تكلفة البضاعة المباعة هي:

أ-	١٢٠٠٠٠ج	ب	١٣٠٠٠٠ج	جـ	١٢٥٠٠٠	د	**إجابة أخري**

$$\text{متوسط فترة البيع} = \frac{٣٦٠}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

$$٧٢\text{يوم} = \frac{٣٦٠}{؟} \quad \therefore \text{ معدل دوران المخزون} = ٥\text{مرات}$$

١- حساب تكلفة البضاعة المباعة من المعادلة التالية:-

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{ت. البضاعة المباعة}}{\text{متوسط تكلفة المخزون}}$$

$$٥ \text{ مرات} = \frac{\text{س}}{(٢٠٠٠٠+٣٠٠٠٠) \div ٢}$$

∴ ت. البضاعة المباعة = ١٢٥٠٠٠جنية (٢٥٠٠٠× ٥)

٤) إذا بلغ صافي الربح بعد الفوائد (قبل الضرائب) خلال عام ٢٠١٦ لأحدى المنشآت ٢٦٠٠٠٠٠جنية وبلغ إجمالي الأصول ١٠٠٠٠٠٠٠جنية وكانت الفوائد ٤٠٠٠٠٠جنية، الضرائب ٥٠٠٠٠ج، الخصوم المتداولة ٥٠٠٠٠٠، وهناك قرض طويل الأجل ٥٠٠٠٠٠ج في ضوء ذلك فإن :

١) يبلغ معدل تغطية الفوائد ....

أ-	٥ مرة	ب	٧.٥ مرة	جـ	٤.٥ مرة	د	إجابة أخري

٢) كلما زاد معدل تغطية الفوائد كلما كان ذلك:

أ-	أفضل للمنشأة	ب	أسوأ للمنشأة	جـ	لا يوجد تأثير	د	إجابة أخري

الحـــل

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد (صافي الربح + الفوائد)}}{\text{إجمالي الفوائد}}$$

$$\frac{٢٦٠٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠٠}{٤٠٠٠٠٠} = ٧.٥ \text{ مرة}$$

٥) إذا علمت أن صافي المبيعات ١٠٠٠٠٠٠ ونسبة المبيعات النقدية ٢٠%، ورصيد المدينين أول المدة ٣٠٠٠٠ج، وآخر المدة ١٠٠٠٠ج، فإن معدل دوران المدينين ومتوسط فترة التحصيل هي ....، .... على التوالي

أ-	٤٠٪& ٥٠٪	ب	٤٠ مرة & ٩ أيام	جـ	١.٣ & ٤.٥ مرة	د	إجابة أخري

٢) كلما زادت متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك :

أ-	أسوأ للمنشأة	ب	أفضل للمنشأة	جـ	لا يوجد تأثير	د	إجابة أخري

الحـــــل

∴ **معدل دوران المدينين** = $\frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط المدينين}}$

∴ **معدل دوران المدينين** = $\frac{١٠٠٠٠٠٠ \times ٨٠٪}{(٣٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠) \div ٢}$ = ٤٠ مرة

∴ **متوسط فترة التحصيل** = $\frac{\text{٣٦٠ يوم}}{\text{معدل دوران المدينين ٤٠}}$ = ٩ أيام

---

٦) إذا علمت أن الأصول المتداولة للمنشأة (س) ١٠٠٠ ، وللمنشأة (ص) ٢٠٠٠، ونسبة المخزون في كل من المنشأتين يبلغ ٥٠ % من الأصول المتداولة، كما يبلغ أجمالي الخصوم للمنشأة (س) ٣٠٠٠ (هناك قرض طويل الأجل يبلغ ٢٥٠٠ج) ، و إجمالي الخصوم للمنشأة (ص) ٥٠٠٠ والخصوم المتداولة ٢٠٠٠ ج، فأي من المنشأتين يعتبر أفضل من حيث قدرة الأصول سريعة التحول إلى نقدية لسداد التزاماتها قصيرة الأجل :

أ-	المنشأة ص أفضل.	ب	المنشأة س أفضل	ج	لا يوجد فرق بين المنشأتين	د	إجابة أخري

الحـــــل

∴ **نسبة السيولة السريعة** = $\frac{\text{الأصول المتداولة} - (\text{مخزون} + \text{م. المقدم})}{\text{الخصوم المتداولة}}$

∴ **نسبة السيولة السريعة (س)** = $\frac{١٠٠٠ - ٥٠٠ \quad (١٠٠٠ \times ٥٠٪)}{٥٠٠ \quad (٣٠٠٠ - ٢٥٠٠)}$ = ١

∴ **نسبة السيولة السريعة (ص) =** $\frac{٢٠٠٠ - ١٠٠٠ (٢٠٠٠ \times ٥٠٪)}{٢٠٠٠}$ **= ٠.٥**

---

٧) إذا علمت أن أجمالي الخصوم للمنشأة (س) ١٠٠٠ (الخصوم المتداولة تبلغ ٤٠٠) ، و حقوق الملكية ٩٠٠٠ فإن :

١) نسبة المديونية هي ....

أ-	٢٠%	ب	١٠%	جـ	٤.٥ مرة	د	إجابة أخري

٢) كلما زادت نسبة المديونية كلما كانت المنشأة :

أ-	في وضع مطمئن	ب	في وضع غير مطمئن	جـ	لا يوجد تأثير	د	إجابة أخري

الحــــل

حقوق الملكية ٩٠٠٠= إجمالي الأصول س – الخصوم ١٠٠٠

أجمالي الأصول = حقوق الملكية ٩٠٠٠ + الخصوم ١٠٠٠ = ١٠٠٠٠

∴ **نسبة المديونية =** $\frac{\text{إجمالي الالتزامات}}{\text{أجمالي الأصول}}$

∴ **نسبة المديونية =** $\frac{١٠٠٠}{١٠٠٠٠}$ = ١٠٪

حالة (٢) :

- فيما يلي بعض المعلومات المستخرجة من سجلات المنشأتين(س ، ص) اللتان تعملان في نفس الصناعة خلال عام ٢٠١٨ وذلك على النحو التالي:

بيان	المنشأة (أ)	المنشأة (ب)		المنشأة (أ)	المنشأة (ب)
أصول متداولة	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	فوائد مدفوعة	٤٠٠٠	٨٠٠
أصول ثابتة(بالصافي)	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	ضرائب الدخل	٦٠٠٠	١٢٠٠٠
خصوم متداولة	٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	صافي الربح القابل للتوزيع	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
قروض ٨٪	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠			
حقوق الملكية	٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	تكلفة المخزون	١٦٠٠٠	٢٠٠٠٠
ت. المبيعات (ت. البضاعة المباعة)	٨٠٠٠	٩٠٠٠	صافي المبيعات (٤٠٪ نسبة الآجل)	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠
المدينين	١٠٠٠٠	٨٠٠٠			

١) في ضوء البيانات السابقة أيآ من المنشأتين تستثمر أموالها بصورة أفضل باستخدام النسب والمؤشرات المالية:

أ-	المنشأة (س) الأفضل	ب	المنشأة (ص) الأفضل	جـ	تساوي المنشأتين	د	إجابة أخري

٢) في ضوء البيانات السابقة أيآ من المنشأتين تحقق عائد أفضل على حقوق الملكية باستخدام النسب والمؤشرات المالية:

أ-	المنشأة (س) الأفضل	ب	المنشأة (ص) الأفضل	جـ	تساوي المنشأتين	د	إجابة أخري

٣) في ضوء البيانات السابقة أيآ من المنشأتين أفضل من حيث القدرة على سداد الالتزامات طويلة الأجل باستخدام النسب والمؤشرات المالية:

أ-	المنشأة (أ) الأفضل	ب	المنشأة (ب) الأفضل	جـ	تساوي المنشأتين	د	إجابة أخري

٤) إذا كان معدل العائد على الاستثمار في المنشأتين ٧% فأي المنشأتين تحقق معدل عائد أفضل على حقوق الملكية في هذه الحالة:

أ-	المنشأة (س) الأفضل	ب	المنشأة (ص) الأفضل	جـ	تساوي المنشأتين	د	إجابة أخري

٥) إذا كانت تكلفة المخزون تمثل ٤٠% من مجموع الأصول المتداولة في كلا المنشأتين فأي المنشأتين أكثر مقدرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل:

أ-	المنشأة (س) الأفضل	ب	المنشأة (ص) الأفضل	جـ	تساوي المنشأتين	د	إجابة أخري

٦) في ضوء البيانات السابقة أيآ من المنشأتين أفضل من حيث كفاءة إدارة البيع والتخزين:

أ-	المنشأة (س) الأفضل	ب	المنشأة (ص) الأفضل	جـ	تساوي المنشأتين	د	إجابة أخري

٧) في ضوء البيانات السابقة أيآ من المنشأتين أفضل من حيث كفاءة إدارة الائتمان والتحصيل :

أ-	المنشأة (س) الأفضل	ب	المنشأة (ص) الأفضل	جـ	تساوي المنشأتين	د	إجابة أخري

الحل

١

صافي الربح قبل الضرائب والفوائد = صافي الربح القابل للتوزيع + الضرائب+ الفوائد

المنشأة(أ) = ٢٠٠٠٠+٦٠٠٠+٤٠٠٠=٣٠٠٠٠ج.

المنشأة(ب) = ٢٥٠٠٠+١٢٠٠٠+٨٠٠٠=٤٥٠٠٠ج

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول المستثمرة (ثابتة + متداولة)

المنشأة (س) = ٣٠٠٠٠ ÷ ٣٠٠٠٠٠ =١٠٪ الأفضل

المنشأة(ص) = ٤٥٠٠٠ ÷ ٥٠٠٠٠٠ = ٩٪

٢

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب ÷ متوسط حقوق الملكية

المنشأة (س) = ٢٠٠٠٠ ÷ ٢٠٠٠٠٠ = ١٠٪

المنشأة(ص) = ٢٥٠٠٠ ÷ ٢٥٠٠٠٠ = ١٠٪

(تساوي المنشأتين)

٣

– يتم تطبيق النسب الخاصة بقدرة المنشأة علي سداد الالتزامات طويلة الأجل وذلك كما يلي:.

نسبة المديونية = إجمالي الخصوم ÷ إجمالي الأصول

المنشأة (س) = ١٠٠٠٠٠ ÷ ٣٠٠٠٠٠ = ٣٣.٣٪ الأفضل

المنشأة(ص) = ٢٥٠٠٠٠ ÷ ٥٠٠٠٠٠ = ٥٠٪

نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية = إجمالي الخصوم ÷ إجمالي الأصول

المنشأة (س) = ١٠٠٠٠٠ ÷ ٢٠٠٠٠٠ = ٥٠ ٪ الأفضل

المنشأة(ص) = ٢٥٠٠٠٠ ÷ ٢٥٠٠٠٠ = ١٠٠ ٪

عدد مرات (معدل) تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد ÷ مجموع الفوائد

المنشأة (س) = ٣٠٠٠٠ ÷ ٤٠٠٠ = ٧.٥ مرة الأفضل

المنشأة(ص) = ٤٥٠٠٠ ÷ ٨٠٠٠ = ٥.٦٣ مرة

٤

<u>أي من المنشأتين تحقق عائد أكبر على حقوق الملكية يتم إتباع الخطوات التالية:-</u>

١- حساب صافي الربح قبل خصم الفوائد و الضرائب من خلال المعادلة التالية:-

صافي الربح قبل الفوائد والضرائب = إجمالي الأصول المستثمرة × معدل العائد على الاستثمار

المنشأة(س) = ٣٠٠٠٠٠ج×٧٪=٢١٠٠٠ج

المنشأة(ص)=٥٠٠٠٠٠ج×٧٪= ٣٥٠٠٠ج

<u>٢- حساب الربح بعد خصم الفوائد و الضرائب من خلال المعادلة التالية:-</u>

صافي الربح بعد خصم الفوائد والضرائب= الربح قبل خصم الفوائد والضرائب- الفوائد- الضرائب

المنشأة(س) = ٢١٠٠٠-٤٠٠٠-٦٠٠٠=١١٠٠٠ج.

المنشأة(ص)=٣٥٠٠٠-٨٠٠٠-١٢٠٠٠=١٥٠٠٠ج.

<u>٣- حساب معدل العائد على حقوق الملكية.</u>

معدل العائد على حقوق الملكية= صافي الربح بعد الفوائد والضرائب ÷ حقوق الملكية

المنشأة(س) = ١١٠٠٠÷٢٠٠٠٠٠=٥.٥٪

المنشأة(ص)= ١٥٠٠٠÷٢٥٠٠٠٠=٦٪ (الأفضل)

٥

أي من المنشأتين أفضل في سداد الالتزامات قصيرة الأجل :

نسبة التداول = إجمالي الأصول المتداولة ÷ إجمالي الخصوم المتداولة

المنشأة (س) = ١٠٠٠٠٠ / ٥٠٠٠٠ = ٢ مرة أفضل

المنشأة(ص) = ٢٠٠٠٠٠ / ١٥٠٠٠٠ = ١.٣٣ مرة

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة

المنشأة (س) = (١٠٠٠٠٠ –(١٠٠٠٠ × ٤٠٪) / ٥٠٠٠٠ = ١.٢ مرة أفضل

المنشأة(ص) = (٢٠٠٠٠٠ – (٢٠٠٠٠٠ × ٤٠٪)) / ١٥٠٠٠٠ = ١.٣٣ مرة

٦ **للحكم علي كفاءة إدارة البيع والتخزين يتم تطبيق النسب التالية:**

١) معدل دوران المخزون = ت. البضاعة المباعة ÷ ت. المخزون

المنشأة (س) = ٨٠٠٠ ÷ ١٦٠٠٠ = ٠.٥ مرة (الأفضل)

المنشأة (ص) = ٩٠٠٠ ÷ ٢٠٠٠٠ = ٠.٤٥ مرة

٢)متوسط فترة البيع والتخزين = ٣٦٠ يوم ÷ معدل دوران المخزون

المنشأة (س) = ٣٦٠ ÷ ٠.٥ = ٧٢٠ يوم (الأفضل)

المنشأة (ص) = ٣٦٠ يوم ÷ ٠.٤٥ = ٨٠٠ يوم

٧ **للحكم علي كفاءة إدارة الائتمان والتحصيل يتم تطبيق النسب التالية:**

١) معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الآجلة ÷ متوسط أرصدة المدينين وأ. القبض

المنشأة (س) = ٤٠٠٠ (١٠٠٠٠×٤٠٪) ÷ ١٠٠٠٠ = ٠.٤ مرة

المنشأة (ص) = ٤٨٠٠ ÷ ٨٠٠٠ = ٠.٦ مرة (الأفضل)

٢)متوسط فترة التحصيل = ٣٦٠ يوم ÷ معدل دوران المدينين

المنشأة (س) = ٣٦٠ ÷ ٠.٤ = ٩٠٠ يوم

المنشأة (ص) = ٣٦٠ يوم ÷ ٠.٦ = ٦٠٠ يوم (الأفضل)

الفصل الرابع
استخدام قائمة التدفقات النقدية
في تقييم الأداء

الفصل الرابع
استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء

أولاً : الأهداف التعليمية

بعد الانتهاء من هذا الفصل يجب أن يكون الطالب قادراً على :

١.التعرف على مفهوم وأهمية قائمة التدفقات النقدية.
٢.التعرف على الغرض الأساسي من قائمة التدفقات النقدية وفوائدها.
٣.تحديد التبويبات الأساسية لقائمة التدفقات النقدية.
٤.التعرف على مفهوم النقدية وما في حكمها.
٥.فهم خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية
٦.تحديد طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية
٧.حساب صافى التدفق النقدي من الأنشطة الرئيسية للمنشأة
٨. التعرف على استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء
٩.حساب النسب والمؤشرات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية
١٠.فهم مدلول نسب ومؤشرات قائمة التدفقات النقدية

ثانياً : عناصر الفصل

مقدمة

٤/١ مفهوم وأهمية قائمة التدفقات النقدية
٤/٢ الغرض الأساسي من قائمة التدفقات النقدية وفوائدها
٤/٣ التبويبات الأساسية لقائمة التدفقات النقدية
٤/٤ **المقصود** بالنقدية وما في حكمها
٤/٥ طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية
٤/٦ استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء
٤/٧ النسب والمؤشرات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية
٤/٨ خلاصة الفصل الرابع
٤/٩ حالات عملية

مقدمة :

تعتبر النقدية شريان الحياة الرئيسي لأية منشأة، فالمنشأة تسدد مصروفاتها والتزاماتها من خلال النقدية، كما أنها تحصل على النقدية عن طريق مبيعاتها النقدية ومتحصلاتها من الإيرادات وحقوقها لدى الغير. ورغم أن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل قد تقدمان صورة جيدةً للمركز المالي ومدى قدرة المنشأة على تحقيق أرباح، إلا أنها لا تقدم معلومات مباشرة عن قدرة النشاط على تحقيق السيولة التي تمكن المنشأة من سداد التزاماتها، كما أن مستخدمي القوائم المالية يهتمون بالتعرف على الكيفية التي تعتمد عليها المنشأة في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها. لذلك برزت أهمية معرفة التدفقات النقدية Cash Flows، واحتلت قائمة التدفقات النقدية موقعاً هاماً ضمن القوائم المالية. وقد صدر المعيار المصري رقم ٤ بعنوان قائمة التدفقات النقدية.

يتضمن هذا الفصل شرح الغرض من إعداد قائمة التدفقات النقدية وفائدتها، والتبويبات الأساسية لقائمة التدفقات النقدية من حيث الأنشطة التشغيلية، والأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية. بالإضافة إلى التعرف على مفهوم النقدية وما في حكمها. كما يتضمن الخطوات الأساسية لإعداد قائمة التدفقات النقدية، وذلك لتحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والفرق بينه وبين صافي الدخل. علاوة على تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية ومغزى كل منها .كما يتضمن هذا الفصل المقارنة بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة عند تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. ومزايا وعيوب كل منها، بالإضافة إلى استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء من خلال مجموعة من النسب والمؤشرات المستخرجة من تلك القائمة للحكم على درجة السيولة بالمنشأة ومدى قدرتها على الاستمرار في نشاطها مستقبلاً.

١/٤: تعريف وأهمية قائمة التدفقات النقدية :

قائمة التدفقات النقدية هي قائمة تتضمن المتحصلات والمدفوعات للمنشاة خلال الفترة ، وكذلك النقدية المتاحة من (المستخدمة في) كل من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل خلال فترة زمنية محددة ، بحيث يتساوى رصيد النقدية في أول الفترة مضافاً إليه النقدية المتاحة (المستخدمة) خلال الفترة ، مع رصيد النقدية آخر الفترة الظاهرة في قائمة المركز المالي ، ويحتاج القائم بالتحليل المالي إلى المعلومات الواردة بقائمة التدفقات النقدية في تحديد مقدار الفائض أو العجز في النقدية والتعرف على مدى قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية وسداد الالتزامات.

هذا، وفى ضوء معايير المحاسبة المصرية أصبحت شركات الأموال ملزمة بإعداد قائمة التدفقات النقدية لكل فترة يتم فيها عرض القوائم المالية علي اعتبار أنها جزء متمم للقوائم المالية ، حيث توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات غاية في الأهمية لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية (المستثمرين، البنوك) تفيد في:

- معرفة درجة السيولة التي تتمتع بها المنشأة.
- التعرف على المرونة في توليد النقدية من الأنشطة المختلفة.
- تحديد المخاطر التي قد تصاحب توليد التدفقات النقدية.
- الحكم على قدرة المنشأة علي إدارة أموالها.
- التنبؤ بأداء المنشآت من حيث السيولة النقدية.

٢/٤ : الغرض الأساسي من قائمة التدفقات النقدية وفوائدها :

يتمثل الغرض الأول لقائمة التدفقات النقدية في توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمنشأة أثناء الفترة، أما الغرض الثانوي لها فهو توفير معلومات على أساس نقدي عن أنشطة المنشأة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

وتوفر قائمة التدفقات النقدية معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم ما يلي :

١. قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية: حيث أن الهدف الأولى لإعداد التقارير المالية هو توفير المعلومات التي تمكن من التنبؤ بمقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية. ويتم ذلك عن طريق فحص العلاقة بين بعض البنود مثل المبيعات وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، أو بين صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والزيادة أو النقص في رصيد النقدية .

٢. قدرة المنشأة على الوفاء بتعهداتها وسداد التوزيعات المعلن عنها: حيث أنه بدون النقدية الكافية لن تستطيع المنشأة سداد أجور العاملين وتسوية الديون وسداد توزيعات الأرباح أو تأجير المعدات المطلوبة. وتوضح قائمة التدفقات النقدية مصادر الحصول على النقدية وكيفية استخدامها.

٣. أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: ، حيث أن رقم صافي الدخل يعتبر مؤشراً لأداء المنشأة من فتره لأخري إلا أن بعض المستخدمين يكونوا حذرين عند استخدام رقم صافي الدخل الاستحقاقي المعد استنادا إلى أساس الاستحقاق(نظرا لأنه يتضمن العديد من التقديرات وذلك على عكس صافي التدفقات النقدية (المعد وفق الأساسي النقدي) .

٤. العمليات الاستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية خلال الفترة: حيث أن المنشأة تنفذ أنشطة استثمارية وتمويلية بالإضافة إلى الأنشطة التشغيلية، وتتضمن الأنشطة الاستثمارية عمليات شراء وبيع الأصول. أما الأنشطة التمويلية فهي تتضمن عمليات الإقراض والاقتراض . وبفحص هذه الأنشطة يمكن لقارئ القوائم المالية فهم أسباب زيادة أو نقص الأصول بشكل أفضل.

٣/٤:التبويبات الأساسية لقائمة التدفقات النقدية (الأنشطة الرئيسية المؤثرة على النقدية) :

يمكن تحديد العمليات الرئيسية المؤثرة على النقدية من خلال تتبع الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها المنشأة. ومن أهم هذه الأنشطة أنشطة التشغيل، أنشطة الاستثمار، أنشطة التمويل. ويتولد من كل نشاط من هذه الأنشطة تدفقات نقدية داخلة وتستخدم كتدفقات نقدية خارجة ، وفيما يلي أمثلة لمصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بالنسبة لكل نشاط من الأنشطة الثلاثة:

١/٣/٤ : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

تنتج التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من ممارسة المنشأة لأنشطتها الرئيسية والتي تحدث بصفة دورية ومتكررة وتؤثر على صافي الدخل، وتتمثل أهمية التدفقات النقدية التشغيلية في انها تعتبر مؤشراً رئيسياً عن مدى قدرة الأنشطة العادية للمنشأة على توليد تدفقات نقدية كافية للتشغيل وسداد القروض، وإجراء التوزيعات على الأسهم، والقيام باستثمارات جديدة. ومن أهم التدفقات النقدية الناتجة الداخلة و الخارجة من الأنشطة التشغيلية مايلي:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية
متحصلات من مبيعات نقدية متحصلات من العملاء متحصلات من أي إيرادات أخرى	مدفوعات عن مشتريات نقدية مدفوعات للموردين مدفوعات عن أي مصروفات أخرى (أجور نقدية)

هذا، وتستخدم التدفقات النقدية من التشغيل كمؤشر على صدق الربحية، فصافي التدفق النقدي السالب من الأنشطة التشغيلية (أي زيادة التدفقات الخارجة من نشاط التشغيل عن التدفقات النقدية الداخلة من نشاط

التشغيل) يشير إلى أن المنشأة مستخدمة للنقدية وليست منتجة لها كما هو متوقع في الظروف العادية، ولذلك تعتبر التدفقات النقدية من التشغيل أساسية عند تحليل موقف المنشأة سواء من ناحية السيولة أو من ناحية الربحية، أما صافى التدفق النقدي الموجب من الأنشطة التشغيلية فيدل على كفاءة الأنشطة التشغيلية في تحقيق وتوليد النقدية اللازمة في الوفاء بالتزامات المنشأة.

٢/٣/٤: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :

هي عبارة عن التدفقات النقدية الناتجة من عمليات بيع وشراء الأصول طويلة الأجل (الأصول الثابتة، الأصول غير الملموسة، الاستثمارات طويلة الأجل، وعمليات الإقراض وتحصيل الديون أو منح القروض للغير) وتتمثل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من أنشطة الاستثمار فيما يلي:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية	التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية
متحصلات من بيع أصول ثابتة	مدفوعات لشراء أصول ثابتة
متحصلات من بيع أصول غير ملموسة	مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
متحصلات من بيع استثمارات طويلة الأجل	مدفوعات لشراء استثمارات طويلة الأجل
متحصلات من قروض سبق إقراضها للغير	مدفوعات لمنح قروض للغير
متحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية	مدفوعات لشراء استثمارات في أوراق مالية

هذا وتستخدم التدفقات النقدية من الاستثمار كمؤشر لاحتمالات النمو أو الانكماش المستقبلي، فصافي التدفق النقدي السالب من أنشطة الاستثمار يشير إلى احتمالات نمو مستقبلية واحتمالات زيادة الأرباح لأنه يعبر عن زيادة في الطاقة الإنتاجية (حجم الأصول الثابتة) أو زيادة في الاستثمارات المالية وما تحمله من احتمالات الحصول على فوائد وأرباح في المستقبل. وعلى العكس من ذلك فإن صافي التدفق النقدي الموجب من أنشطة الاستثمار يشير إلى أن المنشأة تلجأ إلى تسييل الأصول الثابتة واستثماراتها المالية وما يحمله ذلك من احتمالات الانكماش وتخفيض الطاقة الإنتاجية وهو ما يشير إلى احتمالات انخفاض صافي الدخل في المستقبل.

٣/٣/٤: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

هي عبارة عن التدفقات النقدية الناتجة عن تعاملات المنشأة مع كل من مقرضيها وملاكها. و تتضمن بنود الالتزامات وحقوق الملكية والتي تشمل؛ الحصول على رأس مال من الملاك، وتقديم عائد لهم على استثماراتهم، والحصول على النقدية من الدائنين وسداد الأموال المقترضة منهم. وفيما يلي أمثلة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التمويلية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية	التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية
إصدار (بيع) أسهم جديدة (زيادة رأس المال)	شراء أسهم خزينة (تخفيض رأس المال)
الحصول على قروض من الغير	توزيعات نقدية على المساهمين
بيع أسهم خزينة	سداد أقساط القروض للغير
إصدار سندات	سداد قرض السندات

هذا، وتستخدم التدفقات النقدية من أنشطة التمويل كمؤشر لمدى توافر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض، ومدى قيام المنشأة بإجراء توزيعات على المساهمين.

ويمكن تلخيص الأنشطة الثلاثة (التشغيل . الاستثمار. التمويل) والبنود المتعلقة بها من خلال ما يلي:

(أ) **أنشطة التشغيل:** ترتبط بقائمة الدخل ، وأيضاً الأصول المتداولة فيما عدا النقدية، والخصوم المتداولة.

(ب)**أنشطة الاستثمار:** ترتبط بالأصول غير المتداولة (طويلة الأجل).

(ج)**أنشطة التمويل:** ترتبط بالالتزامات وحقوق الملكية.

٤/٤ : المقصود بمفهوم النقدية وما في حكمها :

لا يقصد بالنقدية النقود السائلة بالخزينة أو بالبنك فقط، ولكن تشمل النقدية أيضا البنود شبه النقدية ، أو ما يعرف بما في حكم النقدية ، والتي يقصد بها الاستثمارات عالية السيولة ، أي التي يمكن للمنشأة تسييلها وتحولها إلي نقدية في خلال ثلاثة شهور أو أقل ،ولذلك تعالج كما لو كانت مساوية أو معادلة أو مكافئة للنقدية .

كما يقصد بالحسابات النقدية حسابات الصندوق والبنك ، كما يقصد بالبنود شبه النقدية البنود التي يحتفظ بها في حكم النقدية لغرض مواجهة الخصوم والالتزامات قصيرة الأجل ، وليس لغرض الاستثمار أو لأغراض أخرى، ويشترط لكي تعتبر الاستثمارات أحد البنود التي في حكم النقدية أن تكون قابلة للتحويل والتسييل بسهولة إلي مبلغ نقدي محدد ومؤكد ، وأن يكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلا . ولذلك عادة ما يمكن وصف استثماراً ما بأنه في حكم النقدية عندما يكون تاريخ استحقاقه قصير الأجل ويمكن القول بأنها ثلاثة شهور أو أقل وذلك من تاريخ الاقتناء.

ومن أمثلة ما في حكم النقدية

- أذونات الخزانة والأوراق التجارية
- الودائع قصيرة الأجل(أقل من ثلاثة أشهر)
- والأسهم الممتازة التي يكون تاريخ استردادها محدد وخلال مدة قصيرة الأجل
- **حسابات السحب على المكشوف**

٥/٤ : إعداد قائمة التدفقات النقدية :

يمكن عرض قائمة التدفقات النقدية بطريقتين هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، وذلك على النحو التالي :

١/٥/٤ : **الطريقة المباشرة** :

يتم الإفصاح عن الأنواع الرئيسية للمتحصلات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية. ويمكن الحصول على معلومات عن الأنواع الرئيسية لإجمالي المتحصلات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية إما من السجلات المحاسبية الخاصة بالمنشأة، أو عن طريق تعديل المبيعات وتكلفة المبيعات والبنود الأخرى في قائمة الدخل.

وتكون قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة كما يلي: (الأرقام افتراضية)

صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		٣٠٠٠
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		(٥٠٠٠)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		٢٤٠٠
الزيادة (النقص) في النقدية خلال الفترة		٤٠٠
+ رصيد النقدية أول الفترة		٣٠٠
رصيد النقدية آخر الفترة		٧٠٠

٢/٥/٤ : **الطريقة غير المباشرة** :

يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة المحسوب طبقا لأساس الاستحقاق للتوصل إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقاً للأساس النقدي .

وتكون قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة كما يلي: (الأرقام افتراضية)

٣٨٠٠	**صافي الربح**
	يضاف:
١٠٠	- **المصروفات غير النقدية: الإهلاك والمخصصات**
–	- **خسائر بيع أصول وخسائر بيع استثمارات**
٤٠٠	- **النقص في الأصول المتداولة (عدا النقدية)**
٢٠٠	- **الزيادة في الخصوم المتداولة (عدا القروض)**
	يخصم:
–	- **الإيرادات غير النقدية: إلغاء أو تخفيض المخصصات**
(١٥٠)	- **أرباح بيع أصول وأرباح بيع استثمارات**
(١٠٠٠)	- **الزيادة في الأصول المتداولة (عدا النقدية)**
(٣٥٠)	- **النقص في الخصوم المتداولة (عدا القروض)**
٣٠٠٠	**صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل**
(٥٠٠٠)	**صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار**
٢٤٠٠	**صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل**
٤٠٠	**الزيادة (النقص) في النقدية خلال الفترة**
٣٠٠	**+ رصيد النقدية أول الفترة**
٧٠٠	**رصيد النقدية آخر الفترة**

وتتمثل خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية فيما يلي

أ- تحديد مقدار التغير في رصيد النقدية: وتعتبر هذه الخطوة مباشرة. ويمكن حسابها بالفرق بين رصيد النقدية آخر الفترة وأولها من فحص قائمة المركز المالي المقارن.

ب- تحديد صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية: وتعتبر هذه الخطوة من الخطوات المعقدة، حيث أنها تتطلب تحليل قائمة دخل الفترة بالإضافة إلى قائمة المركز المالي المقارن، وبعض الصفقات المختارة.

ج- تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية: ويمكن التوصل إلى ذلك من تحليل كل التغييرات في حسابات قائمة المركز المالي لتحديد أثر ذلك على النقدية.

وفيما يلى شرح لكيفية تحديد صافى التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاثة.

أولا : صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :

سيقتصر تحديد صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على الطريقة غير المباشرة والتي يتم من خلالها تحويل صافى الدخل (المعد على أساس الاستحقاق) إلى تدفق نقدى من أنشطة التشغيل، وذلك من خلال استبعاد البنود غير النقدية من صافى الدخل كما يلى:

البيان		
صافى الدخل بعد الضرائب (من قائمة الدخل)		xx
يتم تعديله بالآتي (يضاف إليه أو يخصم منه)		
١- تسويات البنود غير النقدية المدرجة في قائمة الدخل (من قائمة الدخل عن العام)		
بنود تضاف:		
مصروف الإهلاك السنوي	xx	
مخصصات بخلاف الإهلاك	xx	
الديون المعدومة	xx	
الخسائر الرأسمالية الناتجة عن بيع أصول ثابتة		
بنود تخصم:		
مخصصات انتفى الغرض منها.	(xx)	
الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع أصول ثابتة		xx
٢- تسويات التغيرات في بنود رأس المال العامل (التغيرات في بنود الأصول والخصوم المتداولة عدا النقدية من ميزانيتين متتاليتين)		
تغيرات تضاف:		
النقص في الأصول المتداولة	xx	
الزيادة في الخصوم المتداولة	xx	
تغيرات تخصم:		
الزيادة في الأصول المتداولة	(xx)	
النقص في الخصوم المتداولة	(xx)	
صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		xx

مثال (١) :

فيما يلي قائمة الدخل لإحدى المنشآت عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١، وبعض الأرصدة المستخرجة قائمة المركز المالي لإحدى المنشآت في ٢٠١٨/١٢/٣١، ٢٠١٩/١٢/٣١:

أولاً : **قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١**:

البيان		
إيرادات المبيعات		٣٢٠٠٠
(–) تكلفة المبيعات		(١٢٠٠٠)
مجمل الربح		٢٠٠٠٠
يطرح منه:		
أجور ومرتبات	٥٠٠٠	
إيجارات	٢٠٠٠	
مصروفات أخرى	٤٠٠٠	
مصروف الإهلاك	٣٠٠٠	
مخصصات بخلاف الإهلاك	٢٠٠٠	
		(١٦٠٠٠)
يضاف إليه:		
إيرادات أوراق مالية	٣٠٠٠	
فوائد ودائع بالبنوك	١٥٠٠	
إيرادات أخرى	٣٥٠٠	
مخصصات انتفى الغرض منها	٢٠٠٠	
أرباح بيع أصول ثابتة	١٠٠٠	
		١١٠٠٠
صافي الربح		١٥٠٠٠
(–) ضريبة على الدخل		(٢٥٠٠)
صافى الربح بعد الضريبة		١٢٥٠٠

ثانياً : قائمة المركز المالي في ٢٠١٩/١٢/٣١، ٢٠١٨/١٢/٣١:

الأرصدة	الميزانية في ٢٠١٩/١٢/٣١	الميزانية في ٢٠١٨/١٢/٣١
أراضي	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
الآلات ومعدات	٦٠٠٠	٦٠٠٠
استثمارات مالية	٤٠٠٠	٤٠٠٠
المخزون السلعي	٥٠٠٠	٤٠٠٠
عملاء (مدينون)	٣٠٠٠	٧٠٠٠
نقدية بالخزينة	٦٠٠٠	٢٥٠٠
نقدية بالبنك	١٥٠٠٠	٢٠٠٠
إيرادات استثمارات مالية مستحقة	٤٠٠	٥٠٠
فوائد ودائع مستحقة	٥٠٠	-
موردون (دائنون)	٣١٠٠	٤٠٠٠
أجور مستحقة	٢٢٠٠	٢٥٠٠
إيجارات مستحقة	٢٠٠	-
إيرادات أخرى مقدمة	٢٤٠٠	٢٠٠٠

المطلوب:

- إعداد قائمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية طبقا للطريقة غير المباشرة. علماً بأنه لم تجري أي معاملات نقداً للأنشطة الاستثمارية ولا التمويلية خلال العام

الحـــل

إعداد قائمة التدفقات النقدية لأنشطة التشغيل طبقا للطريقة غير المباشرة

البيان		
صافى الدخل بعد الضرائب (من قائمة الدخل)		١٢٥٠٠
يضاف إليه		
النقص في العملاء (المدينون) / نقص في أصل	٤٠٠٠	
النقص في إيرادات استثمارات مالية مستحقة / نقص في أصل	١٠٠	
الزيادة في إيجارات مستحقة / زيادة في التزام	٢٠٠	
الزيادة في إيرادات أخرى مقدمة / زيادة في التزام	٤٠٠	
مصروف الإهلاك السنوي	٣٠٠٠	
مخصصات بخلاف الإهلاك	٢٠٠٠	
		٩٧٠٠
يخصم منه		
الزيادة في المخزون السلعي / زيادة في أصل	١٠٠٠	
الزيادة في فوائد الودائع المستحقة / زيادة في أصل	٥٠٠	
النقص في الموردين (الدائنين) / نقص في التزام	٩٠٠	
النقص في الإيجارات المستحقة / نقص في التزام	٣٠٠	
مخصصات إنتفى الغرض منها	٢٠٠٠	
الأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع أصول ثابتة	١٠٠٠	
		(٥٧٠٠)
صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		١٦٥٠٠
صافى التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		–
صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		–
صافى التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاثة (التغيرات على النقدية خلال العام)		١٦٥٠٠
يضاف: رصيد النقدية أول الفترة (خزينة ٢٥٠٠ + بنك ٢٠٠٠)		٤٥٠٠
رصيد النقدية وما في حكمها		٢١٠٠٠

ملاحظة هامة :

رصيد النقدية أخر الفترة طبقاً لقائمة التدفقات النقدية ٢١٠٠٠ جنيه، لابد أن يطابق رصيد النقدية أخر الفترة بالميزانية (نقدية بالخزينة ٦٠٠٠ج + نقدية بالبنك ١٥٠٠٠ج).

ثانياً : صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار :

يتم حساب صافى التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار كما يلى:

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
(١) تدفقات نقدية استثمارية داخلة:		
متحصلات من بيع أصول ثابتة	xx	
متحصلات من بيع أصول غير ملموسة	xx	
المحصل من بيع استثمارات مالية طويلة الأجل (غير متداولة)	xx	
المحصل من أقساط القروض التي سبق منحها للغير	xx	
إجمالي التدفقات النقدية الاستثمارية الداخلة		xx
(٢) تدفقات نقدية استثمارية خارجة:		
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	xx	
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	xx	
مدفوعات لشراء استثمارات مالية طويلة الأجل (غير متداولة)	xx	
مدفوعات القروض الممنوحة للغير	xx	
إجمالي التدفقات النقدية الاستثمارية الخارجة		(xx)
صافي التدفقات النقدية الاستثمارية خلال الفترة		xx

مثال (٢) :

البيانات التالية مستخرجة من دفاتر وسجلات إحدى المنشآت عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بالألف جنيه):

الأصول	٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١
أراضي	٣٥٠٠	٣٢٠٠
الآلات ومعدات	١١٦٠	٨٠٠
أصول غير ملموسة	٢٥٠	٢٠٠
استثمارات مالية غير متداولة	١٢٥٠	١٠٠٠
قروض طويلة الأجل (ممنوحة للغير)	٥٢٠	٤٠٠

فإذا علمت ما يلي:

١. بلغت تكلفة الأراضي المشتراة خلال الفترة ٦٠٠ ألف جنيه، وبلغت قيمة المباع منها خلال الفترة ؟، علماً بأن هناك أرباح رأسمالية من بيع الأراضي بلغت ١٠٠ ألف جنيه.

٢. بلغت تكلفة الآلات والمعدات المشتراة خلال الفترة ٣٦٠ ألف جنيه.

٣. بلغت تكلفة الأصول غير الملموسة المشتراة خلال الفترة ٥٠ ألف جنيه.

٤. بلغت تكلفة الاستثمارات المالية غير المتداولة المشتراة خلال الفترة ٣٠٠ ألف جنيه، وبلغت قيمة الاستثمارات المالية غير المتداولة المباعة خلال الفترة ؟، علماً بأن هناك خسائر رأسمالية من بيعها بلغت ٢٠ ألف جنيه.

٥. بلغ المحصل من أقساط هذه القروض التي سبق منحها للغير ٨٠ ألف جنيه، والقروض الممنوحة للغير خلال الفترة ؟.

المطلوب :

- إعداد التدفقات النقدية الاستثمارية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١، علماً بأن جميع المعاملات الاستثمارية تمت نقداً.

الحــــل

التدفقات النقدية الاستثمارية عن عام ٢٠١٩ (الأرقام بالألف جنيه)

البيان		
(١) تدفقات نقدية استثمارية داخلة:		
المحصل من بيع الأراضي	٤٠٠	
المحصل من بيع الاستثمارات المالية غير المتداولة	٣٠	
المحصل من أقساط القروض التي سبق منحها للغير	٨٠	
إجمالي التدفقات النقدية الاستثمارية الداخلة		٥١٠
(٢) تدفقات نقدية استثمارية خارجة:		
المسدد لشراء الأراضي	٦٠٠	
المسدد لشراء الآلات والمعدات	٣٦٠	
المسدد لشراء الأصول غير الملموسة	٥٠	
المسدد لشراء الاستثمارات المالية غير المتداولة	٣٠٠	
القروض الممنوحة للغير	٢٠٠	
إجمالي التدفقات النقدية الاستثمارية الخارجة		(١٥١٠)
صافي التدفقات النقدية الاستثمارية خلال الفترة		(١٠٠٠)

ملاحظات على الحل:

١. تحسب قيمة الأراضي المباعة باستخدام المعادلة التالية:

تكلفة الأراضي أول الفترة	+ تكلفة الأراضي المشتراة	(-) تكلفة الأراضي أخر الفترة	= تكلفة الأراضي المباعة
٣٢٠٠	+ ٦٠٠	(-) ٣٥٠٠	= ٣٠٠

وبما أن هناك أرباح رأسمالية ناتجة من بيع الأراضي بلغت ١٠٠ ألف جنيه، إذا حصيلة مبيعات الأراضي تحسب كما يلي:

حصيلة مبيعات الأراضي =	تكلفة الأراضي المباعة ٣٠٠	+ أرباح بيع الأراضي ١٠٠	= ٤٠٠

٢. تحسب قيمة الاستثمارات المباعة باستخدام المعادلة التالية:

تكلفة الاستثمارات أول الفترة	+ تكلفة الاستثمارات المشتراة	(–) تكلفة الاستثمارات أخر الفترة	= تكلفة الاستثمارات المباعة
١٠٠٠	+ ٣٠٠	(–) ١٢٥٠	= ٥٠

وبما أن هناك خسائر رأسمالية ناتجة من بيع الاستثمارات بلغت ٢٠ ألف جنيه.

إذا حصيلة مبيعات الاستثمارات = تكلفة الاستثمارات المباعة ٥٠ – خسائر بيع الاستثمارات ٢٠ = ٣٠

٣. تحسب قيمة القروض الممنوحة للغير باستخدام المعادلة التالية:

قروض أول الفترة	+ قروض ممنوحة خلال الفترة	(–) قروض محصلة خلال الفترة	= قروض أخر الفترة
٤٠٠	+ ؟	(–) ٨٠	= ٥٢٠

= ٢٠٠

مثال (**٣**) :

فيما يلى بعض البيانات المستخرجة من القوائم المالية لإحدى المنشآت:

(١) بيانات مستخرجة من قائمة المركز المالي في ٢٠١٩/١٢/٣١:

الأصول	٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١
أصول ثابتة (بالصافي)	**٤٧١**	**٢١٩**
استثمارات مالية غير متداولة	**٨٠**	**٩٠**
قروض طويلة الأجل (ممنوحة للغير)	**٥٠**	**٣٠**

(٢) بيانات مستخرجة من قائمة الدخل عن عام ٢٠١٩:

- ربح بيع أصول ثابتة ٨
- خسارة بيع استثمارات مالية غير متداولة ٣

(٣) معلومات إضافية:

- بلغت تكلفة الأصول الثابتة المشتراه خلال الفترة ٣٠٦
- بلغت تكلفة الاستثمارات المالية غير المتداولة المشتراه خلال الفترة ٢٢
- بلغت المتحصلات النقدية للقروض التي سبق منحها للغير ١٢

المطلوب: حساب صافى التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار

الحل

التدفقات النقدية الاستثمارية عن عام ٢٠١٩

البيان		
(١) تدفقات نقدية استثمارية داخلة:		
المحصل من بيع أصول ثابتة	٦٢	
المحصل من بيع الاستثمارات المالية غير المتداولة	٢٩	
المحصل من أقساط القروض التي سبق منحها للغير	١٢	
إجمالي التدفقات النقدية الاستثمارية الداخلة		١٠٣
(٢) تدفقات نقدية استثمارية خارجة:		
المسدد لشراء أصول ثابتة	٣٠٦	
المسدد لشراء الآلات والمعدات	٢٢	
القروض الجديدة الممنوحة للغير	٣٢	
إجمالي التدفقات النقدية الاستثمارية الخارجة		(٣٦٠)
صافي التدفقات النقدية الاستثمارية خلال الفترة		(٢٥٧)

ملاحظات على الحل:

١. تحسب قيمة الأصول الثابتة المباعة باستخدام المعادلة التالية:

تكلفة الأصول الثابتة أول الفترة	+ تكلفة الأصول الثابتة المشتراة	(-) تكلفة الأصول الثابتة أخر الفترة	= تكلفة الأصول الثابتة المباعة
٢١٩	+ ٣٠٦	(-) ٤٧١	= ٥٤

وبما أن هناك أرباح رأسمالية ناتجة من بيع الأصول الثابتة بلغت ٨، إذا قيمة بيع الأصول الثابتة تحسب كما يلي:

متحصلات مبيعات الأصول الثابتة =	تكلفة الأصول الثابتة المباعة ٥٤	+ أرباح بيع الأصول الثابتة٨	= ٦٢

٢. تحسب قيمة الاستثمارات المباعة باستخدام المعادلة التالية:

تكلفة الاستثمارات أول الفترة	+ تكلفة الاستثمارات المشتراة	(−) تكلفة الاستثمارات أخر الفترة	= تكلفة الاستثمارات المباعة
٩٠	+ ٢٢	(−) ٨٠	= ٣٢

وبما أن هناك خسائر رأسمالية ناتجة من بيع الاستثمارات بلغت ٣.

متحصلات مبيعات الاستثمارات =	تكلفة الاستثمارات المباعة ٣٢	− خسائر بيع الاستثمارات ٣	= ٢٩

٣. تحسب قيمة القروض الممنوحة للغير باستخدام المعادلة التالية:

قروض أول الفترة	+ قروض جديدة ممنوحة خلال الفترة	(−) قروض محصلة خلال الفترة	= قروض أخر الفترة
٣٠	+ ؟	(−) ١٢	= ٥٠
	= ٣٢		

ثالثاً : صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :

يتم حساب صافى التدفقات النقدية من أنشطة التمويل كما يلى:

التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
(١) تدفقات نقدية تمويلية داخلة:		
متحصلات من زيادة رأس المال	xx	
متحصلات من قروض	xx	
متحصلات من بيع أسهم خزينة	xx	
متحصلات من إصدار سندات	xx	
إجمالي التدفقات النقدية التمويلية الداخلة		xx
(٢) تدفقات نقدية تمويلية خارجة:		
مدفوعات لشراء أسهم خزينة (تخفيض رأس المال)	xx	
سداد توزيعات نقدية علي المساهمين	xx	
سداد أقساط قروض	xx	
سداد الفائدة على القروض للغير	xx	
إجمالي التدفقات النقدية التمويلية الخارجة		xx
صافي التدفقات النقدية التمويلية خلال الفترة		xx

مثال (٤) :

- البيانات التالية مستخرجة من دفاتر وسجلات إحدى المنشآت عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بالألف جنيه):

حقوق الملكية والخصوم	٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠١٨/١٢/٣١
رأس المال (أسهم عادية)	٥٥٠٠	٥٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٧٠٠	٥٠٠
احتياطيات وأرباح محتجزة	٣٠٠	٢٠٠

فإذا علمت ما يلي :

١. حصلت المنشأة على قروض جديدة من الغير خلال الفترة قدرها ٣٠٠ ألف جنيه، وبلغت أقساط القروض التي سددتها خلال الفترة ؟.

٢. بلغ صافي الأرباح بعد الضرائب عن الفترة مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه.

المطلوب: إعداد التدفقات النقدية من النشاط التمويلي عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١، علماً بأن جميع المعاملات التمويلية تمت نقداً.

الحـــــل

التدفقات النقدية التمويلية عن عام ٢٠١٩ (الأرقام بالألف جنيه)

(١) تدفقات نقدية تمويلية داخلة:		
المحصل من زيادة رأس المال	**٥٠٠**	
الحصول علي قروض	**٣٠٠**	
إجمالي التدفقات النقدية التمويلية الداخلة		**٨٠٠**
(٢) تدفقات نقدية تمويلية خارجة:		
توزيعات أرباح نقداً علي المساهمين	**١٥٠**	
سداد أقساط قروض	**١٠٠**	
إجمالي التدفقات النقدية التمويلية الخارجة		**(٢٥٠)**
صافي التدفقات النقدية التمويلية خلال الفترة		**٥٥٠**

ملاحظات:

١. تحسب قيمة القروض المسددة باستخدام المعادلة التالية:

قروض أول الفترة	+ قروض تم الحصول خلال الفترة	(–) قروض مسددة خلال الفترة	= قروض أخر الفترة
٥٠٠	٣٠٠	(–) ؟ = ١٠٠	= ٧٠٠

٢. تحسب توزيعات الأرباح علي المساهمين باستخدام المعادلة التالية:

احتياطيات وأرباح محتجزة أول الفترة	+ صافي الأرباح بعد الضرائب عن الفترة	(–) توزيعات أرباح علي المساهمين	= احتياطيات وأرباح محتجزة أول الفترة
٢٠٠	٢٥٠	(–) ؟ = ١٥٠	= ٣٠٠

مثال (**٥**) :

لأحدى المنشآت بلغ صافي الربح بعد الضرائب المستخرج من قائمة الدخل عن العام المنتهي في ٢٠١٩/١٢/٣١ مبلغ ٣٢٠٠ج فإذا علمت ما يلي: (الأرقام بالألف جنيه):

١- بلغ النقص في المدينين ٦٠٠، والزيادة في المخزون ٢٠٠، والزيادة في الدائنين ٣٠٠، والزيادة في الإيرادات المستحقة ٢٠٠، والنقص في المصروفات المستحقة ١٠٠.
٢- تم سداد توزيعات أرباح بمبلغ ٨٠٠ج عن عام ٢٠١٨، كما تم الحصول على قرض طويل الأجل خلال نفس العام بمبلغ ٨٠٠ج.
٣- تم زيادة رأس المال بمبلغ ٦٠٠ج، منها ٤٠٠ج نقدا والباقي مقابل أصول عينية.
٤- تم شراء أراضي خلال العام بمبلغ ١٦٠٠ سددت بشيك.
٥- تم بيع آلات بمبلغ ٢٤٠ج حصلت نقدا، مع العلم أن تكلفتها ٦٠٠ج، ومجمع إهلاكها ٢٤٠ج.
٦- ظهر ضمن المصروفات الإدارية الواردة بقائمة الدخل إهلاكات بمبلغ ١٢٠٠ج،
٧- تم الاتفاق مع بنك مصر على الحصول على قرض بقيمة ٥٠٠ج، ويتوقع تحصيل نصفه في ٢٠٢٠/٢/١.
٨- قامت المنشأة بشراء آلة جديدة بمبلغ ٣٠ج خصما من الحساب الجاري لأحد مساهميها بالبنك.
٩- رصيد النقدية في ٢٠١٩/١/١ بلغ ١٥٤٠ج.

المطلوب:

١- تحديد نوع التدفق النقدي.
٢- إعداد قائمة التدفقات النقدية عن عام ٢٠١٩

أولاً : تحديد نوع التدفق النقدي:

البند	نوع التدفق النقدي	قيمته
النقص في المدينين	تشغيلي داخل	٦٠٠
الزيادة في المخزون	تشغيلي خارج	٢٠٠
الزيادة في الدائنين	تشغيلي داخل	٣٠٠
الزيادة في الإيرادات المستحقة	تشغيلي خارج	٢٠٠
النقص في المصروفات المستحقة	تشغيلي خارج	١٠٠
توزيعات الأرباح المسددة	تمويلي خارج	٨٠٠
قرض طويل الأجل محصلة	تمويلي داخل	٨٠٠
زيادة رأس المال	تمويلي داخل	٤٠٠
شراء أراضي	استثماري خارج	١٦٠٠
بيع آلات	استثماري داخل	٢٤٠

ملاحظات هامة :

١- الخسارة الرأسمالية الناتجة عن بيع الآلات = ثمن بيع الآلات – صافي القيمة الدفترية للآلات

= ٢٤٠ – (٦٠٠ – ٢٤٠) = (١٢٠) خسارة.

٢- العناصر التالية تعتبر تسويات تتم على صافي ربح العام للوصول إلى صافي التدفقات النقدية التشغيلية :

البند	قيمته	أثر التسوية على التدفق النقدي التشغيلي
خسارة بيع آلات	١٢٠	داخل
هلاكات	١٢٠٠	داخل

٣- الاتفاق مع بنك مصر على الحصول على قرض بمبلغ ٥٠٠ج لا يعد تدفق نقدى خلال عام ٢٠١٩ لأنه لم يتم تحصيل أي مبلغ من القرض خلال عام ٢٠١٩ وإنما سيتم تحصيله خلال عام ٢٠٢٠.

٤- الالة الجديدة التي تم شرائها بشيك من الحساب الجاري لأحد مساهمي المنشأة لا تعتبر تدفق نقدى لأنه لم يترتب عليها خروج نقدية من بنك المنشأة.

ثانياً : إعداد قائمة التدفقات النقدية عن عام ٢٠١٩ :

قائمة التدفقات النقدية عن عام ٢٠١٩

البيان		
أولا: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
صافى الدخل بعد الضرائب (من قائمة الدخل)		٣٢٠٠
يتم تعديله بالآتي:		
(١) تسويات قائمة الدخل (تسويات متعلقة بأساس الاستحقاق):		
+ إهلاكات	١٢٠٠	
+ خسارة بيع آلات	١٢٠	
		١٣٢٠
(٢) تسويات التغير في بنود رأس المال العامل		
+ النقص في المدينين	٦٠٠	
+ الزيادة في الدائنين	٣٠٠	
(-) الزيادة في المخزون	(٢٠٠)	
(-) الزيادة في الإيرادات المستحقة	(٢٠٠)	
(-) النقص في المصروفات المستحقة	(١٠٠)	
		٤٠٠
صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (١)		٤٩٢٠
ثانيا: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
تدفقات داخلة: متحصلات من بيع آلات	٢٤٠	
(-) تدفقات خارجة: مدفوعات لشراء أراضي	(١٦٠٠)	
صافى التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية (٢)		(١٣٦٠)
ثالثاَ: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
تدفقات داخلة		
متحصلات من قروض طويلة الأجل	٨٠٠	
متحصلات من زيادة رأس المال	٤٠٠	
(-) تدفقات خارجة: توزيعات أرباح مسددة	(٨٠٠)	
صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية(٣)		٤٠٠
صافي التغير في النقدية خلال الفترة (٤) = (١) ± (٢) ± (٣)		٣٩٦٠
+ رصيد النقدية أول الفترة (٥)		١٥٤٠
رصيد النقدية آخر الفترة (٦) = (٤) + (٥)		٥٥٠٠

٦/٤: استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء :

تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوباً هاماً من أساليب تحليل التدفقات النقدية و تقييم الأداء في المنشآت المختلفة و يلاحظ أن تطور هذه النسب واستخداماتها كان بطيئاً مقارنة بالنسب المالية التقليدية المرتبطة بقوائم الدخل والوضع المالي حيث يعود ذلك إلي التأخير في اعتبار قائمة التدفقات النقدية قائمة أساسية ، و مطالبة المنشآت و إلزامها بإصدار هذه القائمة إلي جانب القوائم المالية الأخرى ، وتكتسب نسب التدفقات النقدية أهميتها من أهمية قائمة التدفق النقدي حيث تضم هذه القائمة معلومات عن التدفق النقدي و هي المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها بشكل أفضل من المعلومات الساكنة التي تتضمنها القوائم التقليدية و خاصة فيما يتعلق بمجالات الحكم على سيولة واستمرارية المنشآت.

كما أنه يجب أن يجيد من يعد قائمة التدفقات النقدية (المؤسسات المالية . البنوك . المستثمرين . المديرين الماليين . ..... الخ) استخدام هذه القائمة في تقييم أداء المنشآت . حيث أنها ليست قائمة صماء تعد لاستكمال القوائم المالية طبقاً لمتطلبات الجهات الرسمية ، بل يتم إعدادها لاستنتاج العديد من العلاقات التي توضح مجموعة من المؤشرات الهامة والتي يمكن عرضها فيمايلي :

ويمكن تلخيص أهم هذه المؤشرات في:

١) ضرورة تحقيق تدفقات نقدية موجبة من النشاط التشغيلي ، فمن المعروف أن النشاط التشغيلي ينبغي أن يتم تمويله ذاتياً في الأحوال العادية ، وأن اللجوء إلي مصادر التمويل الخارجية يعد أمراً استثنائياً ،مثل تمويل شراء كمية كبيرة من الخامات عندما يتسم إنتاجها بالموسمية (تمويل شراء أقطان لشركات الغزل ، تمويل شراء القصب لمصانع السكر) ومن ثم فإن تحقيق تدفقات نقدية سالبة من النشاط التشغيلي يعتبر مؤشراً علي ضعف الأداء.

وفي أنشطة أخري قد تظهر التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي عجزاً نتيجة الإنفاق علي عمليات تشغيل قد تستمر أكثر من فترة مالية (نشاط المقاولات . أوامر التشغيل الصناعية) وحتى لا تتعرض المنشأة لمشاكل العجز في السيولة النقدية يجب دراسة وقت التدفقات النقدية من العمليات تحت التنفيذ لمواجهة الالتزامات.

٢) يعتبر صافي التدفقات النقدية الموجبة من النشاط التشغيلي، المصدر الرئيسي لسداد التدفقات النقدية الخارجة والحكم علي مدي كفايتها ، لذا فإنه من المتوقع أن تكفي:

- سداد توزيعات الأرباح.
- تغطية التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية لحين تحقيق تدفقات نقدية جديدة موجبة.
- تغطية التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار بالمنشأة . كلياً بصفة أساسية ، وجزئياً في حالات خاصة كما سبق الإشارة . فالتوسعات يجب أن تعتمد أولاً علي مصادر التمويل الداخلية، ثم مصادر التمويل الخارجية في حالة الحاجة إليها
- تغطية التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل كسداد توزيعات الأرباح، وسداد أقساط القروض.

٣) توضح تسويات الأصول والخصوم المتداولة اي التغير في صافي رأس المال العامل . وتظهر إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة مؤشرات عامة عن كفاءة المنشأة في إدارة الأصول والخصوم المتداولة ، فنقص المخزون يعتبر بصفة عامة مؤشراً جيداً ، ونقص أرصدة العملاء وانخفاض مردودات المبيعات يعتبر مؤشراً علي ارتفاع كفاءة إدارة المنشأة للائتمان والتحصيل.

٤) يمكن استنتاج تأثير بعض الإجراءات المتخذة خلال الفترة المالية علي التدفقات المالية مستقبلاً كما يلي:

- وجود تغير موجب في الدائنين يؤدي إلي زيادة صافي التدفقات

النقدية الموجبة ، وبالرغم من أن ذلك يعتبر مؤشراً جيداً في الفترة المعد عنها القائمة إلا إنه يشير إلي زيادة التدفقات النقدية للخارج في الفترة التالية لها ، واحتمال تعرض المنشأة إلي مشكلات في السيولة النقدية.

- زيادة الرصيد النقدي في نهاية الفترة لتحقيق تدفقات موجبة من الأنشطة الثلاثة (تشغيل . استثمار . تمويل) قد يعكس رغبة المنشأة في إظهار التحسن خلال الفترة المعد عنها القوائم المالية الأمر الذي يؤدي إلي اتخاذ الإدارة قراراً بتأخير سداد مستحقات بعض الموردين أو تأخير سداد أعباء التمويل وأقساط القروض.

٥) يوضح صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار موقع المنشأة من دورة حياتها علي النحو التالي:

- ظهور صافي تدفقات نقدية سالبة بقيمة كبيرة يوضح أن المنشأة في مرحلة توسع ، أو علي الأقل في مرحلة إحلال وتجديد للأصول .
- ظهور صافي تدفقات نقدية موجبة بقيمة كبيرة يوضح أن المنشأة في مرحلة انكماش ، فقد تكون الإدارة اتخذت قراراً ببيع جزء كبير من الاستثمارات طويلة الأجل لتغطية عجز السيولة أو لسداد الالتزامات.
- ظهور صافي تدفقات نقدية موجبة أو سالبة بمبالغ ضئيلة يوضح أن المنشأة في مرحلة استقرار بعد إجراء توسعات أو قبلها.

٦) تؤكد طبيعة التدفقات النقدية من أنشطة التمويل النتائج السابقة فزيادة التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل توضح وجود نشاط استثماري قد يتمثل في شراء أصول ثابتة أو استكمال مشروعات تحت التنفيذ.

وعلي الرغم من المؤشرات التي يمكن استنتاجها والتي سبق الإشارة إليها ، يجب توضيح أن وظيفة قائمة التدفقات النقدية بصفة أساسية ، هي وظيفة

تشخيصية (تفسيرية) فقط ، ولكنها لا تقترح أساليب علاج ، وبالتالي فهي مكملة للتحليل المالي للقوائم المالية .

ويكشف تحليل التدفقات النقدية عن بعض الجوانب التي لا يوضحها تحليل قائمتي المركز المالي والدخل مثل: مقدار التدفقات النقدية ومدى جودة الربحية وتأثيرها على السيولة، الأهمية النسبية لمصادر النقدية من الأنشطة المختلفة والي أي مدى يمكن الاعتماد على التدفقات النقدية لتمويل الاحتياجات التمويلية الحالية والمستقبلية

من الممكن الوصول إلي مؤشرات هامة يكشف عنها تحليل قائمة التدفقات النقدية ، لذا فهناك مجالان من المفضل أن يتبعهما من يهتم بتحليل هذه القائمة:

المجال الأول : **كفاءة توليد تدفقات نقدية**. ″

″**Cash Generating Efficiency**

هي قدرة المنشأة علي الحصول علي تدفقات نقدية موجبة باستخدام العمليات الجارية ، لذا فمن المناسب الاسترشاد ببعض النسب التي تساعد علي قياس كفاءة توليد النقدية.

المجال الثاني : **التدفق النقدي الحر**. ″ Free Cash Flow″

يعرف التدفق النقدي الحر بأنه مقدار النقدية المتبقية بعد استبعاد المبالغ التي تلتزم المنشأة بدفعها لاستمرار أنشطتها التشغيلية عند المستوى المخطط لها ، وتشمل تلك المبالغ عمليات التشغيل الجارية ،ضريبة الدخل، الفوائد وتوزيعات الأرباح ، وصافي الإنفاق الرأسمالي.

٧/٤: النسب والمؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية :

أكد الأدب المحاسبي على أهمية استخدام نسب التدفقات النقدية في كثير من الحالات خاصة حالات التنبؤ بإفلاس بعض المنشآت على الرغم من إظهار نسب السيولة التقليدية (نسبة التداول ، نسبة السيولة السريعة) بأنه لا توجد مشاكل مالية لدي تلك المنشآت .

ولذلك يكون من الضروري تحليل المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية من خلال النسب والمؤشرات التالية:

١/٧/٤: مؤشر النشاط التشغيلي Operating Index :

مؤشر النشاط التشغيلي	=	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية صافي الربح قبل الفوائد والضرائب

صافي الربح قبل الفوائد والضرائب = صافي الربح + الفوائد + الضرائب

٢/٧/٤: عائد التدفق النقدي التشغيلي (مؤشر النقدية التشغيلي) Operating cash Index

عبارة عن نسبة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلي صافي الربح ويتم حسابها كما يلي:

عائد التدفق النقدي التشغيلي	=	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية صافي الربح بعد الفوائد والضرائب

وينبغي مراعاة استبعاد الإيرادات المتعلقة بالأنشطة غير المستمرة (التي توقفت).

تبين هذه النسبة مدى قدرة أرباح المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن النسبة السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار

الفوائد والضرائب، وارتفاع هذه النسبة يدل على جودة الأرباح المحاسبية ومدى مساهمتها في تحقيق التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .

٣/٧/٤ : نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلي المبيعات :

عبارة عن نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلي المبيعات ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلي المبيعات} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ويدل ارتفاع هذه النسبة على نجاح وكفاءة سياسة الائتمان والتحصيل المتبعة بالمنشأة في تحصيل النقدية من عملائها.

٤/٧/٤ : نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الأصول :

تنتج هذه النسبة من نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلي متوسط إجمالي الأصول ويتم حسابه كما يلي:

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلي الأصول} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

{ متوسط إجمالي الأصول = (إجمالي الأصول في أول الفترة + إجمالي الأصول خلال آخر الفترة) ÷ ٢ }

وتبين هذه النسبة قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من خلال استخدام أصولها ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك دليلاً على المرونة المالية للمنشأة.

٥/٧/٤: نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى حقوق الملكية :

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلي حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

٦/٧/٤: نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلي الالتزامات المتداولة (كفاية التدفق النقدي) :

وتعرف أيضا هذه النسبة بنسبة كفاية التدفق النقدي ، و تأخذ هذه النسبة الصيغة التالية :

كفاية التدفق النقدي	=	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / الالتزامات المتداولة

يتكون البسط من صافى التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي و المقام هو إجمالي الالتزامات المتداولة و هي الالتزامات الواجب على المنشأة سدادها خلال فترة مالية قصيرة الأجل كالقروض القصيرة الأجل ، و أوراق الدفع ، والدائنون.

وتقيس هذه النسبة قدرة المنشآت على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة و تغطية الالتزامات القصيرة الأجل ، حيث أن زيادة هذه النسبة يعبر عن السيولة الجيدة للمنشأة ، هذا و تقاس مؤشرات هذه النسبة بالمرات و يجب في كل الأحوال الحكم على مؤشر هذه النسبة من خلال مقارنتها بمعدل الصناعة الذي تنتمي له المنشأة لاختلاف هذه المعدلات من قطاع لآخر .

٧/٧/٤: نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلي إجمالي الالتزامات :

نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات	=	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الالتزامات

كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً جيداً يبين قدرة المنشأة على تغطية التزاماتها ، ومن ثم زيادة ثقة المقرضون (البنوك) والدائنون في مدى قدره المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة. وزيادة هذه النسبة تعد مؤشراً جيداً للائتمان ويمنح المنشأة مرونة كبيره في الحصول على التمويل اللازم .

٨/٧/٤ : المتبقي من تدفقات النشاط التشغيلي إلي الالتزامات المتداولة

Retained operating cash

تضم هذه النسبة في بسطها المتبقي من صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي و هو ما يستخرج بعد طرح توزيعات الأسهم النقدية من صافى تدفقات النشاط التشغيلي و يتكون المقام من الالتزامات المتداولة المطلوب من المنشأة سدادها خلال فترة مالية واحدة (١٢ شهراً) وتأخذ هذه النسبة الصيغة التالي :

=	**صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية– توزيعات الأرباح النقدية**
	إجمالي الالتزامات المتداولة

كما أن أهم ما يميز هذه النسبة هو إظهار قدره المنشآت على سداد ديونها القصيرة الأجل من صافى تدفقات التشغيل بعد سداد التوزيعات النقدية للمساهمين و الحال هنا كما هو في النسب السابقة حيث الحصول على عدد مرات مرتفع يبين نجاح المنشأة في توفير النقدية اللازمة لسداد الالتزامات المتداولة .

٩/٧/٤: نسبة صافي التدفقات النقدية التشغيلية إلي فوائد الديون :

يتم التعبير عن هذه النسبة بالصيغة التالية:

=	**صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية + الفوائد المدفوعة + الضرائب**
	الفوائد المدفوعة

تبين هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات التشغيلية لفوائد الديون ويتشابه مقام هذه النسبة مع مقام نسبة تغطية الأرباح المحققة إلي فوائد ، بينما تختلف النسبتان في بسط كل منهما حيث تبدأ هذه النسبة بصافي تدفقات النشاط التشغيلي مضافاً إليها الفوائد و الضرائب المدفوعة بدلاً من صافى الربح ، و هو ما قد يجعل هذه النسبة تعطي مدلولاً أفضل على قدرة المنشأة في تغطية الديون ، و هذا يعود إلي أن التدفقات النقدية التشغيلية تعبر عن

حقيقة النقد المتوفر في المنشأة ، بينما لا يعبر صافى الربح عن ذلك بنفس المقدار إذا ما أخذنا بالاعتبار أن احتساب صافى الربح يكون على أساس الاستحقاق .هذا و تظهر المنشآت ذات الأوضاع المالية الجيدة مؤشرات عالية من هذه النسبة .

١٠/٧/٤: نسبة صافى التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلي النفقات الرأسمالية

و تظهر هذه النسبة بالصيغة التالية :

نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية	=	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / النفقات الرأسمالية

وتشمل النفقات الرأسمالية كل ما ينفق على شراء الأصول الثابتة (الطويلة الأجل) الملموس منها و غير الملموس ، و أهم ما تبينه هذه النسبة قدرة المنشأة على تغطية وسداد الديون المستحقة حتي بعد قيام المنشأة بإنفاق نفقاتها الرأسمالية و شرائها أو تحديثها لأصولها الإنتاجية حيث المؤشر المرتفع لهذه النسبة يطمئن أصحاب الديون على سداد ديونهم المستحقة في مواعيدها المحددة و لعل الحصول على أكثر من ١ في هذه النسبة معناها أن المنشأة لديها الأموال و التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة التزاماتها تجاه استثماراتها الرأسمالية بل و لديها وفرة من هذه الأموال لتغطية ديونها و التزاماتها ، إلا أنه يجب الإشارة إلي أن مؤشرات هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر أو من صناعة لأخري حسب طبيعة الأنشطة التي تمارس من قبل هذا القطاع أو تلك الصناعة .

١١/٧/٤:نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلي توزيعات الأرباح النقدية

وتأخذ الصيغة التالية :

نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي إلى توزيعات الأرباح	=	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / توزيعات الأرباح النقدية

ويعد ارتفاع هذه النسبة مؤشراً إيجابياً على قدرة المنشأة على تغطية توزيعات الأرباح ومن ثم طمأنه المستثمرين والمساهمين على السياسة المتبعة من قبل إدارة المنشأة في مجال توزيع الأرباح ومدى ثبات واستقرار هذه السياسة في السنوات القادمة.

١٢/٧/٤.نصيب السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية

وتأخذ الصيغة التالية

نصيب السهم العادي من التدفقات النقدية التشغيلية	=	(صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية– توزيعات الأسهم الممتازة) / عدد الأسهم العادية

تبين هذه النسبة حصة السهم العادي من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وقدرة المنشأة على توزيع الأرباح النقدية وارتفاع هذه النسبة يعد مؤشراً إيجابياً على زيادة قدرة المنشأة على توزيع الأرباح النقدية

١٣/٧/٤: نسبة تغطية الفوائد :

نسبة تغطية الفوائد	=	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / الفوائد المدينة المدفوعة

تبين هذه النسبة قدره المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية لمقابلة وتغطية الفوائد المدينة المدفوعة، وارتفاع هذه النسبة يؤدى إلى طمأنه المقرضين (البنوك) على مدى قدره المنشأة على سداد الفوائد في مواعيدها

١٤/٧/٤: نسبة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية :

نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى التدفقات الخارجة من أنشطة التمويل والاستثمار	=	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ـــ إجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

وتشير هذه النسبة إلى مدى كفاية صافى التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الأنشطة الاستثمارية والتمويلية كشراء الأصول الثابتة وسداد الديون والقروض المستحقة الدفع وسداد توزيعات الأرباح النقدية أو ايه تدفقات نقدية خارجة تتعلق بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية بالمنشأة، وارتفاع هذه النسبة يعد مؤشرا جيدا على وجود سيولة كافية بالمنشأة تمكنها من البقاء والاستمرار في نشاطها مستقبلا دون أيه صعوبات أو مشاكل رئيسية وبصفة عامة كلما اقتربت هذه النسبة من الصفر كلما زاد اعتماد المنشأة على الدائنين والملاك في طلب المزيد من التمويل الإضافي والعكس صحيح ،

١٥/٧/٤: التدفق النقدي الحر:

يعرف التدفق النقدي الحر بانه ذلك الجزء المتبقي من النقدية بعد خصم المبالغ التي تلتزم المنشاة بدفعها لاستمرار القيام بأنشطتها وفقا للمستوى المخطط ويندرج تحت هذه المبالغ التي تلتزم بها المنشاة ما يلى:

- المبالغ اللازمة للعمليات المستمرة ، والفائدة المدينة ، والضريبة على الدخل، وتوزيع الأرباح ، صافى الإنفاق الرأسمالي.

أن النقدية اللازمة لتغطية هذه الارتباطات يجب أن تسدد حتى لا تتخذ إجراءات من الجهات الخارجية قد تضر بسمعة المنشأة ، وبالنسبة لتوزيعات الأرباح وبالرغم من أنها لا تعتبر أمراً ملزماً إذا رأي مجلس الإدارة أن توزيع الأرباح قد يضر بمركز السيولة بالشركة { قانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات الأموال . مادة (٤٣) } إلا إنها التزاماً قبل المساهمين

وإذا حجبت الأرباح أو تم توزيع جزء ضئيلاً منها فإن هذا قد يؤثر علي علاقة مجلس الإدارة بالمساهمين

، ويتم حساب التدفق النقدي الحر وفقا للمعادلة التالية:

التدفق النقدي الحر	=	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	–	الأرباح الموزعة	–	المدفوعات لشراء أصول ثابتة	+	المقبوضات من بيع الأصول

ومن ناتج المعادلة السابقة يمكن أن نستنتج ما يلي:

- إذا كان التدفق النقدي الحر **موجباً** ، فإن ذلك يعني أن المنشأة قامت بتغطية جميع التزاماتها النقدية المخططة ولديها فائض من النقدية (مقدار التدفق النقدي الحر) يمكن أن يستخدم في تخفيض الديون وإجراء التوسعات اللازمة في المنشأة.
- إذا كان التدفق النقدي الحر **سالباً** ، فإن ذلك يعني أنه يجب على المنشأة التصرف في الاستثمارات عن طريق البيع أو الاقتراض أو إصدار أسهم في الأجل القصير للاستمرار عند المستويات المخططة. وإذا استمر التدفق النقدي الحر سالباً للعديد من السنوات المتتالية ، فإنه قد لا يكون بمقدور المنشأة الاستمرارية في المستقبل.

١٦/٧/٤ : كفاية الرصيد النقدي :

أنه ولحساب النقدية المتاحة لسداد والأرصدة الدائنة خلال الثلاثة شهور الأولي من الفترة المالية التالية والتي تمثل في (دائنو التوزيعات . الضرائب المستحقة . المصروفات المستحقة . ..... الخ) وحتى يمكن الحكم علي مدي كفاية الرصيد النقدي ، يتم استخدام المعادلات الآتية:

النقدية المتاحة	=	رصيد النقدية آخر المدة	–	الأرصدة الدائنة

ولتحديد الفترة التي تكفي فيها النقدية المتاحة :

الفترة (بالأيام)	=	النقدية المتاحة / صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	X	٣٦٥

مما يمكن معه أن نستنتج الفترة التي يكفي فيها الرصيد النقدي لسداد الالتزامات قصيرة الأجل خلال الفترة التالية قبل توليد نقدية موجبة جديدة من أنشطة التشغيل.

هذا، وفى ضوء ما سبق يمكن الإشارة إلى ما يلي

١. تعد نسب التدفقات النقدية أسلوباً هاماً من أساليب تحليل التدفقات النقدية وخاصه في مجالات الحكم على سيولة واستمرارية المنشآت.

٢. أن الغرض من دراسة قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات المالية والبنوك المانحة للائتمان هو تلافي مخاطر تعثر العملاء ، حيث أن الضمان الحقيقي للجهات المانحة للائتمان هو مقدرة المنشأة علي تحقيق أرباح ، بشرط أن تكون هذه الأرباح مقرونة بكفاءة عالية في إدارة الأموال وقدرة عالية علي توليد تدفقات نقدية موجبة من التشغيل تفي بالمحافظة علي المستويات المخططة.

٣. لا تعتبر نسب التدفقات النقدية بديلا عن النسب التقليدية المستخدمة في التحليل المالي.

٤. يجب مقارنة نسب التدفقات النقدية في العام الحالي بنسب التدفقات النقدية في السنوات السابقة أو بنسب القطاع الذي تنتمى له المنشأة وذلك لغرض الحصول على نتائج ومؤشرات تفصيلية أكثر أهمية في تقييم أداء المنشآت.

مثال (٦) :

- فيما يلي قائمة التدفقات النقدية عن الفترة من ٢٠١٩/١/١ إلي ٢٠١٩/١٢/٣١ :

شركة (محمد منشاوي) للصناعات المتكاملة :

	القيمة بالألف جنيه
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :	
صافي الربح بعد الضرائب	٨١٤٩
تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	
(+) الإهلاكات	٣٧٣٥
(+) مخصصات بخلاف الإهلاك	٧٤٠
(–) مخصصات انتفى الغرض منها	(٢٨٣)
(–) أرباح رأسمالية	(١١)
أرباح التشغيل قبل التغير في رأس المال العامل	١٢٣٣٠
النقص في المخزون	٤٢
الزيادة في المدينون	(١١٠٨)
الزيادة في الحسابات المدينة	(٢١٠٢)
النقص في الدائنون	(١٦٨)
الزيادة في الحسابات الدائنة والمصروفات المستحقة	١٧١٩
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل	١٠٧١٣
✷ **التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:**	
+ متحصلات من بيع استثمارات	٦٥
– مدفوعات عن مشروعات تحت التنفيذ	(٥٠٤٣)
– مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(٤٠٩)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار	(٥٣٨٧)
✷ **التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:**	
توزيعات الأرباح المدفوعة	(٨٩٤٨)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل	(٨٩٤٨)
صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة	(٣٦٢٢)
+النقدية وما في حكمها أول الفترة	٧٢١٨
= النقدية وما في حكمها أخر الفترة	٣٥٩٦

بعض المعلومات من المركز المالي وقائمة الدخل في ٢٠١٩/١٢/٣١ :

- الأرصدة الدائنة والمصروفات المستحقة ٢٥٦٨الف جنيه ، قرض قصير الأجل ٥٠٠ الف، قرض طويل الأجل ١٢٥٠ الف، قيمة الأصول الثابتة ٢١٧٨٦ الف، ٤٠٩ الف مشتريات أصول ثابتة . صافي المبيعات ٢٤٠٣٤ ، إجمالي الأصول أول الفترة ٤٨٨٤٠، إجمالي الأصول آخر الفترة ٤٨٣٤٠ .

المطلوب : تحليل قائمة التدفقات النقدية لغرض تقييم **اداء المنشأة**

تحليل قائمة التدفقات النقدية

كفاءة الحصول علي تدفقات نقدية:

١.عائد التدفق النقدي التشغيلي	=	**صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية** / **صافي الربح بعد الفوائد والضرائب**

عائد التدفق النقدي التشغيلي = ١٠٧١٣ / ٨١٤٩ = ١٣١.٤٦ ٪

استطاعت المنشاة أن توفر عائد تدفق نقدي جيد يعادل ١.٣١ مرة ، مما يعني القدرة علي توليد تدفقات نقدية موجبة تساوي ١.٣١ مرة مقدار صافي الدخل.

نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلي المبيعات	=	**صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية** / **صافي المبيعات**

نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلي المبيعات = ١٠٧١٣ / ٢٤٠٣٤ = ٤٤.٥٧ ٪

- استطاعت المنشاة أن تولد عائد تدفق نقدي قدره ٤٤.٥٧ % من صافي مبيعاتها ، مما يعني أن النقدية المتولدة من المبيعات **ضعيفة**. ومن ثم ضعف كفاءة قسم الائتمان والتحصيل بالمنشأة

٣.التدفق النقدي التشغيلي إلي الأصول	=	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ÷ متوسط إجمالي الأصول

التدفق النقدي التشغيلي إلي الأصول = ١٠٧١٣ ÷ (٤٨٨٤٠ + ٤٨٣٤٠) ÷ ٢ = ٢٢.٠٥ ٪

- ويلاحظ من النسبة السابقة أن صافى التدفقات النقدية من التشغيل إلي الأصول أقل من التدفقات النقدية من التشغيل إلي المبيعات لأن المنشأة لديها معدل ضعيف لدوران الأصول (المبيعات ÷ متوسط صافي الأصول).

وباعتبار أن عائد التدفق النقدي للمنشأة يعتبر جيداً . نسبياً . إلا أن النسبتين الأخيرتين توضحان أن كفاءة المنشأة في توليد تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل **ضعيفة**.

التدفق النقدي الحر:

التدفق النقدي الحر	=	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	–	الأرباح الموزعة	–	المدفوعات لشراء أصول ثابتة	+	المقبوضات من بيع الأصول

التدفق النقدي الحر = ١٠٧١٣ – ٨٩٤٨ – ٤٠٩ + ٦٥ = ١٤٢١ ألف جم

بالرغم من أن ناتج التدفق النقدي الحر ظهر موجباً إلا أنه غير كافي لمقابلة التزامات المنشأة المستقبلية (مستنتج من الميزانية . انتهاء فترة الإعفاء الضريبي ، سداد إتاوة مليون جنيه علي أربعة سنوات لإحدى الجهات الحكومية حتى لا يتم منح ترخيص لمنشأة أخري) مما يعني أن المنشأة في حاجة إلي زيادة التدفقات النقدية من نشاط التشغيل أو اللجوء إلي التمويل الخارجي من

المساهمين (إصدار أسهم) أومن القروض والتسهيلات الائتمانية ، والعمل علي تخفيض الديون وإلا فإنها قد تواجه صعوبات في سداد الالتزامات المستقبلية.

تحليل مدي كفاية الرصيد النقدي:

- الأرصدة الدائنة و المصروفات المستحقة ٢٥٦٨ ألف جم (معلومات تستخرج من الميزانية والإيضاحات المتممة لها) مبالغ متوقع سدادها خلال الثلاثة شهور الأولي من الفترة المالية التالي :

		رصيد النقدية آخر الفترة		الأرصدة الدائنة		
النقدية المتاحة	=	**٣٥٩٦**	–	**٢٥٦٨**	=	**١٠٢٨ ألف جم**

حساب الفترة بالأيام = $\frac{١٠٢٨}{١٠٧١٣}$ X **٣٦٥** = **٣٥ يوماً تقريباً**

إذن التدفقات النقدية المتاحة لا تكفي إلا لفترة تعادل ٣٥ يوماً (شهر تقريباً).

مما يمكن أن نستنتج معه أن المنشأة سوف تعاني من عجز نقدي خلال الفترة التالية ما لم يتم العمل علي توليد تدفقات نقدية موجبة من نشاط التشغيل تكفي الالتزامات المتوقعة.

مؤشرات التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:

ساعد علي ظهور تدفقات نقدية موجبة من أنشطة التشغيل ما يلي:

١) ضخامة المخصصات (مخصصات الإهلاك . مخصصات بخلاف الإهلاك) ونظراً لأن المنشأة صناعية فإن جزء كبير نسبياً من تكاليف النشاط تتمثل في إهلاك الأصول.

٢) تخفيض المخصصات بمقدار ٢٨٣ ألف جم ، قيمة المخصصات التي انتفي الغرض منها يشير إلي زيادة الربح بنفس القيمة ، وهذا يتطلب ضرورة بحث المخصصات التي تم تخفيضها حتى لا يكون التخفيض بهدف زيادة الربح دون دراسة جيدة للمدينين فيؤدي هذا القرار إلي وجود عجز في رصيد المخصصات.

٣) الزيادة في الحسابات المدينة الأخرى بمقدار ١٠٢ ٢ ألف جم يعني وجود:

- **عوامل سلبية** : تتمثل في عدم تحصيل الإيرادات المستحقة وزيادة المصروفات المقدمة.
- **عوامل إيجابية** : فزيادة الإيرادات المستحقة والمصروفات المقدمة يترتب عليها زيادة في التدفقات النقدية للفترة التالية بشرط زيادة كفاءة إدارة التحصيل بالمنشأة لمواجهة الالتزامات في الفترة المالية التالية.

٤) لم تتمكن المنشأة من تخفيض رصيد المدينين مما يعني انخفاض (عدم) كفاءة التحصيل ، وإذا أخذ في الاعتبار أن نشاط المنشأة في فترة الموازنة يزيد عن الفترة السابقة (مفترض) مما ينتج عنه بالتالي زيادة المدينين وهو ما حدث ، إلا إنه يجب أن نشير إلي حاجة المنشأة إلي زيادة كفاءة إدارة التحصيل.

٥) صافي الزيادة في الأرصدة الدائنة والبالغة ٥٥١ ١ ألف جم (٧١٩ ١ – ١٦٨) ، وإن كان أثر ذلك جيداً علي التدفقات النقدية للفترة المعد عنها القائمة ، إلا أن الجزء قصير الأجل من الأرصدة الدائنة قد يؤثر بالسلب علي التدفقات النقدية للفترة التالية.

مؤشرات التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:

١) الاستثمارات المنفذة خلال الفترة بند مشروعات تحت التنفيذ ٠٤٣ ٥ ألف جم ، ومشتريات الأصول الثابتة ٤٠٩ ألف جم تم تمويل جزء ذاتياً من النشاط الجاري ، إلا أن الاعتماد علي الموارد الذاتية ليس كبيراً حيث أن المنشأة استخدمت قرض قصير الأجل ٥٠٠ ألف جم ، وقرض طويل الأجل بلغ ٢٥٠ ١ ألف جم (معلومات من الميزانية والإيضاحات المتممة لها) بسبب عدم كفاية التدفقات النقدية الموجبة من النشاط الجاري لمواجهة التوسعات والالتزامات الأخرى.

٢) المنشأة تمر بمرحلة إحلال وتجديد فالتمويل المطلوب كبير نسبياً بالمقارنة مع قيمة الأصول الثابتة ٧٨٦ ٢١ ألف جم (من الميزانية) حيث يمثل الإنفاق علي بند الأصول الثابتة ٢٣ % تقريباً من قيمة الأصول الثابتة القائمة في الميزانية.

٣) قامت المنشأة ببيع استثمارات بمبلغ ٣٦٥ ألف جم محققة أرباح بلغت رأسمالية بلغت ١١ ألف جم ويجب بحث أسباب البيع هل لتحقيق أرباح أم لتوفير تدفقات نقدية ، حيث أن قرار الإدارة بالتصرف في الاستثمارات بالبيع يعطي مؤشراً علي مدي العجز الذي يواجه الإدارة في السيولة النقدية.

مؤشرات التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :

١) تمكنت المنشأة من استخدام صافي التدفقات النقدية الموجبة المتولدة من أنشطة التشغيل في سداد توزيعات الأرباح المدفوعة بما يعد مؤشراً جيداً عن الفترة المعد عنها القائمة.

٢) وباستعراض رصيد القروض من واقع الميزانية قرض قصير الأجل ٥٠٠ ألف جم ، وقرض طويل الأجل بلغ ٢٥٠ ١ ألف جم يتضح أن الإدارة في حاجة إلي توليد تدفقات نقدية موجبة من أنشطة التشغيل خلال الفترات المالية التالية، حتى تستطيع سداد أقساط القروض قصيرة الأجل

والطويلة الأجل مع المحافظة علي الوفاء بالتزامها بتوزيع الأرباح المعلن عنها للمساهمين.

مثال (٧) :

- فيما يلي ميزانية منشأة النصر عن الفترة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ :

الأصول	٢٠١٨	٢٠١٩	حقوق الملكية والخصوم	٢٠١٨	٢٠١٩
الأصول الثابتة			**حقوق الملكية**		
أراضي	٤٠٠	٢٥٠	راس المال	٥٠٠□	٦٥٠□
آلات ومعدات	٣٥٠	٥٠٠□	احتياطيات وأرباح مرحلة	١٨٠□	٢٠٠□
مجمع إهلاك معدات	(١٥٠)	(١٨٠)□	صافى الربح بعد الفوائد والضرائب	١٠٠□	١٥٠□
الأصول المتداولة			**التزامات طويلة الأجل**		
مخزون	١٠٠	٢٥٠	قروض طويلة الأجل	١٥٠□	٥٠□
مدينون وأوراق قبض	١٥٠	١٠٠□	**خصوم متداولة**		
مخصص ديون مشكوك فيها	(٢٥)	(٣٥)□	دائنون وأوراق دفع	١٥٠□	١٠٠□
أوراق مالية	١٥٠	١٠٠□	أجور مستحقه	٢٠□	٣٠□
نقدية	١٦٥	٢٠٠□	قروض قصيرة الأجل	٥٠	٢٠
إيرادات مستحقة	١٠	١٥			
المجموع	١١٥٠	١٢٠٠	**المجموع**	١١٥٠	١٢٠٠

- فإذا علمت أن قائمة الدخل تتضمن صافى مبيعات ٢٥٠، أرباح بيع أراضي ٥٠، وبلغت توزيعات الأرباح ٨٠ .، وبلغت الفوائد والضرائب المسددة ١٠ ، ٢٠ على التوالي :

والمطلوب:

١.اعداد قائمة التدفقات النقدية

٢.تحليل قائمة التدفقات النقدية باستخدام النسب والمؤشرات

١٥٠		صافي الربح بعد الضرائب (ربح العام ضمن حقوق الملكية في الميزانية) تعديلات لتسوية صافي الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل. يضاف:
٣٠		المصروفات غير النقدية:
١٠		- الاهلاك (إهلاك الفترة = ١٨٠ – ١٥٠)
		- المخصصات (مخصصات الفترة = ٣٥ – ٢٥)
٥٠		النقص في الأصول المتداولة (عدا النقدية):
٥٠		- مدينون
		- أوراق مالية
١٠		الزيادة في الخصوم المتداولة (عدا القروض):
		- أجور مستحقة
(٥٠)		يخصم:
		ربح بيع أراضي
(١٥٠)		الزيادة في الأصول المتداولة (عدا النقدية):
(٥)		- مخزون
		- إيرادات مستحقة
(٥٠)		النقص في الخصوم المتداولة (عدا القروض):
		- دائنون
٤٥		صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (١)
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:
	٢٠٠	- بيع أراضي (ثمن بيع الأراضي= القيمة الدفترية للأراضي المباعة + ربح بيع أراضي = ٤٠٠–٢٥٠ = ١٥٠ + ٥٠)
	(١٥٠)	- شراء آلات (٥٠٠ – ٣٥٠)
٥٠		صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار: (٢)
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:
	١٥٠	- زيادة راس المال
	(١٠٠)	- نقص القروض طويلة الأجل
	(٣٠)	- نقص القروض قصيرة الأجل
	(٨٠)	- توزيعات الأرباح
(٦٠)		صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل: (٣)
٣٥		الزيادة (النقص) في النقدية خلال الفترة (١+٢+٣)
١٦٥		+ رصيد النقدية أول الفترة (رصيد نهاية ٢٠٠٥= رصيد بداية ٢٠٠٦)
٢٠٠		رصيد النقدية آخر الفترة

٢.استخراج النسب والمؤشرات من قائمة التدفقات النقدية :

المؤشر	المعادلة	القيم	النسبة
١.مؤشر النشاط التشغيلي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	٤٥ / ١٨٠	٪٢٥
يعنى ذلك أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل ربع صافى الربح قبل الفوائد والضرائب وهى نسبة ضئيلة.			
٢.مؤشر النقدية التشغيلي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح بعد الفوائد والضرائب	٤٥ / ١٥٠	٪٣٠
استطاعت المنشاة أن توفر عائد تدفق نقدي يعادل ٣.٠ مرة ، مما يعني القدرة علي توليد تدفقات نقدية موجبة تساوي ٣.٠ مرة مقدار صافي الدخل أي بنسبة ٣٠٪ من صافى الربح بعد الفوائد والضرائب ويدل ذلك على أن المنشأة لديها قدره ضعيفة على توليد صافى تدفق نقدى من الأنشطة التشغيلية			
٣. نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات	٤٥ / ٢٥٠	٪١٨
يعنى ذلك أن المنشأة تحقق صافى تدفق نقدى من الأنشطة التشغيلية يعادل ١٨٪ من مبيعاتها ويدل ذلك على ضعف كفاءة قسم الائتمان والتحصيل بالمنشأة			
٤.نسبة التدفق النقدي التشغيلي للأصول	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / متوسط إجمالي الأصول	٤٥ / ١١٧٥	٣.٨٣ ٪
يعنى ذلك أن نسبة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل ٣.٨٣٪ من متوسط إجمالي الأصول وهى نسبة ضئيلة جدا، مما يدل على أن كفاءة المنشأة في توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية ضعيفة جدا.			
٥. نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى حقوق الملكية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / حقوق الملكية عام ٢٠١٩	٤٥ / ١٠٠٠	٪٤.٥
يعنى ذلك أن نسبة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل ٤.٥٪ من إجمالي حقوق الملكية وهى نسبة ضئيلة جدا، مما يدل على أن كفاءة المنشأة في توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية ضعيفة جدا.			

النسبة	البسط / المقام	القيمة	النتيجة
٦.كفاية التدفق النقدي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية الالتزامات المتداولة	٤٥ ١٥٠	٣٠٪= ٠.٣مره
يعنى ذلك أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل ٣٠٪ (٠.٣ مره) من الالتزامات المتداولة ويدل ذلك على ضعف قدره المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية لمقابلة التزاماتها قصيره الأجل			
٧. نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إجمالي الالتزامات	٤٥ ٢٠٠	٢٢.٥٪ =٠.٢٢٥ مره
يعنى ذلك أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل ٢٢.٥٪ (٠.٢٢٥ مره) من إجمالي الالتزامات ويدل ذلك على ضعف قدره المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية لسداد ديونها والتزاماتها ومن ثم قلق الدائنين والمقرضين حول قدره المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة. كما تعد هذه النسبة مؤشر ضعيف للائتمان.			
٨. نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى النفقات الرأسمالية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية النفقات الرأسمالية	٤٥ ١٥٠	٣٠٪
يعنى ذلك أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يغطى نسبة ٣٠٪ من إجمالي النفقات الرأسمالية ويدل ذلك على ضعف قدره المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية لمواجهة التزاماتها تجاه استثماراتها الرأسمالية المتعلقة بشراء الأصول الثابتة.			
٩. نسبة تغطية توزيعات الأرباح	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية توزيعات الأرباح	٤٥ ٨٠	٥٦.٢٥٪ = ٠.٥٦مره
يلاحظ أن نسبة صافى التدفق النقدي التشغيلي إلى توزيعات الأرباح اقل من ١ مما يدل على ضعف قدره المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية لسداد توزيعات الأرباح للمستثمرين والمساهمين مما يؤدى إلى عدم طمأنه المساهمين والمستثمرين.			
١٠.نسبة تغطية الفوائد	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية الفوائد المدينة المدفوعة	 ١٠	٤.٥ مره
يعنى ذلك أن صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يعادل ٤.٥ مره قيمة الفوائد المدينة المدفوعة			

١١. نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي لتغطية الأنشطة الاستثمارية والتمويلية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	٤٥ ٣٦٠	١٢.٥٪
يلاحظ أن نسبة صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية إلى التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية منخفضة جداً مما يدل على عدم كفاية صافى التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية الأنشطة الاستثمارية والتمويلية كشراء الأصول الثابتة وسداد الديون والقروض المستحقة الدفع وسداد توزيعات الأرباح النقدية اوايه تدفقات نقدية خارجة تتعلق بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية بالمنشأة، ومن ثم عدم وجود سيولة كافية بالمنشأة تمكنها من البقاء والاستمرار في نشاطها مستقبلا ومن ثم الحاجة إلى تمويل إضافي خارجي			
١٢.التدفق النقدي الحر	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية – الأرباح الموزعة – المدفوعات النقدية لشراء أصول ثابتة + المتحصلات من بيع أصول	٤٥ – ٨٠ – ١٥٠+ ٢٠٠	١٥+
بالرغم من أن ناتج التدفق النقدي الحر ظهر موجبا إلا أنه غير كافي لمقابلة التزامات المنشأة المستقبلية مما يعني أن المنشأة في حاجة إلي زيادة التدفقات النقدية من نشاط التشغيل أو اللجوء إلي التمويل الخارجي من المساهمين (إصدار أسهم) أومن القروض والتسهيلات الائتمانية ، والعمل علي تخفيض الديون وإلا فإنها قد تواجه صعوبات في سداد الالتزامات المستقبلية.			

التعليق على القائمة :

توفرت للمنشأة نقدية من أنشطة التشغيل قدرها ٤٥ ولكنها قليلة بالنظر إلى توزيعات الأرباح التي بلغت ٨٠، وتوفرت للمنشأة نقدية من بيع جزء من أراضي المنشأة وقد سددت المنشأة جزء من القروض المستحقة عليها، والخلاصة أن زيادة راس المال وبيع الأراضي وفرت نقدية للمنشأة مكنتها من سداد توزيعات الأرباح وشراء آلات جديدة وسداد جزء من القروض.

ولكن يتعين على المنشأة العمل على زيادة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل لأن المنشأة لن تتمكن كل عام من بيع أراضي وزيادة رأس المال.

٩/٤: خلاصة:

تضمن هذا الفصل مفهوم وأهمية قائمة التدفقات النقدية وفوائدها بالإضافة إلى الأنشطة الرئيسية المؤثرة على النقدية والتي تشمل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والتدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار، والتدفقات النقدية من أنشطة التمويل. كما تضمن الفصل خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية وذلك لتحديد صافي التدفقات النقدية من نشاط التشغيل بالطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة. وكذلك تحديد صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل.

كما تناول هذا الفصل أيضا استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء بالإضافة إلى النسب والمؤشرات المالية المستخرجة قائمة التدفقات النقدية والتي يهتم بها المحلل المالي للحكم على سيولة واستمرارية المنشآت مستقبلا وأيضا التنبؤ بحالات الإفلاس .حيث تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوب مهما للحكم على مدى كفاية صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة الاستثمار كالنفقات الرأسمالية وتغطية التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة التمويل كسداد توزيعات الأرباح وسداد أقساط القروض، أيضا يفيد نسب التدفقات النقدية في الحكم على مدى قدره المنشأة على سداد التزاماتها في مواعيدها ودرجة المرونة المالية للمنشأة ومدى الحاجة إلى مصادر التمويل الخارجية.

٩/٤ : حالات عملية على الفصل الرابع :

حالة رقم (١) :

- فيما يلى قائمة الدخل لإحدى المنشآت التجارية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١، وبعض الأرصدة المستخرجة من قائمة المركز المالي لها المنشأة في ٢٠١٩/١٢/٣١ (بالجنيه):

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١

البيان		
إيرادات المبيعات		٣٠٠٠٠
(-) تكلفة المبيعات		(١٠٠٠٠)
مجمل الربح		٢٠٠٠٠
يطرح منه		
أجور ومرتبات	٣٠٠٠	
إيجارات	٢٠٠٠	
مصروف الإهلاك	٥٠٠٠	
		(١٠٠٠٠)
يضاف إليه		
إيرادات أخرى		١٠٠٠
صافى الربح قبل الضرائب		١١٠٠٠
(-) الضرائب		(٢٤٠٠)
صافى الربح بعد الضرائب		٨٦٠٠

بعض أرصدة المركز المالي في ٢٠١٨/١٢/٣١

بيان	٢٠١٩	٢٠١٨
أصول ثابتة	١٠٠٠٠	١١٠٠٠
المخزون السلعي	٥٠٠٠	٤٠٠٠
عملاء (مدينون)	٣٠٠٠	٧٠٠٠
أجور مدفوعة مقدماً	١٧٠٠	٢٥٠٠
نقدية بالخزينة	؟	٣٠٠٠
موردون (دائنون)	٢٥٠٠	٤٠٠٠
إيجارات مستحقة	٢٠٠	-
إيرادات أخرى مقدمة	٢٤٠٠	٢٠٠٠

- علماً بأنه لم تجرى أي معاملات نقداً للأنشطة الاستثمارية ولا التمويلية خلال العام.. في ضوء ما سبق أجب عما يلى:

١- التغيرات في أرصدة الأصول المتداولة غير النقدية:

A	زيادة في أرصدة الأصول المتداولة غير النقدية بـ ٣٥٠٠ج	B	نقص في أرصدة الأصول المتداولة غير النقدية بـ ٣٨٠٠ج	C	نقص في أرصدة الأصول المتداولة غير النقدية بـ ٣٥٠٠ج	D	لا شئ مما سبق

٢ - التغيرات في أرصدة الخصوم المتداولة غير النقدية:

A	نقص في أرصدة الخصوم المتداولة غير النقدية بـ ٩٠٠ج	B	زيادة في أرصدة الخصوم المتداولة غير النقدية بـ ٦٠٠ج	C	نقص في أرصدة الخصوم المتداولة غير النقدية بـ ١٥٠٠ج	D	لا شئ مما سبق

٣- قيمة البنود غير النقدية المدرجة في قائمة الدخل تساوى:

A	٢٠٠٠ج	B	٣٠٠٠ج	C	٤٠٠٠ج	D	لا شئ مما سبق

٤- صافى التدفق النقدي لمنشأة يساوى:

A	١٨٩٠٠ج	B	١٣٩٠٠ج	C	١٦٥٠٠ج	D	لا شئ مما سبق

٥- رصيد النقدية آخر الفترة:

A	١٦٥٠٠ج	B	١٨٩٠٠ج	C	١٨٩٠٠ج	D	لا شئ مما سبق

٦- عائد التدفق النقدي التشغيلي (مؤشر النقدية التشغيلي):

A	٪١٦١.٦٢	B	٪١٩١.٨٦	C	٪٢١٢.٣٥	D	لا شئ مما سبق

٧..نسبة صافى التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات

A	٪٦٣	B	٪٦٩.٥	C	٪٥٥.٥	D	%٧٠

٨. أن انخفاض نسبة صافى التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات تشير إلى

A	ضعف كفاءة قسم الائتمان بالمنشأة	B	زيادة قدرة قسم الائتمان على التحصيل من العملاء	C	ضعف السيولة لدى المنشأة	D	A ,C معاً

حالة رقم (٢)

فيما يلى البيانات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية لمنشأة النصر عن عام ٢٠١٩ (الأرقام بالمليون جنيه):

- بلغ صافى الربح بعد الضرائب عن عام ٢٠١٩ مبلغ ٦٢، كما بلغ مصروف الإهلاك المحمل على قائمة الدخل خلال العام ما يلى؛ إهلاك الآلات ٨ج، إهلاك السيارات ٣ج.
- تم بيع أراضي نقداً خلال عام ٢٠١٩ تكلفتها الدفترية ٢٠ج، وتحقق من عملية بيعها أرباح رأسمالية بمبلغ ٣ج.
- تم شراء سيارات بمبلغ ٢ج من شركة غبور، سدد منها ٥٠% فقط خلال عام ٢٠١٩.
- بلغت المبالغ المحصلة من زيادة رأس المال ٥٠ج، كما تقرر توزيع أرباح على المساهمين قيمتها ٨ج، منها مبلغ ٢ج لم يقم المساهمين بتحصيله خلال عام ٢٠١٩.
- بلغت الزيادة في أرصدة الأصول المتداولة غير النقدية ١٥ج، والنقص في أرصدة الالتزامات المتداولة غير النقدية ١٠ج. في ضوء ما سبق أجب عن الأتى:

١- فإن ما يدرج كتدفق نقدى استثماري خارج خلال الفترة يساوى:

A	١ مليون ج	B	٣ مليون ج	C	٢ مليون ج	D	لا شئ مما سبق

٢- فإن ما يدرج كتدفق نقدى تمويلي داخل خلال الفترة يساوى:

A	٦ مليون ج	B	٨ مليون ج	C	٥٠ مليون ج	D	لا شئ مما سبق

٣- فإن ما يدرج كتدفق نقدى استثماري داخل خلال الفترة يساوى:

A	٢٠ مليون ج	B	٢٣ مليون ج	C	٣ مليون ج	D	لا شئ مما سبق

٤- فإن ما يدرج كتدفق نقدى تمويلي خارج خلال الفترة يساوى:

A	٥٠ مليون ج	B	٨ مليون ج	C	٧ مليون ج	D	لا شئ مما سبق

٥- فإن صافى التدفق النقدي التشغيلي يساوى:

A	٤٥ مليون ج	B	٦٢ مليون ج	C	٤٩ مليون ج	D	لا شئ مما سبق

٦- .فإن عائد التدفق النقدي التشغيلي يساوى:

A	٧٢.٦٪	B	١٠٠٪	C	٧٩٪	D	لا شئ مما سبق

٧-نسبة تغطية توزيعات الأرباح

A	٥.٣ مره وان المنشأة لديها قدره كبيره على تغطية توزيعات الأرباح	B	٧.٥مره، وضعف قدره المنشأة على تغطية توزيعات الأرباح	C	٧.٥مره، وان المنشأة لديها قدره كبيره على تغطية توزيعات الأرباح	D	لا شئ مما سبق

٨- يبلغ التدفق النقدي الحر

A	٢٩	B	٦١	C	٦٢	D	لا شئ مما سبق

٩- أن زيادة نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى الالتزامات يدل على

A	قلق الدائنين والمقرضين على قدره المنشأة على الوفاء بالتزاماتها	B	طمأنه الدائنين والمقرضين على قدره المنشأة على الوفاء بالتزاماتها	C	زيادة قدره المنشأة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية لسداد التزاماتها	D	B,C معاً

حالة رقم (٣) :

فيما يلى البيانات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية لمنشأة الأمل عن عام ٢٠١٩ (الأرقام بالآلف جنيه):

- بلغ مصروف الإهلاك المحمل على قائمة الدخل خلال العام ٥٠٠ج، بلغت الفوائد ١٠٠٠، صافى المبيعات ٥١٠٠٠، بلغ صافى الربح بعد الضرائب عن عام ٢٠١٩ مبلغ ٢١٠٠.

- تم شراء مباني بمبلغ ٢٠٠٠ج سدد نصفها نقدا خلال عام ٢٠١٩، بالإضافة إلى شراء آلات ومعدات بمبلغ ١٠٠ نقداً.
- بلغت الزيادة في المدينون ١٥٠٠، الزيادة في المخزون ٧٠٠، الزيادة في أوراق الدفع ٢٥٠٠، النقص في الموردين ٢٠٠، النقص في المصروفات المستحقة ٨٠٠.
- تم سداد أقساط قروض طويلة الأجل ٢٠٠ج، وسداد قسط قرض السندات ١٠٠، وتقرر توزيع أرباح نقدية على المساهمين بمبلغ ٦٠٠.
- اذا علمت أن رصيد النقدية أول عام ٢٠١٩ بلغ ١٥٠٠ج.
- اذا علمت أن إجمالي الأصول ٣٧٠٠٠، إجمالي حقوق الملكية١٦٤٠٠، والالتزامات المتداولة ٩٩٠٠ في ضوء ما سبق اجب عن الآتي :

١.صافى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية خلال الفترة يساوى:

A	٣٢٠٠	B	٥١٠٠	C	١٩٠٠	D	(١٩٠٠)

٢.صافى التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية خلال الفترة يساوى:

A	١٧٠٠	B	(١١٠٠)	C	١٣٠٠	D	١١٠٠

٣.صافى التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية خلال الفترة يساوى:

A	٩٠٠	B	٧٠٠	C	١٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

٤.صافى التغير في النقدية خلال عام ٢٠١٩:

A	٨٠٠	B	١٠٠	C	(١٠٠)	D	١٠٠٠

٥.رصيد النقدية اخر عام ٢٠١٩ يساوى:

A	١٤٠٠	B	١٥٠٠	C	١٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

٦.فإن عائد التدفق النقدي لمنشأة (جودة الأرباح) يساوى:

A	٣٧.٢٥%	B	٩٠%	C	٤٦.٣٤%	D	١٠٠%

٧.نسبة تغطية توزيعات الأرباح

A	١.٨مره	B	١.٥مره	C	٣.٢ مره	D	٢مره

٨.يبلغ التدفق النقدي الحر

A	٢٠٠	B	(٢٠٠)	C	١٠٠	D	(١٠٠)

٩.نسبة تغطية النفقات الرأسمالية

A	٠.٥٨ مره وضعف قدره المنشأة على مقابله نفقاتها الرأسمالية	B	١ مره وان المنشأة لديها التدفقات النقدية اللازمة لمقابله نفقاتها الرأسمالية	C	١.٧٣ مره، وضعف قدره المنشأة على مقابله نفقاتها الرأسمالية	D	١.٧٣ مره، وان المنشأة لديها التدفقات النقدية اللازمة لمقابله نفقاتها الرأسمالية

١٠.نسبة صافى التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات

A	٣.٧٣٪ وتشير إلى ضعف كفاءة قسم الائتمان والتحصيل بالمنشأة	B	٣.٧٣٪ تشير إلى زيادة قدرة قسم الائتمان على التحصيل من العملاء	C	٤.١٢٪ تشير إلى ضعف كفاءة قسم الائتمان بالمنشأة	D	٤.١٢٪ تشير إلى زيادة قدرة قسم الائتمان على التحصيل من العملاء

١١.نسبة تغطية إجمالي الديون

A	١٠.٢٪، وتعد مؤشر ضعيف للائتمان	B	١٠.٢٪، وتعد مؤشر جيد للائتمان	C	٩.٢٣٪، وتعد مؤشر ضعيف للائتمان	D	٩.٢٣ ٪، وتعد مؤشر جيد للائتمان

١٢.نسبة تغطية الفوائد

A	١.٩ مره	B	٢.١ مره	C	١ مره	D	٢ مره

١٣.قدره الأصول على توليد تدفقات نقدية تشغيلية

A	%٥.٧	B	%٥.٢	C	%١٩.٤٧	D	لا شئ مما سبق

١٤.نسبة كفاية التدفق النقدي لتغطية الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

A	%١١١.٧٦	B	%١٣٥.٧	C	%٩٥	D	%١٠٠

حالة رقم (٤) :

١- إذا بلغ صافى الدخل لإحدى المنشآت عن عام ٢٠١٩ ٣٥٠٠٠٠ج، وكان إهلاك الأصول الثابتة عن العام ٥٢٠٠٠ج، وكانت الزيادة في حسابات المدينين ٥٠٠٠٠ج، والزيادة في حسابات الدائنين ٣٠٠٠٠ج، فإن صافى التدفق النقدي من أنشطة التشغيل يكون:

A	٤٢٢٠٠٠ج	B	٣٨٢٠٠٠ج	C	٢٧٨٠٠٠ج	D	٣٢٢٠٠٠ج

٢- إذا بلغ صافى الدخل لإحدى المنشآت عن عام ٢٠١٩ ٣٥٠٠٠٠ج، وكان إهلاك الأصول الثابتة عن العام ٥٢٠٠٠ج، وأرباح بيع الأصول الثابتة ٤٧٠٠٠ج وكانت الزيادة في حسابات المدينين ٥٠٠٠٠ج، والزيادة في حسابات الدائنين ٣٠٠٠٠ج، فإن صافى التدفق النقدي من أنشطة التشغيل يكون:

A	٣٣٥٠٠٠ج	B	٤١٢٠٠٠ج	C	٣٩٠٠٠٠ج	D	٤١٤٠٠٠ج

٣- إذا بلغ صافى الدخل لإحدى المنشآت عن عام ٢٠١٩ ٣٥٠٠٠٠ج، وكان إهلاك الأصول الثابتة عن العام ٥٢٠٠٠ج، وخسائر بيع الأصول الثابتة ٣٣٠٠٠ج وكانت الزيادة في حسابات المدينين ٥٠٠٠٠ج، والزيادة في حسابات الدائنين ٣٠٠٠٠ج، فإن صافى التدفق النقدي من أنشطة التشغيل يكون:

A	٢٤٥٠٠٠ج	B	٣٨٩٠٠٠ج	C	٤١٥٠٠٠	D	٤٥٥٠٠٠

٤- إذا أعلن مجلس إدارة إحدى المنشآت عن توزيعات نقدية بمبلغ ٢٦٠٠٠٠ج أثناء العام، وكانت التوزيعات المستحقة في بداية العام ٨٥٠٠٠ج وفى نهاية العام ٩٠٠٠٠ج. فإن مقدار التوزيعات المدفوعة خلال العام الحالى:

A	١٨٠٠٠٠ج	B	٤٣٥٠٠٠ج	C	٢٥٥٠٠٠	D	لا توجد إجابة صحيحة

٥- إذا قامت إحدى المنشآت خلال عام ٢٠١٩ ببيع أراضي بمبلغ ١٨٠٠٠٠ج بشيك، وشراء آلات ومعدات بمبلغ ٤١٥٠٠٠ج بشيك، وشراء استثمارات مالية في شركات أخرى بمبلغ ٦٥٠٠٠ج بشيك، وشراء بضاعة بمبلغ ٦٠٠٠٠ج نقداً، وقامت بزيادة رأس المال بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ج نقداً. فإن صافى التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار يكون:

A	٣٠٠٠٠٠ج	B	٢٠٠٠٠٠ج	C	١٤٠٠٠٠ج	D	لا توجد إجابة صحيحة

٦- إذا قامت إحدى المنشآت خلال عام ٢٠١٩ بزيادة رأس المال بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ج نقداً، وسددت توزيعات أرباح بمبلغ ٣٥٠٠٠٠ج، وحصلت على قرض من احد البنوك بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ج، وبلغت أقساط القروض المسددة خلال العام ٢٥٠٠٠٠ج، وشراء استثمارات في شركات أخرى بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ج بشيك. فإن صافى التدفق النقدي من أنشطة التمويل خلال عام ٢٠١٧ يكون:

A	٢٥٠٠٠٠ج	B	٦٥٠٠٠٠ج	C	٥٠٠٠٠٠ج	D	لا توجد إجابة صحيحة

٧- إذا بلغ صافى دخل إحدى المنشآت خلال عام ٢٠١٩ ٣٠٠٠ج، وزادت أرصدة المدينين والمخزون والدائنين خلال العام بمبلغ ١٢٠٠ج، ١١٠٠ج، ١٣٠٠ج على التوالي. وبلغ الإهلاك السنوي ٢١٠٠ج. فإن صافى التدفق النقدي من أنشطة التشغيل يكون:

A	٤١٠٠ج	B	٦١٠٠ج	C	١٩٠٠ج	D	لا توجد إجابة صحيحة

٨- إذا قامت إحدى المنشآت خلال عام ٢٠١٩ ببيع أراضي بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ج نقداً، وإنشاء مباني جديدة تكلفت ٥٠٠٠٠٠ج سددت نقدً، وشراء أثاث بمبلغ ١٠٠٠٠٠ج وتم الاتفاق على سداد قيمته خلال عام ٢٠١٨، كما قامت بتحويل مبلغ ١٥٠٠٠٠ج من مشروعات تحت التنفيذ إلى حساب الآلات والمعدات. في ضوء ما سبق فإن صافى التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار عن عام ٢٠١٧ يكون:

A	(٤٠٠٠٠٠ج)	B	(٥٠٠٠٠٠ج)	C	٢٥٠٠٠٠ج	D	لا توجد إجابة صحيحة

٩- إذا قامت إحدى المنشآت بزيادة رأس مالها خلال عام ٢٠١٩ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ج نقدأ، وحصلت على قروض خلال نفس العام بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ج، كما بلغت أقساط القروض التي قامت بسدادها خلال العام ٢٠٠٠٠٠ج، وبلغت التوزيعات النقدية على المساهمين خلال العام ٣٠٠٠٠٠ج. في ضوء ما سبق فإن صافى التدفق النقدي من أنشطة التمويل يكون:

A	(١١٠٠٠٠٠ج)	B	١١٠٠٠٠٠ج	C	١٣٠٠٠٠٠ج	D	لا توجد إجابة صحيحة

١٠- إذا بلغ رصيد القروض الممنوحة للغير في بداية العام ٨٠٠٠٠٠ج وفى نهاية العام ١٠٤٠٠٠٠ج، وبلغ المحصل من أقساط هذه القروض التي سبق منحها للغير خلال ١٦٠٠٠٠ج. فإن القروض الممنوحة للغير خلال العام تكون:

A	٢٠٠٠٠٠ج	B	٤٠٠٠٠٠ج	C	٥٦٠٠٠٠ج	D	لا توجد إجابة صحيحة

١١- إذا بلغ رصيد الأراضي في بداية العام ٣٢٠٠٠٠ج وفى نهاية العام ٣٥٠٠٠٠ج. وبلغت تكلفة الأراضي المشتراه خلال العام ٦٠٠٠٠ج، علما

بأن هناك أرباح رأسمالية من بيع الأراضي بلغت ١٠٠٠٠ج. في ضوء ما سبق فإن المحصل من بيع الأراضي خلال العام تكون:

A	٤٠٠٠٠	B	٣٠٠٠٠ج	C	٢٠٠٠٠ج	D	لا توجد إجابة صحيحة

١٢- فيما يلى بعض البيانات عن عام ٢٠١٩: إيراد المبيعات ٢٠٠٠٠ج، إجمالي المصروفات ١٢٠٠٠ج (متضمنة إهلاك ٢٠٠٠ج)، صافى الربح بعد الضرائب ٦٥٠٠ج. وقد تبين أن هناك نقص في أرصدة الحسابات التالية خلال العام: حسابات المدينين ١٢٠٠ج، المخزون ١١٠٠ج، وحسابات الدائنين ١٣٠٠ج. في ضوء ما سبق يكون صافى التدفق النقدي لمنشأة خلال عام ٢٠١٩:

A	٩٥٠٠ج	B	٧٥٠٠ج	C	١١٠٠٠ج	D	لا شئ مما سبق

١٣- في ضوء العبارة السابقة رقم ٢٧ فان نسبة التدفق النقدي التشغيلي إلى المبيعات تكون

A	٥٥%	B	٣٧.٥%	C	٤٧.٥%	D	لا شئ مما سبق

١٤- فيما يلى بعض البيانات عن عام ٢٠١٩: إيراد المبيعات ٢٠٠٠٠ج، إجمالي المصروفات ١٢٠٠٠ج (متضمنة إهلاك ٢٠٠٠ج)، صافى الربح قبل الضرائب ٨٠٠٠ج، الضرائب المسددة خلال العام ١٥٠٠ج. وقد تبين أن هناك نقص في أرصدة الحسابات التالية خلال العام: حسابات المدينين ١٢٠٠ج، المخزون ١١٠٠ج، وحسابات الدائنين ١٣٠٠ج. في ضوء ما سبق يكون صافى التدفق النقدي لمنشأة خلال عام ٢٠١٩:

A	٩٥٠٠ج	B	٧٥٠٠ج	C	١١٠٠٠ج	D	لا شئ مما سبق

١٥.إذا قامت إحدى المنشآت بزيادة رأس مالها خلال عام ٢٠١٩ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ج نقداً، وحصلت على قروض خلال نفس العام بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ج، كما بلغت أقساط القروض التي قامت بسدادها خلال العام ٢٠٠٠٠٠ج، وبلغت التوزيعات النقدية على المساهمين خلال العام ٣٠٠٠٠٠ج. في ضوء ما سبق فإن صافى التدفق النقدي من أنشطة التمويل يكون:

A	(١١٠٠٠٠٠ج)	B	١١٠٠٠٠٠ج	C	١٣٠٠٠٠٠ج	D	لا شئ مما سبق

١٦.إذا قامت إحدى المنشآت خلال عام ٢٠١٩ ببيع أراضى بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ج بشيك، وإنشاء مبانى جديدة تكلفت ١٢٠٠٠٠٠ج سددت نقدا، وشراء أثاث بمبلغ ١٠٠٠٠٠ج وتم الإتفاق على سداد قيمته خلال عام ٢٠٢٠، كما قامت بشراء آلات ومعدات بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ج وقد تم سداد نصف المبلغ خلال عام ٢٠١٩ وتم تأجيل سداد النصف الأخر لمارس ٢٠١٩. في ضوء ما سبق فإن صافى التدفق النقدي من أنشطة الإستثمار عن عام ٢٠١٩ يكون:

A	(٧٠٠٠٠٠)	B	(٦٠٠٠٠٠)	C	٤٠٠٠٠٠	D	لا شئ مما سبق

١٧.إذا كان رصيد النقدية أول المدة ٥٠ ألف ج، وصافى التدفق النقدي لمنشأة موجب بـ ٤٠ الف ج، وصافى التدفق النقدي الاستثماري سالب ١٤ الف ج، وصافى التدفق النقدي التمويلي سالب بـ ١١ الف جنيه، فإن رصيد النقدية أخر الفترة يساوى:

A	٥٠ الف ج	B	٢٥ الف ج	C	٦٥ الف ج	D	لا شئ مما سبق

١٨.ذا كان رصيد الأراضي أول الفترة ١٢٠ الف جنيه، وفى آخر الفترة ١٩٠ الف جنيه، وقد قامت المنشأة خلال الفترة بشراء قطعة أرض نقداً بمبلغ ١٥٠

الف جنيه، كما باعت قطعة أرض أخرى نقداً محققة خسارة رأسمالية من عملية البيع قيمتها ٣٠ الف جنيه، فإن القيمة التي تدرج كتدفق نقدى استثماري خارج بقائمة التدفقات النقدية تساوى:

A	١٢٠ ألف جنيه	B	١٥٠ ألف جنيه	C	١٩٠ ألف جنيه	D	لا شئ مما سبق

١٩.بإستخدام البيانات الواردة في الفقرة السابقة فإن القيمة التي تدرج كتدفق نقدى استثماري داخل بقائمة التدفقات النقدية تساوى:

A	٣٠ ألف جنيه	B	٨٠ ألف جنيه	C	٥٠ ألف جنيه	D	لا شئ مما سبق

٢٠.إذا قامت إحدى المنشآت ببيع قطعة أرض نقداً، محققة ربحاً رأسمالياً قيمته ٢٠ الف جنيه علماً بأن تكلفتها الدفترية ٧٠ الف جنية، فإن القيمة التي تدرج كتدفق نقدى استثماري داخل بقائمة التدفقات النقدية تساوى:

A	٢٠ ألف جنيه	B	٥٠ ألف جنيه	C	٧٠ ألف جنيه	D	لا شئ مما سبق

٢١إذا كان رصيد القروض التي حصلت عليها المنشأة أول الفترة ٦٠ الف جنيه، وأخر الفترة ٤٠ الف جنيه، والقروض الجديدة التي حصلت عليها المنشأة خلال الفترة ٢٥ الف جنيه. فإن أقساط القروض المسددة خلال الفترة تساوى:

A	٢٥ ألف جنيه	B	٤٥ ألف جنيه	C	٢٠ ألف جنيه	D	لا شئ مما سبق

٢٢إذا كان رصيد الاحتياطيات والأرباح المحتجزة أول الفترة ٩٠ الف، وفى آخر الفترة ١٢٠ الف وقد حققت المنشأة خلال الفترة صافى ربح بعد الضرائب ٥٠ الف جنيه، وقامت بتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين بقيمة تساوى:

A	٢٠ ألف جنيه	B	٣٠ ألف جنيه	C	٥٠ ألف جنيه	D	لا شئ مما سبق

٢٣.في ضوء العبارة السابقة اذا علمت أن صافى التدفق النقدي التشغيلي يبلغ ٤٠٠٠٠ج ، فان نسبة تغطية توزيعات الأرباح تكون

A	%٨٠	B	%١٣٣.٣٣	C	%٢٠٠	D	لا شئ مما سبق

٢٤.اذا بلغ صافى التدفق النقدي التشغيلي ٤٠٠٠٠ج، وتم شراء أصول ثابتة بمبلغ ٥٠٠٠٠ج سدد ٥٠% منها نقدا، كما تم بيع أصول بمبلغ ٣٠٠٠٠ج، وبلغت توزيعات الأرباح ١٥٠٠٠ج لم يحصل من قيمتها مبلغ ٣٠٠٠ج خلال هذا العام في ضوء ذلك فان التدفق النقدي الحر يبلغ

A	٥٠٠٠	B	٨٠٠٠	C	٣٣٠٠٠	D	٣٠٠٠٠

الفصل الخامس
التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

الفصل الخامس
التنبؤ بالفشل المالي في المنشآت

أولاً : **الأهداف التعليمية** :

بعد الانتهاء من هذا الفصل يجب أن يكون الطالب قادراً على :

١.التعرف على الفرق بين مفهوم الفشل المالي، والتعثر المالي .
٢.تحديد مؤشرات الشك باستمرارية المنشأة .
٣.التعرف على أسباب الفشل المالي .
٤.تحديد مراحل الفشل المالي .
٥.معرفة مظاهر الفشل المالي .
٦.التعرف على أهمية التنبؤ بالفشل المالي.
٧. فهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي .

ثانياً : **عناصر الفصل** :

مقدمة.
٥/١ مفهوم الفشل المالي، والتعثر المالي.
٥/٢ مؤشرات الشك باستمرارية المنشأة .
٥/٣. أسباب الفشل المالي .
٥/٤ مراحل الفشل المالي .
٥/٥. مظاهر الفشل المالي .
٥/٦ أهمية التنبؤ بالفشل المالي .
٥/٧ النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي.
٥/٨ خلاصة الفصل الخامس .
٥/٩ حالات عملية .

مقدمة :

يعتبر الفشل المالي ظاهرة تواجه كافة المنشآت وذلك لأنها تعمل في ظروف محيطة بمخاطر كثيرة ومتنوعة تهدد وجودها وتزيد من احتمالات تعرضها للفشل ، مما ينتج عنه آثاراً سلبية على مستوى المنشأة والمستثمرين والاقتصاد القومي والمجتمع ككل. ويعني الفشل المالى عدم قدرة الموارد المالية المتاحة للمنشأة على الإبقاء بمتطلبات استمرارية نشاط المنشأة، وتنبع أهمية التنبؤ بالفشل المالي من إهتمام العديد من الاطراف ذات العلاقة مع المنشأة سواء كانت داخلية أو خارجية قبل حدوثه لمساعدتهم على إتخاذ القرارات التصحيحية في الوقت المناسب، وأن مستقبل المنشآت واستمرارها يعتمد على الوضع المالي لها والتنبؤ به لتلافي الكثير من المشاكل المالية في المستقبل، وتكمن أهمية التنبؤ بالفشل المالي في أن عدم حصول مستخدمى القوائم المالية على تحذيرات مبكرة حول احتمال التعثر أو الفشل أو الإفلاس يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة ومن ثم تحملهم لتكلفة مرتفعة نتيجة القرارات الخاطئة، وأن فشل وإفلاس عدد من المنشآت العالمية الضخمة بصورة فجائية أدي إلى حدوث أزمة مالية علي مستوى العالم، ولذلك يتعين التعرف على وسبلة الإنذار المبكر باحتمال تعرض المنشآت والبنوك للفشل مستقبلاً.

يعد تعثر المنشآت من اهم التحديات التي تواجه الإدارة والذي يؤثر بدوره على فرض الاستمرارية لتلك المنشآت ، لذلك يجب على المنشآت أن تتنبه للتعثر المالي وتحاول التعرف عليه قبل أن تدخل المنشأة في مرحلة الفشل والتصفية وخروجها من سوق المنافسة بشكل نهائي، والجدير بالذكر أن الإدارات المالية والتنفيذية تمتلك معلومات مفيدة عن نسب ومؤشرات مالية تعمل كمؤشر إنذار تساعد الإدارات في عمليات اتخاذ القرار المناسب لحماية المساهمين و أصحاب المصالح. وتكمن أهمية التعرف على مؤشرات التعثر وما لها من دور هام في عمليات انقاد المنشآت والتسهيل على الإدارة عمليات اتخاذ القرارات الكفيلة لمنع الوصول لحالات الفشل التام و منع المنشآت

الناجحة من التورط باستثمارات فيها مخاطر محتملة ، و حماية المستثمرين من تكبد خسائر مالية هم في غنى عنها.

كما يعد التعرف على مؤشرات التعثر المالي أيضاً حجر الارتكاز في ضمان تحقيق اهم أهداف المنشأة لها وهي البقاء والنمو والاستمرارية التي تتعلق بالوضع المالي للمنشأة وتحقيقها للأرباح ومدى قدرتها على مواجهة الأزمات المستقبلية وتخطي هذه الأزمات، وكذلك فهي تدل على قدرة المنشأة على الاحتفاظ بالسيولة اللازمة والتي تتناسب مع التزاماتها.

هذا ويعد موضوع التنبؤ بتعثر المنشآت من الموضوعات التي نالت اهتمام الباحثين و المديرين والمحللين والماليين وغيرهم من أصحاب المصالح، لما له من أهمية في الحد من التعثر وأثاره السلبية على المنشآت والمستثمرين وعلى الاقتصاد ككل، وبسبب ما يشهده الاقتصاد من حالات تعثر وفشل منشآت كبيرة، بدأ الاهتمام في موضوع التنبؤ بتعثر المنشآت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، وازداد اهتمام الباحثين بالتنبؤ به في مطلع الستينيات من القرن الماضي على يد بعض الباحثين مثل Beaverو وغيرهم من الباحثين، و برزت العديد من أساليب التنبؤ بالتعثر و الفشل المالي مثل نموذجAltman و نموذج Beaver و نموذج Sherrod وغيرها من النماذج.

هذا ويهدف هذا الفصل إلى التعريف بمفاهيم وعوامل ومراحل وأسباب التعثر ومراحل التعثر وأسباب التعثر منها أسبابه الداخلية والخارجية ومظاهره، وبالإضافة إلى تعريف مفهوم الفشل المالي وأسبابه الداخلية والخارجية ومظاهره، وبيان الفرق بين التعثر والفشل المالي ، مع إلقاء الضوء على أهمية التنبؤ بالتعثر وطرق التنبؤ بالتعثر المالي والنماذج المستخدمة للتنبؤ بالتعثر.

١/٥. **مفهوم الفشل المالي والتعثر المالي** :

أما التعثر المالي فهو المرحلة الزمنية الأولى التي تمر بها المنشأة، وهي أولى مراحل الفشل، ومن الممكن اعتبار التعثر بانه حالة المنشأة في مرحلة معينة قبل حدوث الفشل، بمعنى أن المنشأة في هذه المرحلة تكون غير قادرة على سداد ديونها بكفاءة بالرغم من امتلاكها

الأصول الثابتة التي يصعب تحويلها إلى سيولة لتتمكن من سداد ديونها، و تكمن مشكلتها في النقص الحاد بالسيولة وبالتالي عجزها عن سداد ديونها قصيرة الأجل، و يعد التعثر المالي مجموعة من الأعمال والممارسات المتراكمة التي ترجع إلى مجموعة من العوامل والأسباب التي تتفاعل مع بعضها لتشكل – بمرور الوقت – أزمة كبيرة، وتقلل من مقدرة المنشأة على سداد ديونها وتغطية التزاماتها القائمة والحصول على تسهيلات والتزامات مالية جديدة.

يعرف الفشل المالي بأنه عدم قدرة المنشأة على الإستمرار في العمل بالسوق وتقديم منتجاتها إلى المستهلكين، وعرفه البعض بأنه توقف أنشطة المنشأة بسبب التعثر أو بسبب دعوي قضائية تنتهي لصالح الدائنين.

كما يقصد بالفشل المالي انعدام قدرة الموارد المالية المتاحة للمنشأة على الوفاء بمتطلبات الاستمرارية في نشاطها، ويقصد به أيضاً يقصد بالفشل المالي المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس وتعرض المنشأة إلى اضطرابات مالية خطيرة فتكون غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير .

٢/٥ مؤشرات الشك بأستمرارية المنشأة :

حدد المعيار الدولى للمراجعة رقم IAS570 والخاص بفرض استمرارية المنشآت بعض المؤشرات التي تشير إلى ضعف استمرارية المنشأة وتنقسم تلك المؤشرات إلى مؤشرات مالية، ومؤشرات تشغيلية، ومؤشرات اخري. وفيما يلي امثلة حول تلك المؤشرات:

١/٢/٥. المؤشرات المالية، وتتمثل فيما يلي :

١- زيادة الالتزامات المتداولة على الأصول المتداولة.
٢- عدم إمكانية سداد القروض طويلة الأجل أو جدولتها، أو الاعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل.

٣- ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي.
٤- تأخير سداد توزيعات الأرباح أو توقفها.
٥- عدم القدرة على سداد استحقاقات الدائنين في موعدها.
٦- الصعوبات في تطبيق شروط اتفاقيات القروض.
٧- عدم القدرة على تمويل مشاريع تطوير منتجات جديدة أو استثمارات ضرورية أخرى.

٢/٢/٥: **المؤشرات التشغيلية** ، **وتتمثل فيما يلي** :

١- فقد مجموعة مميزة من المديرين دون تعويضهم .
٢- فقدان سوق رئيسي أو حق امتياز أو ترخيص أو مورد رئيسي.
٣- مشاكل عمالية أو نقص في الأصول الهامة.

٣/٢/٥ : **مؤشرات أخرى** ، **وتتمثل فيما يلي** :

١- عدم تطبيق متطلبات سوق رأس المال أو متطلبات قانونية أخرى.
٢- دعاوي قضائية ضد المنشأة يمكن أن تنشأ عنها أحكام تعويضات لا يمكن الوفاء بها.
٣- تغير في التشريعات أو السياسات الحكومية.

٣/٥.أسباب الفشل المالي :

تتمثل أسباب الفشل المالي في مجموعتين من الأسباب هما أسباب داخلية تنبع من داخل المنشأة وأخرى خارجية تنبع من البيئة الخارجية التي تعمل من خلالها المنشأة، ويمكن عرض تلك الأسباب على النحو التالي :

١/٣/٥. الأسباب الداخلية :

تتمثل الأسباب الداخلية في نقاط الضعف التي تتبع من البيئة الداخلية للمنشأة وقد ترتبط بنواحي فنية، وأخرى إدارية وتسويقية ومالية، وتتضمن هذه الأسباب ما يلي:

أسباب تشغيلية: تتعلق بالقصور في أنظمة وآليات العمل والتشغيل داخل المنشأة متمثلة في استخدام أدوات وتطبيقات غير ملائمة ولا تتناسب مع احتياجات السوق الحالية والتغيرات المستمرة في البيئة المحيطة.

أسباب إدارية: حيث تظهر المشاكل الإدارية كمسبب رئيسي للفشل المالي، عندما يتولى إدارة المنشأة فريق إدارة غير مؤهل وغير قادر على تسيير أمورها بالصورة الملائمة.

أسباب تسويقية: تتمثل في عدم قدرة المنشأة على تسويق منتجاتها أو خدماتها وقد يرجع ذلك لصغر حجم السوق أو زيادة حدة المنافسة محليا وعالميا وغياب الأفراد المؤهلين والقادرين على تسويق منتجات وخدمات المنشأة وتعتبر المشاكل التسويقية من اهم أسباب فشل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الدول النامية.

أسباب مالية: ترتبط الأسباب المالية للفشل في المقام الأول بالقصور في الهيكل التمويلي للمنشأة ممثلة في عدم قدرتها على تحقيق التوازن المناسب بين أموال الملكية وأموال الاقتراض.

ويتضح مما سبق أن الأسباب الداخلية للفشل المالي ترتبط في المقام الأول بعدم كفاءة إدارة المنشأة وعدم قدرتها على القيام بوظائفها المختلفة بالشكل الأمثل.

٢/٣/٥. **الأسباب الخارجية** :

تنبع هذه الأسباب من البيئة الخارجية التي تعمل من خلالها المنشأة وقد ترتبط بالظروف الاقتصادية أو السياسية للدولة ويمكن عرضها على النحو التالي:

الأسباب الاقتصادية :

ترتبط الأسباب الاقتصادية بالتغيرات المحتمل حدوثها في الظروف الاقتصادية المحيطة بالمنشأة ومنها على سبيل المثال ما يرتبط باتفاقيات تحرير التجارة الخارجية، وتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية.

الأسباب السياسية :

ترتبط الأسباب السياسية بالتغيرات المحتمل حدوثها في الظروف السياسية المحيطة بالمنشأة ومنها على سبيل المثال التدخل الحكومي في سياسات التسعير وارتفاع معدلات الأجور والمرتبات وارتفاع تكاليف التأمينات والمعاشات.

٤/٥: **مراحل الفشل المالي:**

تشمل مراحل الفشل المالي المراحل التالية:

١/٤/٥. **مرحلة الحضانة** :

تمثل مرحلة الحضانة المرحلة الأولى من مراحل الفشل المالي، ومما لاشك فيه أن المنشأة لاتتدهور فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما يكون هناك عدداً من المؤشرات السلبية التي قد تظهر ويمكن معالجتها من قبل الإدارة منها، زيادة التكاليف غير المباشرة ، تزايد المنافسة، نقص التسهيلات الائتمانية، وتزايد الأعباء وضعف رأس المال العامل، وانخفاض معدل دوران الأصول، وتقادم طرق الإنتاج.

٢/٤/٥: مرحلة الفشل الاقتصادي :

يقصد بها فشل المنشآت في تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة بحيث تحقق المنشآت عائدا على الاستثمار اقل من متوسط التكلفة المرجحة للأموال المستثمرة فيها

٣/٤/٥: مرحلة الفشل المالي :

تتمثل في ضعف قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتغطية الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل، وتأخذ هذه المرحلة مظهران:

أ. **العسر المالي الفني** أو ما يسمى التعثر: ويعبر عن وجود مشكلة حادة في السيولة لا يمكن معالجتها دون اللجوء إلى إعادة هيكلة شاملة.

ب. العسر **المالي الحقيقي:** ويقصد به عدم قدرة المنشأة على ممارسة سياساتها الاستراتيجية الطبيعية أو الاعتيادية في الحصول على السيولة المطلوبة وهنا تحتاج المنشأة إلى تعديل السياسات وفرض العديد من الإجراءات لتخطى هذه المرحلة وتكمن الصعوبة في هذه المرحلة بالحصول على التمويل اللازم وتكون فرصة استمرار المنشأة اقل من المرحلة الأولى.

٤/٤/٥ : مرحلة الفشل القانوني :

هى المرحلة التي لا تستطيع فيها المنشأة التحكم بالفشل الأمر الذى يتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإعلان الإفلاس تمهيدا لتصفيتها.

٥/٤/٥ : مرحلة إعلان الإفلاس والتصفية :

هى المرحلة التي لا تستطيع فيها المنشأة سداد ديونها ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائيا لتسهيل وإعادة تنظيم الأعمال ونقل بعض أو كل أصولها للدائنين.

٥/٥ : **مظاهر الفشل المالي** :

تتمثل مظاهر الفشل المالي للمنشأة فيما يلي:

١. الاختلال في الهيكل المالي .
٢. تدني الربحية وتدهورها خلال فترات مالية متتالية .
٣. عدم قدرة بعض المنشآت على مسايرة التطور التكنولوجي واتباع الوسائل التقليدية في إنجاز مهامها
٤. ضعف الرقابة على رأس المال العامل ، مما يؤدى إلى ارتفاع مستمر فى حجم الديون وإعادة جدولتها.
٥. ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة المنشأة وعدم ملاءمة الهيكل التنظيمي.
٦. إخفاق المنشأة في التعرف على الأنشطة المربحة، والتأخير في دفع المستحقات
٧. انخفاض المبيعات وتزايد المنافسة مع المنتجات المستوردة أو المنتجة محلياً.
٨. التأخير في إعداد الحسابات الختامية وضعف الإفصاح .
٩. التوسع غير المربح في الطاقة الإنتاجية للمنشأة .
١٠. العجز في السيولة والناتج عن نقص التدفقات النقدية الداخلة والناتجة من :

أ. الاضطرار إلى طلبات التأجيل وجدولة الديون لأكثر من مرة .
ب. عدم الانتظام في العملية الإنتاجية .
ج. انخفاض معدلات التحصيل وارتفاع نسبة الديون المعدومة، والتغيير المتكرر في إدارة المنشأة
د. ضعف كفاءة إدارة المنشأة، ورفع قضايا مالية عليها وزيادة الفجوة بين مجمل الربح وصافي الربح بسبب زيادة المصاريف المتنوعة.

هـ. عجز المنشأة عن سداد الأقساط في تواريخ استحقاقها. .

٦/٥ : أهمية التنبؤ بالفشل المالي :

يعد التنبؤ بالفشل المالي في الوقت المناسب ضرورياً لما له من مزايا إيجابية ، حيث يُمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته في مراحله المبكرة وتجنب الوصول إلى الإفلاس والتصفية ، وتتبع أهمية التنبؤ بالفشل من اهتمام العديد من الجهات بها، حيث يمثل التنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة للجهات الآتية:

١. **الإدارة:** يفيد التنبؤ بالفشل المالي في التعرف على مؤشرات الفشل والتعامل مع أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ المنشأة في الوقت المناسب.

٢..**المقرضين:** يفيد التنبؤ بالفشل المالي في تقييم نجاح المنشآت التي يقومون بإقراضها والإطمئنان على سلامة استرداد أموالهم لتلك المنشآت.

٣.**المستثمرون:** يهتم المستثمرون بالتنبؤ بالفشل المالي من أجل إتخاذ قراراتهم الاستثمارية المختلفة، والمفاضلة بين البدائل المتاحة، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية.

٤.**البنوك:** تهتم البنوك بالتنبؤ بالفشل المالي لما يترتب عليه من آثار في كل من قروضها القائمة وتلك التي قيد الدراسة وأسعارها شروطها، وإمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشاكل القائمة.

٥. **مراجعو الحسابات**: يرجع اهتمام مراجعو الحسابات بالتنبؤ بالفشل المالي من مسؤوليتهم في مراجعة القوائم المالية لتلك المنشآت والذي ينعكس في دورهم فيما يتعلق بتقييم مدي ملائمة فرض استمرارية المنشأة.

٦.**الجهات الحكومية**:يعد التنبؤ بالفشل المالي هاماً بالنسبة للجهات الحكومية لكي تتمكن من أداء وظيفتها الرقابية على المنشآت العاملة في الاقتصاد حرصاً على سلامته.

٧.**العـــاملون بالشـــركة:** يهتم العاملون بالشركة بالفشل المالي من أجل أشعارهم بالأمن والرضا الوظيفي وتقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد الخدمة التي يمكن للمنشأة أن تقدمها لهم .

هذا ويمكن القول أن أهمية الفشل المالي تعد بمثابة الإنذار المبكر عن المشاكل المالية التي تعاني منها المنشأة والتي لابد من تداركها قبل فوات الأوان ، وهي تعتبر أداة هامة تساعد متخذي القرارات في قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية بشكل مناسب وسليم، وتخفض درجة عدم التأكد، وتعمل على تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بالمستقبل ، وتساعد في تجنب حالات تعثر المنشآت ووصولها إلى مرحلة الفشل.

ويعتمد التحليل المالي بشكل أساسي على الخبرة، وحكم المحلل المالي، حيث يواجه التحليل النسبي صعوبات متعددة، منها عدم وجود قواعد نهائية للحكم. وفي كثير من الحالات، تعطي النسب المالية مؤشرات متضاربة، فمن الممكن أن يكون تفسير نسبة مالية واحدة متناقضاً مع نسبة مالية أخرى، كارتفاع نسب الربحية، وانخفاض نسب السيولة، بمعنى أن التحليل المالي لم يعطي الصورة الحقيقية للمنشأة، في الوقت الذي تظهر فيه إحدى نسب السيولة أن هناك إعساراً مالياً قد يحدث. أن العدد الكبير للنسب المالية المستخدمة، والصعوبات في تفسير مجموعة من تلك النسب، دفع العديد من الباحثين والمحللين الماليين إلى السؤال: "هل هناك مؤشرات أو قيم محددة يمكن حسابها للحكم على سلامة المركز المالي للمنشأة، ويستطيع المحلل أن يعتمد عليها في إصدار حكمه.

لذلك فقد اعتمد التحليل لأغراض التنبؤ بالفشل المالي على استخدام النماذج الكمية من النسب ومؤشرات مالية، لمعرفة أرصدة معينة أو نتائج محددة ومقارنتها مع نسب معيارية وقيم فاصلة، وذلك كمؤشر على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجهها المنشآت. ولعل عدم توافق قرارات الاستثمار مع قرارات التمويل، يؤدي إلى فجوة بين الإيرادات ونفقات التمويل، بالشكل الذى يزيد من احتمالات الفشل المالي عندما يصعب مواجهة هذه النفقات. وعادة ما

تكون البداية مع عدم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها، ولاحقاً تتوقف المنشأة عن سداد فوائد القروض والسندات وتوزيعات الأرباح للمساهمين.

٧/٥: النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي :

تعكس مؤشرات الجدارة الائتمانية جودة الأداء المالي للمنشأة أما مؤشرات الإفلاس فتعكس قدره المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وقدرتها على التنبؤ بالوضع المستقبلي لها ، من خلال قدرتها على الاستمرار أو تصفيتها، ويتم استخدام مؤشرات الجدارة الائتمانية والإفلاس، لتقييم الوضع المالي للمنشأة، وقياس مدى قدرتها على تنمية مواردها. وقد تم إنشاء هذه المؤشرات مع نماذج رياضية وإحصائية، لبيان مدى تطور الوضع المالي وتحليل الأداء في المستقبل القريب.

وقد ازداد الاهتمام بتطوير نماذج رياضية قادرة على التنبؤ بفشل المنشآت، وذلك للتوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر قدرة على التنبؤ بالمنشآت التي يمكن أن تكون "في خطر" (خطر الفشل المالي أو في خاصة إلى إعادة الهيكلة).مما يؤثر على مقدره المنشأة على البقاء والاستمرار مستقبلاً.

وفى ذات السياق أجريت العديد من الدراسات والبحوث بهدف اكتشاف النماذج الاكثر ملائمة للتنبؤ بالفشل المالي. ويمكن تقسيم هذه النماذج إلى فئتين :تتمثل الفئة الأولى في النماذج التي تعتمد على نسبة مالية واحدة للتنبؤ بالفشل المالي.، اما الفئة الثانية فهى النماذج التي تعتمد على الأوزان الترجيحية لمجموعة من النسب المالية.

وتعتبر الدراسة المعدة في عام ١٩٦٧من قبل (Beaver)، ويليها دراسة (Altman) في عام ١٩٦٨، المحركان الرئيسيان لعدد من الدراسات اللاحقة. وقد ظهرت أولى محاولات تطوير نموذج إحصائي للتنبؤ بالفشل المالي في عام ١٩٦٤ أعده (Tamari)، والتي تعتبر من الدراسات الرائدة في هذا المجال.

وبهدف تعميم الفائدة وإتاحة المجال أمام إمكانية تطبيق هذه النماذج من قبل المحللين الماليين، فإنه يتم الاقتصار في هذا الفصل على عدد من النماذج الأكثر شيوعاً، والتي أثبت قدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي، وفيما يلي استعراض لأهم هذه النماذج :

١/٧/٥. **نموذج التمان** (Altman) **للتنبؤ بافلاس المنشآت**(Z–Score):

لقد جرى تعريف مفهوم (Z) وتحديد عدد النقاط في عام ١٩٦٨ من قبل أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك (Edward Altman)، باستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل المنشآت الأمريكية. حيث قام الباحث باستخدام عينة صغيرة مؤلفة من (٦٦) منشأة صناعية مدرجة في السوق المالي، (٣٣) منشأة فاشلة وأخرى غير فاشلة مماثلة لها من حيث نوع الصناعة وحجم الأصول (تم استثناء المنشآت التي يقل مجموع أصولها عن مليون دولار أمريكي)، وللتأكد من دقة تصنيف المنشآت تم استخدام تحليل التصنيف (Classification Analysis) بدقة بلغت في العام الأول ٩٤% و٩٧% للمنشآت الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي، الا أن درجة الدقة تراجعت في السنة الثانية التي سبقت الإفلاس، حيث انخفضت إلى ٧٢% و٩٤% للمنشآت الفاشلة وغير الفاشلة على التوالي. وقد أخذ النموذج بعين الاعتبار (٢٢) نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه المنشآت خلال الفترة من (١٩٦٤ – ١٩٦٥)، تم تصنيفها إلى خمس فئات، وهي: السيولة، والربحية، والرفع المالي، والقدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، والنشاط، وقد وقع الاختيار على أفضل خمس نسب للتنبؤ بالفشل المالي، ليظهر النموذج كمايلي :

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + .6X_4 + .999X_5$$

حيث أن :

X_1 = رأس المال العامل / إجمالي الأصول.

حيث أن رأس المال العامل = الأصول المتداولة ÷ الالتزامات المتداولة

وتعبر هذه النسبة عن صافى الأصول المتداولة المتبقية بعد سداد الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الأصول

X_2 = الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول

حيث أن الأرباح المحتجزة = إجمالي حقوق الملكية – رأس المال

تعبر هذه النسبة عن الأرباح المتراكمة عبر الزمن إلى إجمالي الأصول

X_3= الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

تعبر هذه النسبة عن إنتاجية الأصول بعد استبعاد اثر الفوائد والضرائب

X_4= القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات.

تقيس هذه النسبة الرافعة المالية للمنشأة

X_5 = صافي المبيعات / إجمالي الأصول

وتعبر هذه النسبة عن مدى مقدرة الأصول على توليد مبيعات المنشأة

وكلما ارتفعت قيمة (Z)، فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للمنشأة، بينما تدل القيمة المتدنية على احتمال الفشل المالي. وبموجب هذا النموذج يمكن تصنيف المنشآت محل الدراسة إلى ثلاث فئات وفقاً لقدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات هي:

١. **الاحتمال الأول** : إذا كانت قيمة (Z) للمنشأة (٢.٩٩) فأكبر، يشير ذلك إلى سلامة المركز المالي للمنشأة وقدرتها على البقاء والاستمرار في نشاطها، واحتمال الإفلاس مستبعد لها .

٢. **الاحتمال الثاني** : إذا كانت قيمة (Z) للمنشأة تتراوح بين ١.٨١ – ٢.٩٩ أي أكبر من (١.٨١)، وأقل من (٢.٩٩). ويطلق عليها المنطقة الرمادية ، يشير ذلك إلى أن المنشأة قد تتعرض أو لا تتعرض للإفلاس في المستقبل ويحتاج ذلك إلى مزيد من الدراسة والتحليل

٣. **الاحتمال الثالث** : إذا كانت قيمة (Z) للمنشأة (١.٨١) فاقل، يشير ذلك إلى سوء حالة المركز المالي لها وتكون المنشأة مهددة بخطر الفشل المالي ومن المحتمل إفلاسها.، واحتمال الإفلاس لها مؤكد.

مثال (**١**) إليك البيانات التالية المتعلقة بمنشأة الشروق الصناعية

قائمة المركز المالي في ٢٠١٩/١٢/٣١

بيان	٢٠١٩
نقدية	٢٠٠٠٠٠
مدينون	١٠٠٠٠٠
مخزون	١٠٠٠٠٠
عقارات	٢٠٠٠٠٠
اثاث	١٢٠٠٠٠
سيارات	١٣٠٠٠٠
استثمارات طويلة الأجل	٥٠٠٠٠
إجمالي الأصول	**٩٠٠٠٠٠**
دائنون	٦٥٠٠٠
بنك سحب على المكشوف	٣٥٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٧٠٠٠٠
رأس المال	٦٨٠٠٠٠
ارباح محتجزة	٥٠٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات	**٩٠٠٠٠٠**

اذا علمت ما يلي في ٢٠١٩/١٢/٣١

١.صافى الدخل ٦٥٠٠٠ج
٢.قيمة الفوائد ٥٠٠٠والضرائب ١٠٠٠٠ج
٣. عدد الأسهم ٢٠٠٠ سهم والقيمة السوقية للسهم ٤٠٠ج
٤. صافى المبيعات ١٨٠٠٠٠٠ج

المطلوب :

١. تحديد احتمال فشل أو نجاح المنشأة وفقا لنموذج التمان في ٢٠١٩/١٢/٣١

٢. اذا تقدمت هذه المنشأة لبنك مصر للحصول على قرض بمبلغ ٤ مليون جنيه فهل يوافق البنك على منح القرض لهذه المنشأة ؟

١. **حساب درجة Z عن سنة ٢٠١٩ باستخدام نموذج التمان**

- الأصول المتداولة = نقدية ٢٠٠٠٠٠+مدينون ١٠٠٠٠٠+ مخزون ١٠٠٠٠٠= ٤٠٠٠٠٠

- الالتزامات المتداولة = دائنون ٦٥٠٠٠+ بنك سحب على المكشوف ٣٥٠٠٠ = ١٠٠٠٠٠

- رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة =

= ٤٠٠٠٠٠ – ١٠٠٠٠٠= ٣٠٠٠٠٠

X_1 **= رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول = ٣٠٠٠٠٠ ÷ ٩٠٠٠٠٠ = .٣٣٣**

X_2**= الأرباح المحتجزة ÷ إجمالي الأصول = ٥٠٠٠٠ ÷ ٩٠٠٠٠٠ = .٠٥٦**

الأرباح قبل الفوائد والضرائب = الأرباح بعد الفوائد والضرائب+ الفوائد +الضرائب

= ٦٥٠٠٠+ ٥٠٠٠+ ١٠٠٠٠ = ٨٠٠٠٠

X_3**= الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول = ٨٠٠٠٠ ÷ ٩٠٠٠٠٠ = .٠٨٩**

القيمة السوقية للاسهم = عدد الأسهم ٢٠٠٠ سهم × القيمة السوقية للسهم ٤٠٠= ٨٠٠٠٠٠

إجمالي الالتزامات = الالتزامات المتداولة + الالتزامات غير المتداولة(قروض طويلة الأجل)

= ١٠٠٠٠٠ + ٧٠٠٠٠ = ١٧٠٠٠٠

X_4**= القيمة السوقية لحقوق المساهمين ÷ إجمالي الالتزامات = ٨٠٠٠٠٠÷ ١٧٠٠٠٠ = ٤.٧١**

X_5**= صافى المبيعات ÷ إجمالي الأصول = ١٨٠٠٠٠٠ ÷ ٩٠٠٠٠٠ = ٢**

يتم التعويض عن الخمس نسب السابقة عن عام ٢٠١٩ في نموذج المعدل للتنبؤ بإفلاس المنشأة

$$Z = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + .6X_4 + .999X_5$$

$= (1.2\times0.333) + (1.4\times0.56 + (3.3\times0.089) + (.6\times4.70) + (.999\times2)$

$Z= 5.59$

التعليق: بما أن قيمة Z تبلغ ٥.٥٩ أي اكبر من ٢.٩ ، فالمنشأة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس

ثانيا : هل يمنح بنك مصر القرض للمنشأة أم لا ؟

نعم يمنح بنك مصر القرض للمنشأة الذى تبلغ قيمته ٤ مليون جنيه لان قيمة Z اكبر من ٢.٩ فإنها غير مهدده بالإفلاس وقادره على الوفاء بالتزاماتها.

٢/٧/٥: نموذج التمان (Altman) المعدل للتنبؤ بإفلاس المنشآت :

نظرا للصعوبات التي واجهت المحللون الماليون والمتمثلة في عدم إمكانية تطبيق النموذج بصيغته الأصلية على المنشآت غير المدرجة في بورصة الأوراق المالية، بسبب صعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين والتي تتطلب بيانات عن القيمة السوقية للسهم. لذلك قام (Altman) في عام ١٩٧٧ بتطوير نموذج Zeta (وهو ما يعرف بالجيل الثاني) للمنشآت في القطاع الخاص، وذلك بإجراء الدراسة على عينة من (٥٣) منشأة فاشلة و(٥٨) منشأة ناجحة خلال الفترة من (١٩٦٩ – ١٩٧٥)، إذ قام باستخدام طريقتان لهذه الغاية هما طريقة التحليل التمييزي الخطي وطريقة التحليل التمييزي التربيعي، حيث شمل التحليل (٢٨) نسبة مالية. وكانت النتيجة استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، كما أدت الدراسة إلى تعديل معاملات التمييز، حسب العلاقة الآتية :

$$Z = 0.717X_1 + 0.847X_2 + 3.107X_3 + 0.420X_4 + 0.998X_5$$

حيث أن :

X_1= نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول.

X_2= نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول

X_3 = نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول
X_4= نسبة القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى إجمالي الالتزامات.
X_5 = نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الأصول.

وبناء عليه اذا بلغت قيمة (Z) برصيد (٢.٩) او أكبر، فإن المنشأة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس. أما إذا بلغت قيمتها (١.٢٣) وأقل، فإن المنشأة معرضة لمخاطر الإفلاس.

٣/٧/٥ : **نموذج التمان للمنشأة غير الصناعية** :

تم انتقاد النموذج الأصلي والمعدل التمان لتركيزه واعتماده على المنشآت الصناعية ، ويمكن القول أن النماذج المناسبة لأوضاع تلك المنشآت قد تختلف عن المنشآت غير الصناعية. وبالفعل سجل نموذج (Z) أرصدة مختلفة لبعض المنشآت الخاصة والشركات غير الصناعية. مما دفع الباحثين (Altman, Hartzell, Peck) في عام ١٩٩٥ إلى تبني نموذج (Zeta) الخاص بالشركات غير الصناعية. وقد صمم النموذج الجديد بعد حذف معدل دوران الأصول (X_5) ، للتقليل من الأثر الصناعي المحتمل، حيث أن معدل دوران الأصول في بالمنشآت غير الصناعية أعلى منه في المنشآت الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية.

وفيما يلي صيغة نموذج (Zeta) بعد التعديل :

$$Z = 6.56X_1 + 3.26X_2 + 6.72X_3 + 1.05X_4$$

حيث أن :

X_1= نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول.

X_2= نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول

X_3 = نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول

X_4= نسبة القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى إجمالي الالتزامات.

وبناء عليه اذا كانت قيمة (Z) (٢.٦) وأكبر، فإن المنشأة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس. أما إذا كانت قيمتها (١.١) وأقل، فإن المنشأة معرضة لمخاطر الإفلاس.

مثال (٢)

في ٢٠١٩/٥/١٥ تقدمت منشأة فرح الصناعية اليك باعتبارك محللاً مالياً للتوصية بمدى قدره المنشأة على الاستمرار في المستقبل (التنبؤ بإفلاسها) وفيما يلي بعض بيانات من القوائم المالية للمنشأة المعدة في ٢٠١٨/١٢/٣١ (القيم بالمليون جنيه)

الأصول غير المتداولة	٣٣.٣	إجمالي الأصول	٤٠٧.٨
تكلفة البضاعة المباعة	٥٧.٥	صافى المبيعات	٦٣.٥
رأس المال	٣٥٩.٤	الالتزامات المتداولة	٤٧
صافى الربح بعد الفوائد والضرائب	٣.٧	القيمة الدفترية لحقوق المساهمين	٣٦٠.٥
الأرباح المحتجزة	١.١	الفائدة والضريبة	٠.٤

- فاذا علمت أن درجات Z لهذه المنشأة والسابق احتسابها عن عام ٢٠١٦ كانت ٣.٦٢٥ وعن عام ٢٠١٧ كانت ٣.١

المطلوب :

١. احتساب درجات Z عن سنة ٢٠١٨ باستخدام نموذج التمان المعدل والتعليق على مدى تعرض المنشأة للإفلاس والفشل المالي .

٢. اذا تقدمت هذه المنشأة للبنك الأهلي المصري للحصول على قرض بمبلغ ٢ مليون جنيه فهل يوافق البنك على منح القرض لهذه المنشأة؟

الحـــــل

١- احتساب درجات Z عن سنة ٢٠١٨ باستخدام نموذج التمان المعدل

الأصول المتداولة = إجمالي الأصول – الأصول غير المتداولة

=٤٠٧.٨ – ٣٣٠.٣ = ٧٧.٥ مليون جنيه

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة

= ٧٧.٥ – ٤٧ = ٣٠.٥ مليون جنيه

X_1**= نسبة رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول = ٣٠.٥ ÷ ٤٠٧.٨ = ٠.٠٧٥**

X_2**= نسبة الأرباح المحتجزة ÷ إجمالي الأصول = ١.١ ÷ ٤٠٧.٨ = ٠.٠٠٣**

الأرباح قبل الفوائد والضرائب = الأرباح بعد الفوائد والضرائب+ الفوائد والضرائب

= ٣.٧ + ٠.٤ = ٤.١ مليون جنيه

X_3**= نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول = ٤.١ ÷ ٤٠٧.٨ = ٠.٠١٠**

الالتزامات غير المتداولة = إجمالي الأصول – حقوق المساهمين – الالتزامات المتداولة

= ٤٠٧.٨ – ٣٦٠.٥ – ٤٧ = ٠.٣ مليون

إجمالي الالتزامات = الالتزامات المتداولة + الالتزامات غير المتداولة

= ٤٧ + ٠.٣ = ٤٧.٣

X_4**= القيمة الدفترية لحقوق المساهمين ÷ إجمالي الالتزامات = ٣٦٠.٥ ÷ ٤٧.٣ = ٧.٦**

X_5**= صافى المبيعات ÷ إجمالي الأصول = ٦٣.٥ ÷ ٤٠٧.٨ = ٠.١٥٦**

يتم التعويض عن الخمس نسب السابقة عن عام ٢٠١٨ في نموذج التمان المعدل للتنبؤ بإفلاس المنشأة

$$Z = 0.717X_1 + 0.847X_2 + 3.107X_3 + 0.420X_4 + 0.998X_5$$
$$= (0.717\times0.075) + (0.847\times0.003) + (3.107\times0.010) + (0.420\times7.6) + (0.998\times0.156)$$
$$Z= 3.44$$

التعليق : بما أن قيمة Z تبلغ ٣.٤٤ أي اكبر من ٢.٩ ، المنشأة مستمرة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس وهذه النتيجة في عام ٢٠١٨ تتفق مع مؤشر Z للعامين السابقين

ثانيا : هل يمنح البنك الأهلي المصري القرض للمنشأة أم لا؟

نعم يمكن أن يمنح البنك الأهلي المصري القرض للمنشأة الذى تبلغ قيمته ٢ مليون جنيه لان مؤشر Z اكبر من ٢.٩ فإنها غير مهدده بالإفلاس وقادره على الوفاء بالتزاماتها.

مثال (٣)

في ٢٠٢٠/٣/١ تقدمت منشأة الهنا الصناعية اليك باعتبارك محلل مالى للتوصية بمدى قدرتها على الاستمرار في المستقبل (التنبؤ بإفلاسها) وفيما يلي بعض بيانات من القوائم المالية لهذه المنشأة المعدة في ٢٠١٩/١٢/٣١ (القيم بالمليون جنيه)

الأصول غير المتداولة	١١٦٣.٥	إجمالي الأصول	٩٧٨.٥
تكلفة البضاعة المباعة	٣٨.٥	صافى المبيعات	٤٩٣.٨
رأس المال	٣٤٨.٣	الالتزامات غير المتداولة	١٤٣.٥
صافى الربح بعد الفوائد والضرائب	٤٣.٢	القيمة الدفترية لحقوق المساهمين	٨١٩.٥
الأرباح المحتجزة	؟؟؟	الفائدة والضريبة	١٥.٣

المطلوب :

١. احتساب درجات Z عن سنة ٢٠١٩ باستخدام نموذج التمان المعدل والتعليق على مدى تعرض المنشأة للإفلاس والفشل المالي
٢. اذا تقدمت هذه المنشأة للبنك التجاري الدولي CIB للحصول على قرض بمبلغ ٥ مليون جنيه فهل يوافق البنك على منح القرض لهذه المنشأة؟

١. احتساب درجات Z عن سنة ٢٠١٩ باستخدام نموذج التمان المعدل

إجمالي الأصول = الأصول المتداولة + الأصول غير المتداولة

= ٩٧٨.٥ + ١١٦٣.٥ = ٢١٤٢ مليون جنيه

الالتزامات المتداولة = إجمالي الأصول – حقوق الملكية – الالتزامات غير المتداولة

= ٢١٤٢ – ٨١٩.٥ – ١٤٣.٥ = ١١٧٩ مليون

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة

= ٩٧٨.٥ – ١١٧٩ = – ٢٠٠.٥ مليون جنيه

X_1 **= نسبة رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول = –٢٠٠.٥ ÷ ٢١٤٢ = –٠.٠٩٤**

الأرباح المحتجزة = إجمالي حقوق المساهمين – رأس المال

= ٨١٩.٥ – ٣٤٨.٣ = ٤٧١.٢ مليون

X_2**= نسبة الأرباح المحتجزة ÷ إجمالي الأصول = ٤٧١.٢ ÷ ٢١٤٢ = ٠.٢٢٠**

الأرباح قبل الفوائد والضرائب = الأرباح بعد الفوائد والضرائب+ الفوائد والضرائب

= ٤٣.٢ + ١٥.٣ = ٥٨.٥ مليون جنيه

X_3**= نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول = ٥٨.٥ ÷ ٢١٤٢ = ٠.٠٢٧**

إجمالي الالتزامات = الالتزامات المتداولة + الالتزامات غير المتداولة

= ١١٧٩ + ١٤٣.٥ = ١٣٢٢.٥

X_4**= نسبة القيمة الدفترية لحقوق المساهمين ÷ إجمالي الالتزامات = ٨١٩.٥ ÷ ١٣٢٢.٥**

= ٠.٦٢٠

X_5**= نسبة صافى المبيعات ÷ إجمالي الأصول = ٤٩٣.٨ ÷ ٢١٤٢ = ٠.٢٣١**

يتم التعويض عن الخمس نسب السابقة عن عام ٢٠١٩ في نموذج التمان المعدل للتنبؤ بإفلاس المنشأة

$Z = 0.717X_1 + 0.847X_2 + 3.107X_3 + 0.420X_4 + 0.998X_5$

$= (0.717\times-0.094)+ (0.847\times0.220) + (3.107\times0.027) + (0.420\times0.620) + (0.998\times0.23)$

$Z= 0.693$

التعليـق: بما أن قيمة Z تبلغ ٠.٦٩٣ اقل من ١.٢٣ ، فالمنشأة معرضة لمخاطر الإفلاس عن عام ٢٠١٩

ثانيا هل يمنح البنك التجاري الدولي CIB القرض للمنشأة ام لا؟

لن يوافق البنك التجاري الدولي CIB على منح القرض الذى تبلغ قيمته ٥ مليون جنيه للمنشأة لان قيمة Z اقل من ١.٢٣ حيث أنها مهددة بالإفلاس وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

مثال (٤) :

- في أول أغسطس ٢٠١٩ تقدم اليك احد البنوك التجارية باعتبارك محللاً مالياً للتوصية بمدى قدرة البنك على الاستمرار في تقديم الخدمات لعملائه والقدرة على الوفاء بالتزاماته (التنبؤ بإفلاسه) وفيما يلي بعض بيانات من القوائم المالية للبنك المعدة في ٢٠١٩/٦/٣٠ (القيم بالمليون جنيه)

إجمالي الأصول	**١٩٥**	**الأصول المتداولة**	**١٣٢**
تكلفة الخدمة	**٤.٢**	**صافى الايراد**	**٩.٥**
رأس المال	**١١.٥**	**الالتزامات المتداولة**	**١٧٢**
صافى الربح بعد الفوائد والضرائب	**٢.٧٥**	**الالتزامات غير المتداولة**	**٦**
الأرباح المحتجزة	**؟؟؟**	**الفائدة والضريبة**	**١**

المطلوب :

- حساب درجات Z عن الفترة المنتهية في ٢٠١٦/٦/٣٠ باستخدام نموذج Zللمنشآت غير الصناعية والتعليق على مدى تعرض البنك للإفلاس والفشل المالي .

الحــــل

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة

= ١٣٢ – ١٧٢ = – ٤٠ مليون جنيه

X_1 = نسبة رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول = –٤٠ ÷ ١٩٥ = –٠.٢١

حقوق المساهمين = إجمالي الأصول –الالتزامات المتداولة – الالتزامات غير المتداولة

= ١٩٥ –٦ – ١٧٢ = ١٧ مليون

الأرباح المحتجزة = إجمالي حقوق المساهمين – رأس المال

= ١٧ – ١١.٥ = ٥.٥ مليون

X_2= نسبة الأرباح المحتجزة ÷ إجمالي الأصول = ٥.٥ ÷ ١٩٥ = ٠.٠٢٨

الأرباح قبل الفوائد والضرائب = الأرباح بعد الفوائد والضرائب+ الفوائد والضرائب

= ٢.٧٥ + ١ = ٣.٧٥ مليون جنيه

X_3= نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول = ٣.٧٥ ÷ ١٩٥ = ٠.٠١٩

إجمالي الالتزامات = الالتزامات المتداولة + الالتزامات غير المتداولة

= ١٧٢ +٦ = ١٧٨

X_4= نسبة القيمة الدفترية لحقوق المساهمين ÷ إجمالي الالتزامات = ١٧ ÷ ١٧٨ = ٠.٠٩٥

تم التعويض عن الأربع نسب السابقة في المعادلة التالية لنموذج التمان للشركات غير الصناعية :

$$Z = 6.56X_1 + 3.26X_2 + 6.72X_3 + 1.05X_4$$

$$Z = (6.56\times-0.21)+ (3.26\times0.028) + (6.72\times0.019) + (1.05\times0.095)$$

$$Z= -1.04$$

التعليق: بما أن مؤشر Z يبلغ – ١.٠٤اقل من ١.١ ، فالبنك معرض لمخاطر الإفلاس وعدم القدرة على الاستمرار أو الوفاء بالتزاماته تجاه العملاء .

٣/٧/٥: نموذج (Sherrod, 1987) :

يعتبر نموذج Sherrod أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة، بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المؤشرات ، حسب الصيغة التالية:

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

حيث أن :

X_1 = نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول.

X_2 = نسبة الأصول النقدية إلى إجمالي الأصول.

X_3 = نسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول.

X_4 = نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول.

X_5 = نسبة إجمالي الأصول إلى إجمالي الالتزامات

X_6 = نسبة إجمالي حقوق المساهمين إلى الأصول الثابتة الملموسة.

وبناءاً على عدد نقاط (Z)، يجري تصنيف المنشآت إلى خمس فئات حسب قدرتها على الاستمرار، وهذه الفئات هي

الفئة	درجة المخاطرة	(Z)
الأولى	**المنشأة غير معرضة لمخاطر الإفلاس**	**Z اكبر من اوتساوى ٢٥**
الثانية	**احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس**	**٢٠ =< Z < ٢٥**
الثالثة	**يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس**	**٥ =< Z < ٢٠**
الرابعة	**المنشأة معرضة لمخاطر الإفلاس**	**-٥ =< Z < ٥**
الخامسة	**المنشأة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس**	**Z اقل من -٥**

مثال (٥) :

- تقدمت احدى المنشآت لطلب قرض بمبلغ ٦ مليون جنيه من البنك التجاري الدولي وفقا للبيانات التالية عن عام ٢٠١٩

بيان	المبلغ بالمليون
الأصول الثابتة	٨٠
الأصول المتداولة	١٠٠ منها ٢٠اصول نقدية
راس المال العامل	٤٠
إجمالي الالتزامات	٨٠
رأس المال	٥٠
الربح قبل الضريبة	١٠

المطلوب: تقييم مخاطر القرض حسب نموذج sherrod مع التعليق المختصر

الاجابة

إجمالي الأصول = الأصول المتداولة + الأصول الثابتة

= ١٠٠ + ٨٠ = ١٨٠ مليون جنيه

X_1**= نسبة رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول = ٤٠ ÷ ١٨٠ = ٢٢٢.٠**

X_2 **= نسبة الأصول النقدية ÷ إجمالي الأصول = ٢٠ ÷ ١٨٠ = ١١١.٠**

القيمة الدفترية لحقوق المساهمين = إجمالي الأصول – إجمالي الالتزامات

= ١٨٠ – ٨٠ = ١٠٠ مليون جنيه

X_3**= نسبة إجمالي حقوق المساهمين ÷ إجمالي الأصول = ١٠٠ ÷ ١٨٠ = ٥٥٥.٠**

X_4**= نسبة الأرباح قبل الضرائب ÷ إجمالي الأصول = ١٠ ÷ ١٨٠ = ٥٦.٠٠**

X_5**= نسبة إجمالي الأصول ÷ إجمالي الالتزامات = ١٨٠ ÷ ٨٠ = ٢.٢٥**

X_6**= نسبة إجمالي حقوق المساهمين ÷ الأصول الثابتة = ١٠٠ ÷ ٨٠ = ١.٢٥**

يتم التعويض عن النسب الست السابقة كما يلي

$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$

$Z = (17\times0.222) + (9\times0.111) + (3.5\times0.555) + (20\times0.056) + (1.2\times2.25) + (0.10\times1.25)$

Z= 10.66□

التعليق: بما أن مؤشر Z يبلغ ١٠.٦٦ تقع في الفئة الثالثة لتقييم مخاطر الائتمان (بين ٥ و ٢٥) وبالتالى فأن منح قرض بقيمة ٦ مليون جنية من البنك التجارى الدولى إلى المنشأة يصاحبه مخاطر متوسطة ولذلك يجب على البنك أن يقوم بمتابعة المنشأة من خلال عوامل اخرى لضمان قيام المنشأة بالوفاء بقيمة القرض عند ميعاد استحقاقه .

٨/٥ : خلاصة الفصل الخامس :

تناول هذا الفصل مفهوم التعثر المالي والفشل المالي حيث يمثل التعثر المالي أولى مراحل الفشل المالي، ومؤشرات الشك باستمرارية المنشآت والتي تتمثل في المؤشرات المالية مثل زيادة الالتزامات المتداولة عن الأصول المتداولة وعدم القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها، والمؤشرات التشغيلية مثل فقد السوق الرئيسي للمنشأة ، ومؤشرات أخرى مثل وجود دعاوى قضائية ضد المنشأة. كما تضمن هذا الفصل أيضا أسباب الفشل المالي والتي تنقسم إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية حيث تتمثل الأسباب الداخلية في نقاط الضعف التي تنبع من البيئة الداخلية للمنشأة وتتضمن أسباب تشغيلية، أسباب إدارية، أسباب تسويقية، أسباب مالية ، أما الأسباب الخارجية تنبع من البيئة الخارجية التي تعمل من خلالها المنشأة وقد ترتبط بالظروف السياسية والاقتصادية.

كما تناول هذا الفصل أيضا مراحل الفشل المالي والتي تشمل مرحلة الحضانة، مرحلة الفشل الاقتصادي، الفشل المالي، مرحلة الفشل القانوني وأخيراً مرحلة الإفلاس والتصفية، كما تطرق الفصل إلى مظاهر الفشل المالي والتي تعد بمثابة الإنذار المبكر عن المشاكل المالية التي تعانى منها المنشأة، بالإضافة إلى أهمية التنبؤ بالفشل المالي والتي ترجع إلى اهتمام العديد من الأطراف المستفيدة بموضوع التنبؤ بالفشل المالي كالإدارة، المستثمرين، المقرضين، البنوك، مراجعو الحسابات، والجهات الحكومية، حيث يعد التنبؤ بالفشل المالي أداة هامة تساعد متخذي القرارات في قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية بشكل مناسب وسليم، ويخفض درجة عدم التأكد، ويعمل على تقيم المخاطر المحتملة والمتعلقة بالمستقبل، ويساعد في تجنب حالات تعثر المنشآت ووصولها إلى مرحلة الفشل.واخيرا تضمن هذا الفصل النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي مثل نموذج Altman ونموذج Sherrod.

٩/٥ : حالات عملية :

حالة عملية (١) :

– في ٢٠٢٠/٣/١ تقدمت منشأة الهنا الصناعية اليك باعتبارك محللاً مالياً للتوصية بمدى قدرتها على الاستمرار في المستقبل (التنبؤ بإفلاسها) وفيما يلي بعض بيانات من القوائم المالية لها والمعدة في ٢٠١٩/١٢/٣١ (القيم بالآلف جنيه)

الأصول غير المتداولة	٥٠٠	الأصول المتداولة	٨٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٣٠٠	مجمل الربح	١٥٠
رأس المال	٦٠٠	الالتزامات غير المتداولة	٣٥٠
صافى الربح بعد الفوائد والضرائب	٨٠	القيمة الدفترية لحقوق المساهمين	٤٠٠
الأرباح المحتجزة	١٥٠	الفائدة والضريبة	١٥

– اذا علمت انه يتم استخدام نموذج التمان المعدل للتنبؤ بالإفلاس ، في ضوء ما سبق اجب عن العبارات التالية

١. أن نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول نبلغ:

A	%٣١.٢٥	B	%٤٦	C	%١٩	D	لا شئ مما سبق

٢. أن نسبة الأرباح المتراكمة عبر الزمن إلى إجمالي الأصول تبلغ:

A	%٦.١٥	B	%١١.٥	C	%٧.٣٠	D	لا شئ مما سبق

٣. . أن نسبة صافى الأصول المتداولة المتبقية بعد سداد الالتزامات المتداولة إلى إجمالي الأصول تعبر عن

A	نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول	B	نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	C	القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	D	لا شئ مما سبق

٤. أن نسبة صافى المبيعات إلى إجمالي الأصول تبلغ:

A	%٣٤.٦	B	%١١.٥	C	%٢٣	D	لا شئ مما سبق

٥.تبلغ قيمة, Z وفقا لنموج التمان المعدل

A	٠.٥٧٦	B	٠.٣٦٧	C	٠.٧١٢	D	لا شئ مما سبق

٦.اذا تقدمت المنشأة للحصول على قرض من احد البنوك يبلغ قيمته ٣ مليون جنيه فان قرار البنك يكون

A	**يوافق البنك على منح القرض حيث أن المنشأة غير معرضه لمخاطر الإفلاس**	B	**لا يوافق البنك على منح القرض حيث أن المنشأة مهدده بالإفلاس**	C	**يوافق البنك على منح القرض حيث أن المنشأة قادرة على البقاء والاستمرار في نشاطها مستقبلا**	D	A+C

حالة عملية (٢) :

- في أول أغسطس ٢٠١٩ تقدم اليك احد البنوك التجارية باعتبارك محللاً مالياً للتوصية بمدى قدره البنك على الاستمرار في تقديم الخدمات لعملائه والقدرة على الوفاء بالتزاماته (التنبؤ بإفلاس المنشأة) وفيما يلي بعض بيانات من القوائم المالية للمنشأة المعدة في ٢٠١٩/٦/٣٠ (القيم بالمليون جنيه)

إجمالي الأصول	**٣٩٠**	**الأصول المتداولة**	**٣٤٤**
تكلفة الخدمة	**٨.٤**	**صافى الايراد**	**١٩**
رأس المال	**٢٣**	**الالتزامات المتداولة**	**١٦٤**
صافى الربح بعد الفوائد والضرائب	**٥.٥**	**الالتزامات غير المتداولة**	**١٢**
الأرباح المحتجزة	**؟؟؟**	**الفائدة والضريبة**	**٢**

- اذا علمت انه يتم استخدام نموذج Z للمنشآت غير الصناعية للتنبؤ بإفلاس البنك ، فأجب عن الأسئلة التالية :

١- أن نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول نبلغ:

A	%٨٨.٢	B	%٤٦.١٥	C	%5.89	D	لا شئ مما سبق

٢. أن نسبة الأرباح المحتجزة عبر الزمن إلى إجمالي الأصول تبلغ:

A	%٤٨.٩٧	B	%١.٤١	C	%٧.٣٠	D	لا شئ مما سبق

٣. . أن نسبة صافى الأصول إلى إجمالي الالتزامات

A	%٤٦.١٥	B	%٤٨.٩٧	C	%٥٤.٨٧	D	لا شئ مما سبق

٤.تبلغ قيمة, Z وفقا لنموج التمان للمنشآت غير الصناعية

	6	B	5.16	C	3.44	D	٦.٤٣

٥. وفقا لنموذج التمان للمنشآت غير الصناعية فان البنك

A	**معـــرض لمخـــاطر الإفلاس**	B	**غير قادر على الاستمرار مستقبلا**	C	**غير معرض لمخاطر الإفـلاس وقــادر في الاستمرار مستقبلا**	D	A+B

تطبيقات عملية
في
إعداد وتحليل التقارير المالية



اسئلة وتطبيقات متنوعة

		اختر الاجابة التى تراها مناسبة من بين الاجابات التالية لكل عبارة :	
			الاجابة
١		تصنف التقارير وفقا لزوايا متعددة ، فمن زاواية مستخدمى التقارير تصنف التقارير الى:	ج
	أ	تقارير اداء وتقارير تخطيط	
	ب	تقارير خاصة وتقارير استثناء	
	ج	تقارير داخلية وتقارير خارجية .	
	د	لا شئ ما ذكر	
٢		يهدف إعداد قائمة التدفقات النقدية إلي :	د
	أ	توفير معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المعد عنها قائمة التدفقات النقدية.	
	ب	إلغاء أثر الاستحقاق علي الأنشطة الثلاثة المكونة للتدفقات النقدية (التشغيل . الاستثمار . التمويل) وإظهار الأثر النقدي لهذه الأنشطة.	
	ج	تقييم مدي قدرة المنشأة علي تمويل عمليات الاستثمار (التوسعات) من ناتج النشاط العادي	
	د	كل ما سبق	
٣		توضح تسويات الأصول والخصوم المتداولة . التغير في صافي رأس المال العامل . والظاهرة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة مؤشرات عامة عن كفاءة المنشأة في إدارة الأصول والخصوم المتداولة حبث ان :	ج
	أ	نقص المخزون يعتبر بصفة عامة مؤشراً جيداً	
	ب	نقص أرصدة العملاء يعتبر مؤشراً علي ارتفاع كفاءة إدارة المنشأة للائتمان والتحصيل.	
	ج	أ، ب صحيحتان	
	د	لا شئ مما سبق	
٤		يوضح صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار موقع المنشأة من دورة حياتها علي النحو التالي:	د
	أ	ظهور صافي تدفقات نقدية سالبة بقيمة كبيرة يوضح أن المنشأة في مرحلة توسع ، أو علي الأقل في مرحلة إحلال وتجديد للأصول	
	ب	ظهور صافي تدفقات نقدية موجبة بقيمة كبيرة يوضح أن المنشأة في مرحلة انكماش ، فقد تكون الإدارة اتخذت قرار ببيع جزء كبير من الاستثمارات طويلة الأجل لتغطية عجز السيولة أو لسداد الالتزامات.	
	ج	ظهور صافي تدفقات نقدية موجبة أو سالبة بمبالغ ضئيلة يوضح أن المنشأة في مرحلة استقرار بعد إجراء توسعات أو قبلها.	
	د	كل ما سبق	
٥		يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي : ١. مصادر معلومات داخلية ٢. مصادر معلومات خارجية ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب :	د
	أ	توفير معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المعد عنها القوائم المالية	
	ب	طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية Quantitative أم مؤشرات وصفيّة Qualitative .	
	ج	طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي	

	د	ب+ ج صحيحتان	
٦		تحسب نسبة قياس كفاءة التحصيل:	ب
	أ	عدد الصفقات التي سددت خلال فترة الخصم × عدد الصفقات التي تمت خلال السنة	
	ب	عدد الصفقات التي سددت خلال فترة الخصم ÷ عدد الصفقات التي تمت خلال السنة	
	ج	٣٦٥ (عدد أيام السنة) ÷ معدل دوران المدينين	
	د	لا شئ مما سبق	
٧		عائد التدفق النقدى : هو نسبة صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل الى صافى الربح ويتم حسابه كما يلى :	ج
	أ	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل × صافى الربح	
	ب	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل + صافى الربح	
	ج	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ÷ صافى الربح	
	د	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل – صافى الربح	
٨		نسبة التدفق النقدى الى المبيعات : يتم حسابها كما يلى :	د
	أ	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل × المبيعات	
	ب	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل + المبيعات	
	ج	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل – المبيعات	
	د	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ÷ المبيعات	
٩		نسبة التدفق النقدى الى صافى الأصول :ـيتم حسابها كما يلى :	ب
	أ	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل + متوسط صافى الأصول (أول المدة + آخرالمدة) / ٢	
	ب	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ÷ متوسط صافى الأصول (أول المدة + آخرالمدة) / ٢	
	ج	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل × متوسط صافى الأصول (أول المدة + آخرالمدة) / ٢	
	د	لا شئ مما سبق	
١٠		يتم حساب صافى التدفق النقدى الحر باستخدام المعادلة التالية:	ا
	أ	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل – الأرباح الموزعة –المدفوعات لشراء الأصول الثابته + المقبوضات من بيع ألاصول	
	ب	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل + الأرباح الموزعة +المدفوعات لشراء الأصول الثابته – المقبوضات من بيع ألاصول	
	ج	صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل + الأرباح الموزعة +المدفوعات لشراء الأصول الثابته – المقبوضات من بيع ألاصول	
	د	لا شئ مما سبق	
١١		ان الاطراف المهتمة بالتحليل المالي هي :	ج
	أ	ادارة المنشأة ، اصحاب المنشأة ، المنشأت المماثلة ، جهات حكومية .	
	ب	ادارة المنشأة ، اصحاب المنشأة ، المنشأت المنافسة ، المكاتب الاستشارية .	
	ج	ادارة المنشأة ، اصحاب المنشأة ، الدائنون ، جهات اخرى	

	د	ادارة المنشأة ، المنشأت المماثلة ، جهات حكومية ، المكاتب الاستشارية .	
١٢		١- ان مايهم المقرضين (الدائنين) بالدرجة الاساسية من نتائج التحليل المالي الوصول الى :	د
	أ	زيادة حجم المبيعات .	
	ب	ارتفاع اسعار البيع .	
	ج	انخفاض تكاليف المبيعات .	
	د	قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها .	
١٣		من اغراض التحليل المالي :	ج
	أ	دراسة وتقويم الظروف الاقتصادية للقطاع الذي تنتمي اليه المنشأة .	
	ب	دراسة وتقويم الوضع المالي للجهات المالية التي تحصل منها المنشأة على القروض	
	ج	دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة.	
	د	جميع ما ذكر صحيح .	
١٤		من خصائص التحليل (الرأسي) انه :	ب
	أ	يهتم بدراسة التغيرات في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية .	
	ب	يتصف بضعف الدلالة لانه يعتبر تحليلا ساكنا .	
	ج	يتميز بمعرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية .	
	د	جميع ماذكر اعلاه .	
١٥		يتم الحصول على الوزن النسبي للربح التشغيلي في التحليل الراسى في قائمة الدخل من خلال قسمة الربح التشغيلي على :	د
	أ	اجمالي الربح	
	ب	تكلفة المبيعات	
	ج	صافي الربح	
	د	صافي المبيعات	
١٦		ان اداة التحليل المالي التي تقيس التغير في بنود القوائم المالية عبر الزمن هي :	ب
	أ	التحليل الرأسي .	
	ب	التحليل الافقي .	
	ج	تحليل النسب المالية .	
	د	لا شئ مما ذكر اعلاه .	
١٧		من خصائص التحليل الأفقي للقوائم المالية:	ج
	أ	يتصف بضعف الدلالة لانه يعتبر تحليلاً ساكناً	
	ب	يركز على اظهار الوزن النسبي لكل عنصر الميزانية إلى اجمالي الميزانية	
	ج	يركز على معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية	
	د	كل ما ذكر أعلاه	
١٨		من عيوب التحليل الافقي :	أ
	أ	اظهارالتغير على شكل نسب مئوية و لا يظهر الاهمية النسبية لمختلف العناصر .	
	ب	اظهارالتغير على شكل نسب مئوية لا يظهر الوزن النسبي لمختلف العناصر .	
	ج	ضعيف الدلالة لانه يعتبر تحليلا ساكنا	
	د	يعتبر تحليلا متحركا لانه يظهر التغيرات في عناصر القوائم المالية على مدى فترات زمنية	

١٩		صافي رأس المال العامل هو:	د
	أ	اجمالي الاصول المتداولة	
	ب	اجمالي الخصوم المتداولة	
	ج	الاصول المتداولة + الخصوم المتداولة	
	د	الاصول المتداولة – الخصوم المتداولة	
٢٠		أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع صافي رأس المال العامل ؟	أ
	أ	ارتفاع المخزون وانخفاض المصاريف المستحقة .	
	ب	ارتفاع الدائنون وانخفاض المدينون .	
	ج	انخفاض الاصول المتداولة وارتفاع النقدية .	
	د	انخفاض الاصول الثابتة وارتفاع الخصوم المتداولة	
٢١		أي مما يلي يؤدي الى انخفاض صافي رأس المال العامل ؟	ب
	أ	ارتفاع النقدية وانخفاض الاصول الثابتة .	
	ب	ارتفاع الاصول الثابتة وانخفاض النقدية .	
	ج	انخفاض الخصوم المتداولة وارتفاع النقدية .	
	د	انخفاض الخصوم المتداولة وارتفاع الاصول المتداولة .	
٢٢		تحليل نسب هيكل التمويل يساعد الادارة على دراسة الهيكل المالي للمنشأة من خلال التركيز على :	د
	أ	معدل العائد على الاموال المستثمرة .	
	ب	انخفاض معدل دوران حقوق الملكية (الاموال الخاصة) .	
	ج	ارتفاع حصص الارباح الموزعة .	
	د	تحقيق التوازن بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي	
٢٣		تشير نسب المديونية الى :	أ
	أ	قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها .	
	ب	كفاءة الادارة في استخدام الاموال المتاحة .	
	ج	كفاءة الادارة في تحقيق الارباح .	
	د	قدرة المنشأة على الاستمرار .	
٢٤		اذا كان اجمالي الاصول ٥٠٠٠٠ جنيه وحقوق الملكية ٣٠٠٠٠ جنيه والديون طويلة الأجل ١٢٠٠٠ جنيه فان نسبة التمويل الداخلي تساوي:	ج
	أ	%٨٤	
	ب	%٤٢	
	ج	%٦٠	
	د	%٢٤	
٢٥		اذا كان معدل العائد على حقوق الملكية ٢٥% واجمالي الاصول ١٢٠٠٠٠ جنيه وصافي الربح بعد الضريبة ١٨٠٠٠ جنيه فان حقوق الملكية تساوي:	د
	أ	٤٠٠٠٠ جنيه	
	ب	٤٥٠٠٠ جنيه	
	ج	٣٠٠٠٠ جنيه	
	د	٧٢٠٠٠ جنيه	
٢٦		أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع نسبة صافي الربح الى المبيعات ؟	ج

	أ	ارتفاع تكلفة المبيعات .	
	ب	ارتفاع حصص الارباح الموزعة .	
	ج	انخفاض مصاريف التشغيل .	
	د	انخفاض المبيعات الاجلة .	
٢٧		يتم احتساب معدل دوران المدينون من خلال قسمة :	ب
	أ	المدينون ÷ اجمالي الاصول	
	ب	صافي المبيعات الآجلة ÷ المدينون	
	ج	المدينون ÷ صافي المبيعات الآجلة	
	د	صافي المشتريات الآجلة ÷ المدينون	
٢٨		أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع معدل دوران المدينين ؟	ب
	أ	ارتفاع تكلفة المبيعات وانخفاض متوسط المدينين.	
	ب	ارتفاع المبيعات الاجلة وانخفاض متوسط المدينين.	
	ج	انخفاض المبيعات الاجلة وانخفاض متوسط المدينين .	
	د	انخفاض المبيعات الاجلة وارتفاع متوسط المدينين .	
٢٩		أي مما يلي يؤدي الى انخفاض معدل دوران المدينين ؟	د
	أ	ارتفاع المبيعات الاجلة وانخفاض متوسط المدينين	
	ب	ارتفاع صافي المبيعات وانخفاض متوسط المدينين .	
	ج	انخفاض تكلفة المبيعات وارتفاع متوسط المدينين .	
	د	انخفاض المبيعات الاجلة وارتفاع متوسط المدينين .	
٣٠		اذا كان معدل دوران المدينون ٨ مرات والمبيعات الآجلة ٦٢٠٠ جنيه فان متوسط فترة التحصيل تساوي:	ب
	أ	٥٤ يوم	
	ب	٤٥ يوم	
	ج	٦٢ يوم	
	د	٧٥ يوم	
٣١		اذا كان صافي المبيعات الاجلة ٢٤٠٠٠٠ جنيه ومتوسط المدينين ٤٠٠٠٠ جنيه، فان متوسط فترة التحصيل هي :	ج
	أ	٣٦ يوم	
	ب	٣٠ يوم	
	ج	٦٠ يوم	
	د	لا شئ مما ذكر	
٣٢		أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع معدل دوران المخزون ؟	ج
	أ	ارتفاع صافي المبيعات وانخفاض متوسط المخزون .	
	ب	ارتفاع المبيعات الاجلة وانخفاض متوسط المخزون .	
	ج	ارتفاع تكلفة المبيعات وانخفاض متوسط المخزون .	
	د	انخفاض تكلفة المبيعات وارتفاع متوسط المخزون .	
٣٣		أي مما يلي يؤدي الى انخفاض معدل دوران المخزون ؟	ج
	أ	ارتفاع المبيعات الاجلة وانخفاض متوسط المخزون .	

	ب	انخفاض المبيعات الاجلة وارتفاع متوسط المخزون .	
	ج	انخفاض تكلفة المبيعات وارتفاع متوسط المخزون .	
	د	ارتفاع تكلفة المبيعات وانخفاض متوسط المخزون .	
٣٤		اذا كان مبلغ تكلفة المبيعات ١٧٥٠٠٠ جنيه ومتوسط المخزون ٣٥٠٠٠ جنيه، فان متوسط فترة التخزين هي :	أ
	أ	٧٢ يوم	
	ب	٦٠ يوم	
	ج	٣٦ يوم	
	د	لا شئ مما ذكر	
٣٥		أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع معدل دوران الدائنين ؟	أ
	أ	ارتفاع المشتريات الاجلة وانخفاض متوسط الدائنين .	
	ب	ارتفاع تكلفة المبيعات وانخفاض متوسط الدائنين	
	ج	انخفاض المشتريات الاجلة وارتفاع متوسط الدائنين	
	د	انخفاض تكلفة المبيعات وارتفاع متوسط الدائنين .	
٣٦		اي مما يلي يؤدي الى انخفاض معدل دوران الدائنين ؟	د
	أ	ارتفاع تكلفة المبيعات وانخفاض متوسط الدائنين .	
	ب	ارتفاع المشتريات الاجلة وانخفاض متوسط الدائنين	
	ج	انخفاض تكلفة المبيعات وارتفاع متوسط الدائنين .	
	د	انخفاض المشتريات الاجلة وارتفاع متوسط الدائنين	
٣٧		اذا كان صافي المشتريات الاجلة ١٨٠٠٠٠ جنيه ومتوسط الدائنين ٤٥٠٠٠ جنيه، فان متوسط فترة السداد هي :	ج
	أ	٣٠ يوم	
	ب	٦٠ يوم	
	ج	٩٠ يوم	
	د	لا شئ مما ذكر	
٣٨		أي الأوضاع التالية هو الوضع الأمثل للمنشاة في إدارة الديون:	ج
	أ	متوسط فترة التحصيل ٣٠ يوم ومتوسط فترة السداد ٣٠ يوم	
	ب	متوسط فترة التحصيل ٤٠ يوم ومتوسط فترة السداد ٢٥ يوم	
	ج	متوسط فترة التحصيل ٣٥ يوم ومتوسط فترة السداد ٤٥ يوم	
	د	متوسط فترة التحصيل ٥٥ يوم ومتوسط فترة السداد ٥٠ يوم	
٣٩		تنتج الفترة (الدورة) التشغيلية من حاصل جمع :	أ
	أ	متوسط فترة التخزين + متوسط فترة التحصيل .	
	ب	متوسط فترة التخزين + متوسط فترة التسديد	
	ج	متوسط فترة التحصيل + متوسط فترة التسديد.	
	د	لا شئ مما سبق .	
٤٠		أي من العمليات الاتية يؤدي الى زيادة نسبة التداول ؟	أ
	أ	تحصيل نقدية من المدينين.	
	ب	شراء الات نقدا.	

الرقم	البديل	العبارة	الإجابة
	ج	شراء بضاعة على الحساب.	
	د	بيع بضاعة على الحساب.	
٤١		اذا كانت نسبة التداول ٢.٥ مرة والاصول المتداولة ١٤٠٠٠ جنيه فان الخصوم المتداولة تساوي:	أ
	أ	٥٦٠٠ جنيه	
	ب	٦٥٠٠ جنيه	
	ج	٥٠٠٠ جنيه	
	د	٣٥٠٠٠ جنيه	
٤٢		أي من مما يلي يؤدي الى انخفاض نسبة السيولة السريعة ؟	ج
	أ	ارتفاع اوراق القبض وانخفاض اوراق الدفع .	
	ب	ارتفاع المخزون وانخفاض الدائنون.	
	ج	انخفاض النقدية وارتفاع الدائنون .	
	د	انخفاض اوراق الدفع وارتفاع اوراق القبض.	
٤٣		أي مما يلي يؤدي الى ارتفاع نسبة السيولة السريعة ؟	ب
	أ	ارتفاع اوراق الدفع وانخفاض اوراق القبض.	
	ب	انخفاض اوراق الدفع وارتفاع اوراق القبض.	
	ج	ارتفاع الدائنون وانخفاض المدينون.	
	د	انخفاض اوراق القبض وارتفاع المصاريف المستحقة .	
٤٤		اذا كان صافي الربح بعد الضريبة هو ١٢٠٠٠ جنيه ونسبة الضريبة ٤٠% فان الربح قبل الضريبة هو:	ج
	أ	٧٢٠٠ جنيه	
	ب	٤٨٠٠ جنيه	
	ج	٢٠٠٠٠ جنيه	
	د	لا شئ مما ذكر	
٤٥		اذا كان صافي الربح بعد الضريبة هو ٣٠٠٠٠ جنيه ونسبة الضريبة ٢٥% فان مبلغ الضريبة هو	ب
	أ	٧٥٠٠ جنيه	
	ب	١٠٠٠٠ جنيه	
	ج	٢٢٥٠٠ جنيه	
	د	٤٠٠٠٠ جنيه	
٤٦		اذا كان مبلغ الضريبة ١٨٠٠٠ جنيه ونسبة الضريبة ٣٠% فان الربح قبل الضريبة هو :	أ
	أ	٦٠٠٠٠ جنيه	
	ب	٢٣٤٠٠ جنيه	
	ج	٤٢٠٠٠ جنيه	
	د	لا شئ مما ذكر	
٤٧		اذا كان مبلغ الضريبة ٣٥٠٠٠ جنيه ونسبة الضريبة ٢٠% فان الربح بعد الضريبة هو :	ب
	أ	١٧٥٠٠٠ جنيه	
	ب	١٤٠٠٠٠ جنيه	
	ج	١٠٥٠٠٠ جنيه	
	د	لا شئ مما ذكر	

٤٨		أي مما يلي لايؤثر على صافي التدفق النقدي للنشاط التشغيلي ؟	د
	أ	ارتفاع رصيد المخزون .	
	ب	انخفاض رصيد الضرائب المستحقة .	
	ج	ارتفاع الفوائد المستلمة عن الاستثمار.	
	د	الخسائر المترتبة عن بيع اصول ثابتة.	
٤٩		أي مما يلي يؤثر على صافي التدفق النقدي للنشاط التشغيلي ؟	ج
	أ	ارباح بيع الاصول الثابتة .	
	ب	ارتفاع رصيد القروض الممنوحة للغير .	
	ج	خسائر بيع الاستثمارات قصيرة الاجل	
	د	انخفاض رصيد السندات طويلة الاجل .	
٥٠		أي مما يلي لا يؤثر على صافي التدفق النقدي للنشاط الاستثماري ؟	أ
	أ	ارتفاع حصص الارباح المستلمة عن الاستثمار في الاوراق المالية .	
	ب	ارتفاع الارباح الناتجة عن بيع اصول ثابتة .	
	ج	انخفاض الاستثمار في شراء الاوراق المالية .	
	د	ارتفاع القروض الممنوحة للغير .	
٥١		أي مما يلي لا يؤثر على صافي التدفق النقدي للنشاط التمويلي ؟	د
	أ	زيادة رأس المال باصدار اسهم جديدة نقدا .	
	ب	زيادة الارباح الموزعة نقدا .	
	ج	انخفاض القروض طويلة الاجل .	
	د	انخفاض حصص الارباح المستلمة عن الاستثمار في الاسهم	
٥٢		أي مما يلي يؤثر على صافي التدفق النقدي للنشاط التمويلي ؟	ب
	أ	ارتفاع حصص الارباح المستلمة عن الاستثمار .	
	ب	انخفاض رصيد القروض طويلة الاجل	
	ج	ارتفاع رصيد الاصول الثابتة .	
	د	توزيع ارباح على شكل اسهم .	
٥٣		ان الهدف الاساسي للمستثمرين عند تحليلهم القوائم المالية هو الحصول على معلومات عن :	ج
	أ	قدرة المنشأة في تحقيق التوازن بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي .	
	ب	قدرة المنشأة على سداد ديونها في الاجل الطويل .	
	ج	قدرة المنشأة في تحقيق عائد مناسب على الاستثمارات .	
	د	قدرة المنشأة على سداد الفوائد عند استحقاقها .	
٥٤		ان مصادر التمويل الخارجي هي :	ج
	أ	اصدار اسهم ، اصدار سندات ، ارباح محتجزة .	
	ب	اصدار سندات،الحصول على قروض، الاحتياطيات.	
	ج	اصدار اسهم ، اصدار سندات ، الحصول على قروض .	
	د	اصدار اسهم ، الحصول على قروض ، مخصصات الاهلاك .	
٥٥		ان مصادر التمويل الداخلي هي :	د
	أ	اصدار اسهم ، احتياطيات ، ارباح محتجزة .	
	ب	اصدار سندات ، احتياطيات ، ارباح محتجزة .	

الإجابة			رقم
	زيادة القروض ، مخصصات الاهلاك ، ارباح محتجزة .	ج	
	مخصصات الاهلاك ، احتياطيات ، ارباح محتجزة .	د	
ج	يتم حساب نسبة توزيعات الارباح على المساهمين من حاصل قسمة :		٥٦
	التوزيعات النقدية المعلن عنها ÷ صافي الربح قبل الضريبة	أ	
	التوزيعات النقدية المعلن عنها ÷ صافي الربح بعد الضريبة	ب	
	الارباح الموزعة على حملة الاسهم العادية ÷ عدد الاسهم العادية	ج	
	الارباح الموزعة لحملة الاسهم الممتازة ÷ عدد الاسهم الممتازة	د	
ج	بموجب نموذج (Altman) تكون المنشاة قادرة على الاستمرارية في حالة حصولها على (قيمة Z) :		٥٧
	اعلى من ١.٨٨	أ	
	اقل من ١.٨٨	ب	
	اعلى من ٢.٩٩	ج	
	اقل من ٢.٩٩	د	
ج	ان النسب التي تقيس قدرة المنشاة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل هي نسب..................:		٥٨
	هيكل التمويل	أ	
	النشاط	ب	
	السيولة	ج	
	الربحية	د	
أ	ان نسب............ تقيس سرعة تحويل الأصول إلى مبيعات:		٥٩
	النشاط	أ	
	الربحية	ب	
	السيولة	ج	
	المديونية	د	
د	النسبة التي تقيس الكفاءة التشغيلية للمنشاة في توليد الأرباح من استثمارها في مختلف الاصول هي:		٦٠
	هامش الربح.	أ	
	العائد على حقوق الملكية.	ب	
	صافي راس المال العامل .	ج	
	العائد على الاصول .	د	
د	إن النسبة التي تعكس توقعات السوق لمستقبل المنشاة هي...........:		٦١
	نسبة هيكل التمويل	أ	
	العائد على حقوق الملكية	ب	
	العائد على الاصول	ج	
	سعر السهم إلى عائده	د	
ج	إن ارتفاع نسبة عائد السهم إلى قيمته الاسمية يعني ان هناك:		٦٢
	نظرة تشاؤمية عن وضع المنشاة في المستقبل	أ	
	نظرة سلبية عن وضع المنشاة في المستقبل	ب	
	نظرة ايجابية عن وضع المنشاة في المستقبل	ج	
	لا شئ مما سبق	د	

٦٣		حققت إحدى الشركات ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ربح صافي بعد الضريبة وقد أعلنت المنشاة بأنها ستوزع ٤٠٠.٠٠٠ جنيه توزيعات نقدية إذا فان نسبة التوزيع لهذه المنشاة هي:	ب
	أ	%٢٠	
	ب	%٤٠	
	ج	%٤	
	د	%٢	
٦٤		من اهداف التحليل المالي هو:	د
	أ	معرفة المركز المالي	
	ب	الوصول الى القيم الاستثمارية في المنشاة	
	ج	تخطيط السياسات المالية مثل سياسة الائتمان والمخزون السلعي والاحتياطيات والاستثمارات	
	د	كل ما سبق	
٦٥		ان الهدف من قياس نسب السيولة هو :	أ
	أ	معرفة قدرة المنشاة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل	
	ب	معرفة قدرة المنشاة على سداد التزاماتها طويلة وقصيرة الاجل	
	ج	معرفة قدرة المنشاة على سداد التزاماتها طويلة الاجل	
	د	معرفة قدرة المنشاة على دفع الارباح للمساهمين	
٦٦		يمكن الاستفادة من نسب النشاط فى قياس مدى ....:	ج
	أ	كفاءة المنشاة في جذب مصادر تمويل للمنشاة .	
	ب	قدرة المنشاة على ادارة القروض المصرفية.	
	ج	كفاءة المنشاة في ادارة اصولها.	
	د	كفاءة المنشاة في ادارة ديونها.	
٦٧		تعتمد المحاسبة في اعترافها بالإيرادات والمصروفات على:	د
	أ	الأساس النقدي	
	ب	أساس المصروفات	
	ج	أساس الإيرادات	
	د	أساس الاستحقاق	
٦٨		قائمة .... تعرف على انها قائمة قياس القدرة الكسبية للمنشأه.	ب
	أ	الممركز المالى	
	ب	الدخل	
	ج	التدفقات النقدية	
	د	التغيرات فى حقوق الملكية	
٦٩		يتم الافصاح عن خسائر ناتجة عن زلزال تحت ---------- في قائمة الدخل	د
	أ	مجمل الربح	
	ب	العمليات غير المستمرة	
	ج	صافي الربح	
	د	البنود غير العادية	
٧٠		الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات ملاءمة عن المتحصلات والمدفوعات –	ب

		----- للمنشأة خلال الفترة.	
	أ	الاجلة	
	ب	النقدية	
	ج	(أ) و (ب)	
	د	ليس شيئا مما سبق	
٧١		ان الانشطة التي تتضمن الاثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل تقع ضمن الانشطة ------ في قائمة التدفقات النقدية.	ج
	أ	التمويلية	
	ب	الاستثمارية	
	ج	التشغيلية	
	د	كل ما سبق	
٧٢		ان الانشطة التي تتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها تقع ضمن الانشطة ------ في قائمة التدفقات النقدية.	ا
	أ	الاستثمارية	
	ب	التمويلية	
	ج	التشغيلية	
	د	كل ما سبق	
٧٣		ان الانشطة التي تختص ببنود الالتزامات وحقوق الملكية تقع ضمن الانشطة ------ في قائمة التدفقات النقدية.	ج
	أ	الاستثمارية	
	ب	التشغيلية	
	ج	التمويلية	
	د	كل ما سبق	
٧٤		يتم الافصاح عن اسهم الخزينة في:	د
	أ	قائمة الدخل	
	ب	مع الاصول المتداولة	
	ج	مع الالتزامات طويلة الاجل	
	د	قائمة حقوق الملكية	
٧٥		اي من البنود التالية يجب ان لا يظهر في قائمة الارباح المحتجزة:	د
	أ	صافي الخسائر	
	ب	تعديل دخل السنوات السابقة	
	ج	توزيعات الارباح	
	د	الانشطة المستبعدة	
٧٦		الدخل الشامل لا يتضمن :	ب
	أ	الارباح غير المحققة	
	ب	استثمارات حقوق الملكية	
	ج	خسائر التخلص من الاصول	
	د	ايراد الاسهم	

٧٧		يعني بصافي الاصول:	د
	أ	جميع الاصول مضافا اليها جميع الالتزامات	
	ب	الاصول المتداولة مطروحا منها الالتزامات المتداولة	
	ج	جميع الاصول مطروحا منها حقوق الملكية	
	د	ليس شيئا مما سبق	
٧٨		راس المال العامل هو :	د
	أ	راس المال المعاد استثماره في المنشاة	
	ب	النقد والمدينون مخصوما منها الالتزامات المتداولة فقط	
	ج	راس المال المضاف للمنشأة	
	د	ليس شيئا مما سبق	
٧٩		ان القائمة التي تلخص الانشطة التشغيلية، والانشطة الاستثمارية، والانشطة التمويلية هي:	ب
	أ	المركز المالى	
	ب	قائمة التدفقات النقدية	
	ج	قائمة الدخل	
	د	قائمة الارباح المحتجزة	
٨٠		عند استبعاد احد الانشطة يجب الافصاح عن ذلك في قائمة الدخل :	ج
	أ	مع المصاريف التشغيلية	
	ب	قبل الناتج من العمليات المستمرة	
	ج	بعد ناتج النشاط من العمليات المستمرة	
	د	مع البنود غير العادية	

حالة (١)

فيما يلي الجزء الخاص بالأصول في قائمة المركز المالي لمنشاة الامل :

الأصول		
أولا: الأصول المتداولة:		
١-النقدية		٧٠٠٠٠
٢-شيكات مهايا وأجور لم تسلم للموظفين		١٧٥٠٠
٣-الأوراق المالية بسعر السوق (التكلفة ٢٠٠٠٠)		٢٤٥٠٠
٤-المدينين (الصافي بعد طرح مخصص الديون المشكوك في تحصيلها)		٧٥٠٠٠
٥-المخزون (التكلفة أو السوق أيهما اقل – الوارد أخيرا صادر أولا)		٢٥٠٠٠٠
إجمالي الأصول المتداولة		٤٣٧٠٠٠
ثانيا: الأصول الثابتة:		
١-الأراضي (بعد طرح مخصص الاستهلاك)		٨٠٠٠٠
٢-المباني والمعدات	٨٠٠٠٠٠	
(-) مجمع الاستهلاك	(٣٠٠٠٠٠)	
صافي المباني والمعدات		٥٠٠٠٠٠
إجمالي الأصول الثابتة		٥٨٠٠٠٠
ثالثا: الاستثمارات طويلة الأجل:		
١-استثمارات في الأسهم والسندات		١٠٠٠٠٠

٢-أسهم الخزانة		٤٠٠٠٠
إجمالي الاستثمارات طويلة الأجل		١٤٠٠٠٠
رابعا: الأصول الأخرى:		
١-خصم إصدار السندات		١٤٢٠٠
٢-مطالبة قضائية ضد الحكومة (معلقة)		٩٧٥٠٠٠
إجمالي الأصول الأخرى		٩٨٩٢٠٠
إجمالي الأصول		٢١٤٦٢٠٠

المطلوب: وضح أوجه القصور والأخطاء في التبويب السابق للأصول.

حالة (٢)

فيما يلي قائمة المركز المالى وقائمة الدخل لمنشاة امواج عن السنة المنتهية فى ٢٠١٩/١٢/٣١

قائمة المركز المالى

	٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠١٩/١/١
النقدية	٦٢٠٠٠	٣٨٠٠٠
المدينون	٨٥٠٠٠	٦٦٠٠٠
المخزون	٣١٠٠٠	٤٤٠٠٠
مصروفات مدفوعة مقدما	٠	٤٠٠٠
استثمارات طويلة الأجل	٢٦٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠
ممتلكات ومعدات	٤٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠
مجمع اهلاك معدات وممتلكات	(٢٥٥٠٠٠)	(٢١٩٠٠٠)
مجموع الأصول	٦٣٣٠٠٠	٥٩٣٠٠٠
دائنون	٣٣٠٠٠	٤٥٠٠٠
مصروفات مستحقة الدفع	٧٧٠٠٠	٤٢٠٠٠
ضرائب مستحقة الدفع	١٧٠٠٠	٢٤٠٠٠
قرض سندات	١٥٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠
رأس المال	١٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
أرباح محتجزة	٢٢٦٠٠٠	١٩٢٠٠٠
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	٦٣٣٠٠٠	٥٩٣٠٠٠

قائمة الدخل ٢٠١٩/١٢/٣١	
المبيعات	٦١٠٠٠٠
تكلفة المبيعات	٣٣٠٠٠٠
مجمل الربح	٢٨٠٠٠٠
يطرح مصاريف تشغيلية	١٨٠٠٠٠
صافي الربح التشغيلي	١٠٠٠٠٠
يطرح ضريبة الدخل	٣٠٠٠٠
صافي الربح	٧٠٠٠٠

المطلوب:- إعداد قائمة التدفقات النقدية وباستخدام الطريقة غير المباشرة.

الحل

قائمة التدفقات النقدية

الأنشطة التشغيلية	
صافي الربح	70,000
التعديلات من قائمة الدخل	
الاهلاك	36,000
الزيادة في المدينون	(19,000)
الانخفاض في المخزون	13,000
الانخفاض في المصروفات المدفوعة مقدما	4,000
الانخفاض في الدائنون	(12,000)
الزيادة في المصروفات مستحقة الدفع	35,000
الانخفاض في الضرائب مستحقة الدفع	(7,000)
صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية ١	***120,000***
الأنشطة الاستثمارية	
الزيادة في الاستثمارات المالية	(50,000)
صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمارية ٢	***(50,000)***
الأنشطة التمويلية	
الانخفاض في قرض السندات	(40,000)
الزيادة في راس المال	30,000
توزيعات الأرباح النقدية	(36,000)
صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية ٣	***(46,000)***
صافي الزيادة في النقدية خلال العام ١+٢+٣	***24000***
رصيد النقدية في بداية الفترة	38,000
رصيد النقدية في نهاية الفترة	62,000

حالة (٣)

فيما يلي القوائم المالية لمنشاة الاخلاص :

قائمة المركز المالي كما هي في ٢٠١٩ /١٢/٣١ (المبالغ بآلاف الجنيهات)

	٢١٠٩	٢٠١٨
الأصول المتداولة		
النقدية	١٤٠	١٣٠
المدينون – بالصافي	١٢٠	١١٠
المخزون السلعي	١٠٠	١١٠
مصروفات مدفوعة مقدماً	٥٠	٤٠
مجموع الأصول المتداولة	٤١٠	٣٩٠
الأصول غير المتداولة		
معدات وتجهيزات – بالصافي	١٨٤٠	١٨٣٠
مجموع الاصول	٢٢٥٠	٢٢٢٠
الالتزامات المتداولة		
الدائنون	١٠٠	١٠٠
المصاروفات مستحقة الدفع	٨٠	٨٠

أوراق دفع قصيرة الأجل	٢١٠	٢٣٠
مجموع الالتزامات المتداولة	٣٩٠	٤١٠
الالتزامات غير المتداولة		
قرض سندات	٤٦٠	٥٠٠
مجموع الالتزامات غير المتداولة	٨٥٠	٩١٠
حقوق الملكية		
أسهم ممتازة ٥% القيمة الاسمية للسهم ٥ جنيه	١٠٠	١٠٠
أسهم عادية، القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه	٢٠٠	٢٠٠
الزيادة فى رأس المال – أسهم عادية	٢٦٠	٢٦٠
الأرباح المحتجزة	٨٤٠	٧٥٠
مجموع حقوق المساهمين	١٤٠٠	١٣١٠
مجموع الالتزامات وحقوق المساهمين	٢٢٥٠	٢٢٢٠

قائمة الدخل عن السنة المالية ٢٠١٩ (المبالغ بآلاف الجنيهات)	
المبيعات (جميعها على الحساب)	٢٠٠٠
تكلفة المبيعات	١٤٠٠
مجمل الربح	٦٠٠
يطرح مصاريف تشغيلية	٢٤٠
صافي الربح التشغيلي	٣٦٠
مصروف الفائدة	٥٠
صافي الربح قبل ضريبة الدخل	٣١٠
يطرح ضريبة الدخل ٣٠%	٩٣
صافي الربح	٢١٧

المعلومات الإضافية:-

١. **بلغ مجموع توزيعات الأرباح النقدية ١٢٧ ألف جنيه منها ٥ ألاف جنيه توزيعات أرباح أسهم ممتازة.**
٢. **بلغ سعر السهم العادي السوقي في ٢٠١٩/١٢/٣١ مبلغ ١٤٠ جنيه .**

المطلوب:- حساب ما يلي لعام ٢٠١٩ :-

١. **العائد على السهم العادي.**
٢. **مضاعف الربحية .**
٣. **معدل العائد على حقوق المساهمين.**
٤. **نسبة التداول.**
٥. **نسبة السيولة السريعة.**
٦. **معدل دوران المدينين**
٧. **معدل دوران المخزون.**
٨. **نسبة تغطية الفوائد.**

<u>الحل</u>

1. **العائد على السهم العادي = (٢١٧ – ٥) ÷ ٢٠ = ١٠.٦٠ جنيه .**
   - **عدد الأسهم العادية = ٢٠٠ ÷ ١٠ = ٢٠.**
2. **مضاعف الربحية = ١٤٠ ÷ ١٠.٦٠ = ١٣.٢٠**
3. **معدل العائد على حقوق المساهمين = (٢١٧ – ٥) ÷ ١٢٥٥ = ١٦.٨٩%**

*** متوسط حقوق المساهمين بعد استبعاد الاسهم الممتازة = (١٣٠٠ + ١٢١٠) ÷ ٢ = ١٢٥٥**

4. **نسبة التداول = ٤١٠ ÷ ٣٩٠ = ١.٠٥**
5. **نسبة السيولة السريعة = ٢٦٠ ÷ ٣٩٠ = ٠.٦٧**
6. **معدل دوران المدينين = ٢٠٠٠ ÷ ١١٥ = ١٧.٣٩**

*** متوسط المدينين = (١٢٠ + ١١٠) ÷ ٢ = ١١٥**

7. **معدل دوران المخزون = ١٤٠٠ ÷ ١٠٥ = ١٣.٣٣**
   - **متوسط المخزون = (١٠٠ + ١١٠) ÷ ٢ = ١٠٥**
8. **نسبة تغطية الفوائد = ٣٦٠ ÷ ٥٠ = ٧.٢٠**

<u>حالة (٤)</u>

فيما يلي الأرصدة المدينة والدائنة المستخرجة من دفتر الأستاذ الخاص بمنشأة الحمد في ٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بالجنيه):

<u>الأرصدة المدينة:</u> ٥٠٠٠٠ مباني – ٣٠٠٠٠ أثاث وتجهيزات – ١٠٠٠٠ أجهزة ومعدات – ١٧٠٠٠ تكلفة البضاعة المباعة – ٩٠٠٠٠ مخزون البضاعة – ١٥٠٠٠ مسحوبات شخصية – ٣١٠٠٠ أجور ومرتبات العاملين في التسويق – ٢٠٠٠ مصاريف مياه وإنارة – ٢٠٠٠ مصاريف تليفون وفاكس – ٥٠٠٠ مدينون – ٢٠٠٠٠ نقدية بالخزينة – ١٥٠٠٠ نقدية بالبنك.

<u>الأرصدة الدائنة:</u> ١٠٠٠٠٠ رأس المال – ٢٠٠٠٠ مجمع إهلاك مباني – ١٠٠٠٠ مجمع إهلاك أثاث وتجهيزات – ٤٠٠٠ مجمع إهلاك أجهزة ومعدات – ٢٥٠٠٠٠ مبيعات بضاعة – ٢٦٠٠٠ دائنون – ٣٠٠٠٠ قرض البنك.

<u>المطلوب:</u>

<u>أولا: إعداد قائمة الدخل عن العام المنتهى في ٢٠١١/١٢/٣١.</u>

<u>ثانيا: إعداد قائمة المركز المالي في ٢٠١٠/١٢/٣١.</u>

<u>حالة (٥)</u>

قامت إحدى الشركات المساهمة بإعداد ميزانيتها عن العام المنتهى في ٢٠١٩/١٢/٣١ كما يلي:

٧٠٠٠٠٠٠		أصول ثابتة	١٠٠٠٠٠٠٠	رأس المال
		<u>أصول متداولة:</u>	٤٠٠٠٠٠٠	قرض البنك طويل الأجل
	٥٠٠٠٠٠	نقدية	١٥٠٠٠٠٠	بنك سحب على المكشوف
	٩٥٠٠٠٠٠	مدينون وحسابات مدينة	١٥٠٠٠٠٠	دائنون
١٠٠٠٠٠٠٠				
١٧٠٠٠٠٠٠			١٧٠٠٠٠٠٠	

وتبين أن *بند المدينون* والحسابات المدينة يتضمن ما يلي: خسائر مرحلة ١٥٠٠٠٠٠

مدينون متنوعون ٧٥٠٠٠٠٠ واتضح أنها الجزء غير المسدد من رأس مال الأسهم

<u>المطلوب : عرض عناصر الميزانية وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة ومناقشة مدى الاختلاف في الإفصاح.</u>

حالة (٦)

اذا توفرت لديك المعلومات التالية لمنشاة الاتحاد :

- مدة تصريف المخزون ٣٠ يوم.
- مدة تحصيل الحسابات المدينة ١٨ يوم.
- مدة تأخير الحسابات الدائنة ١٢ يوم.

المطلوب

١. حساب دورة التحول النقدي لرأس المال.
٢. حساب متوسط رصيد الحسابات المدينة إذا علمت أن المبيعات السنوية للمنشاة تبلغ (١٩٨٠) ألف جنيه وأن جميعها كانت آجلة.
٣. حساب معدل دوران المخزون.
٤. حساب دورة التحول النقدي إذا كان متوسط دوران المخزون يبلغ (٤) مرة.

الحل

١. دورة التحول النقدي لرأس المال = مدة تصريف المخزون + مدة تحصيل الحسابات المدينة – مدة تأخير الحسابات الدائنة
   a. = ٣٠+ ١٨– ١٢= ٣٦ يوم
٢. متوسط رصيد الحسابات المدينة = متوسط المبيعات اليومية*متوسط مدة التحصيل
   ١. =(١٩٨٠ألف / ٣٦٠يوم) * ١٨ = ٩٩ ألف جنيه
٣. معدل دوران المخزون = عدد أيام السنة / مدة تصريف المخزون
   ١. = ٣٦٠ يوم / ٣٠ يوم = ١٢ مرة
٤. معدل دوران المخزون = عدد أيام السنة / مدة تصريف المخزون

٤ = ٣٦٠ يوم / س

س = ٣٦٠ يوم / ٤ = ٩٠ يوم

دورة التحول النقدي= مدة تصريف المخزون + مدة تحصيل الحسابات المدينة – مدة تأخير الحسابات الدائنة

= ٩٠ + ١٨ – ١٢ = ٩٦ يوم

حالة (٧)

فيما يلي قائمة الدخل وقائمة المركز المالى لمنشاة الزهور عن سنتي ٢٠١٨، ٢٠١٩ (الأرقام بآلاف الجنيهات):

	٢٠١٨	٢٠١٩
قائمة الدخل:		
صافي المبيعات	٢١٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠
. تكلفة المبيعات	(١٢٦.٠٠٠)	(٩٧.٥٠٠)
مجمل الربح	٨٤.٠٠٠	٥٢.٥٠٠
. مصاريف التشغيل	(٦٣.٨٠٠)	(٣٤.٥٠٠)
صافي الربح	٢٠.٢٠٠	١٨.٠٠٠

المركز المالى في

	٢٠١٨/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
الأصول:		
نقدية	١٢.٠٠٠	٨.٠٠٠
مدينون	٢٤.٠٠٠	١٨.٠٠٠
مخزون سلعي	٢٨.٠٠٠	٢٣.٦٠٠
أصول أخرى متداولة	٢٣.٠٠٠	١٢.٩٠٠
إجمالي الأصول المتداولة	٨٧.٠٠٠	٦٢.٥٠٠
عقارات وآلات (صافي)	١٢٥.٨٠٠	١١٧.٥٠٠
أصول أخرى ثابتة (صافي)	٢٣.٠٠٠	٢٤.٠٠٠
إجمالي الأصول	٢٣٥.٨٠٠	٢٠٤.٠٠٠
الخصوم وحقوق الملكية:		
دائنون	٢٩.٠٠٠	٢٥.٠٠٠
قروض طويلة الأجل	٥٠.٠٠٠	٥٥.٠٠٠
إجمالي الالتزامات	٧٩.٠٠٠	٨٠.٠٠٠
حقوق الملكية:		
رأس المال	١٠٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠
أرباح محتجزة	٥٦.٨٠٠	٤٤.٠٠٠
إجمالي حقوق الملكية	١٥٦.٨٠٠	١٢٤.٠٠٠
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	٢٣٥.٨٠٠	٢٠٤.٠٠٠

المطلوب:

١. إجراء التحليل الأفقي والرأسي لمنشاة الورود .

٢. تفسير نتائج التحليل

الحل

	٢٠١٨	٢٠١٩	التحليل الأفقي		التحليل الرأسي	
			قيمة الزيادة أو النقص	نسبة الزيادة أو النقص منسوبة إلى ٢٠١٨	سنة ٢٠٠١	سنة ٢٠٠٠
قائمة الدخل:						
صافي المبيعات	٢١٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠	٤٠%	١٠٠%	١٠٠%
. تكلفة المبيعات	(١٢٦.٠٠٠)	(٩٧.٥٠٠)	٢٨.٥٠٠	٢٩.٢%	٦٠%	٦٥%
مجمل الربح	٨٤.٠٠٠	٥٢.٥٠٠	٣١.٥٠٠	٦٠%	٤٠%	٣٥%
. مصاريف التشغيل	(٦٣.٨٠٠)	(٣٤.٥٠٠)	٢٩.٣٠٠	٨٤.٩%	٣٠.٤%	٢٣%
صافي الربح	٢٠.٢٠٠	١٨.٠٠٠	٢.٢٠٠	١٢.٢%	٩.٦%	١٢%
الأصـول:						
نقدية	١٢.٠٠٠	٨.٠٠٠	٤.٠٠٠	٥٠%	٥.١%	٣.٩%
مدينون	٢٤.٠٠٠	١٨.٠٠٠	٦.٠٠٠	٣٣.٣%	١٠.٢%	٨.٨%
مخزون سلعي	٢٨.٠٠٠	٢٣.٦٠٠	٤.٤٠٠	١٨.٦%	١١.٨%	١١.٦%
أصول أخرى متداولة	٢٣.٠٠٠	١٢.٩٠٠	١٠.١٠٠	٧٨.٣%	٩.٨%	٦.٣%
إجمالي الأصول المتداولة	٨٧.٠٠٠	٦٢.٥٠٠	٢٤.٥٠٠	٣٩.٢%	٣٦.٩%	٣٠.٦%
عقارات وآلات (صافي)	١٢٥.٨٠٠	١١٧.٥٠٠	٨.٣٠٠	٧.١%	٥٣.٣%	٥٧.٦%
أصول أخرى ثابتة (صافي)	٢٣.٠٠٠	٢٤.٠٠٠	(١.٠٠٠)	(٤.٢%)	٩.٨%	١١.٨%
إجمالي الأصول	٢٣٥.٨٠٠	٢٠٤.٠٠٠	٣١.٨٠٠	١٥.٦%	١٠٠%	١٠٠%
الخصوم وحقوق الملكية:						
دائنون	٢٩.٠٠٠	٢٥.٠٠٠	٤.٠٠٠	١٦%	١٢.٣%	١٢.٣%
قروض طويلة الأجل	٥٠.٠٠٠	٥٥.٠٠٠	(٥٠٠٠)	(٩.١%)	٢١.٢٢%	٢٦.٩%
إجمالي الالتزامات	٧٩.٠٠٠	٨٠.٠٠٠	(١.٠٠٠)	(١.٢%)	٣٣.٥%	٣٩.٢%
حقوق الملكية:						
رأس المال	١٠٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	٢٥%	٤٢.٥%	٣٩.٢%
أرباح محتجزة	٥٦.٨٠٠	٤٤.٠٠٠	١٢.٨٠٠	٢٩.١%	٢٤.١%	٢١.٦%
إجمالي حقوق الملكية	١٥٦.٨٠٠	١٢٤.٠٠٠	٣٢.٨٠٠	٢٦.٥%	٦٦.٥%	٦٠.٨%
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية	٢٣٥.٨٠٠	٢٠٤.٠٠٠	٣١.٨٠٠	١٥.٦%	١٠٠%	١٠٠%

حالة (٨)

في ٢٠١٩/١٢/٣١ تقدمت منشاة الاخلاص بطلب إلى بنك مصر لاقتراض ٤ مليون جنيه، وفيما يلي بعض بيانات آخر قوائمها المالية :

إجمالي الأصول	٢٠٠٠٠٠٠٠	جنيه
أصول متداولة	٨.١٠٠٠٠٠	جنيه
صافي رأس المال العامل	٤.٩٠٠٠٠٠	جنيه
أرباح محتجزة	٣.٠٠٠٠٠٠	جنيه
التزامات طويلة الأجل	٤.٨٠٠٠٠٠	جنيه
الربح قبل الفائدة والضريبة	٢.٠٠٠٠٠٠	جنيه
صافي المبيعات	٣٥.٠٠٠٠٠٠	جنيه

فإذا علمت أن البنك يستخدم نموذج *درجات زد (Z) (نموذج التمان)* في تقييم المقدرة المالية والائتمانية للعملاء راغبي الاقتراض.

المطلوب:

١. احتساب درجات زد عن عام ٢٠١٩
٢. بافتراض أن درجات زد لهذه المنشاة كانت ٤.٩ عام ٢٠١٧، ٤.١ عام ٢٠١٨ فهل يتم الموافقة على إقراضها أم لا؟

الحل

يتطلب احتساب درجات زد لعام ٢٠١٩ احتساب النسب الخمس (س١... س٥) التالية:

س١ = صافي رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول
= ٤.٩٠٠٠٠٠٠ ÷ ٢٠.٠٠٠٠٠٠٠ = ٠.٢٤٥

س٢ = أرباح محتجزة ÷ إجمالي الأصول
= ٣.٠٠٠٠٠٠٠ ÷ ٢٠.٠٠٠٠٠٠٠ = ٠.١٥

س٣ = الأرباح قبل الفائدة والضريبة ÷ إجمالي الأصول
= ٢.٠٠٠٠٠٠٠ ÷ ٢٠.٠٠٠٠٠٠٠ = ٠.١٠

س٤ = قيمة سوقية لحقوق الملكية ÷ إجمالي الالتزامات (قصيرة وطويلة الأجل) يجب احتساب الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق معادلة صافي رأس المال العاملة وذلك كما يلي:
٤.٩٠٠٠٠٠٠ = ٨.١٠٠٠٠٠٠ ـ التزامات قصيرة الأجل
الالتزامات قصيرة الأجل = ٣.٢٠٠٠٠٠٠ جنيه
ق. دفترية لحقوق الملكية = ٢٠.٠٠٠٠٠٠٠ ـ (٣.٢٠٠٠٠٠٠ + ٤.٨٠٠٠٠٠٠)
١٢.٠٠٠٠٠٠٠ جنيه

س٤ = ١٢.٠٠٠٠٠٠٠ ÷ (٣.٢٠٠٠٠٠٠ + ٤.٨٠٠٠٠٠٠) = 1.5

س٥ = صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول
= ٣٥.٠٠٠٠٠٠٠ ÷ ٢٠.٠٠٠٠٠٠٠ = ١.٧٥

درجات زد = ١.٢ × ٠.٢٤٥ + ١.٤ × ٠.١٥ + ٣.٣ × ٠.١٠ + ٠.٦ × ١.٥ + ١.٧٥ = ٣.٤٨٤ رغم أن درجات زد عن عام ٢٠١٨ أعلى من ٢.٩٩ إلا أنه يلاحظ أنها تتناقص، فقد كانت ٤.٩ عام ٢٠١٧ ثم تناقصت إلى ٤.١ عام ٢٠١٨، وتناقصت في عام ٢٠١٩ إلى ٣.٤٨٤ بما يتطلب دراسة أكثر لهذه المنشاة قبل الموافقة على إقراضها ومع الحصول على ضمانات إضافية.

حالة (٩)

فيما يلي القوائم المالية لمنشاتين أ، ب واللتان تعملان في نفس الصناعة. وقد تقدمتا لأحد البنوك للاقتراض منه:

قائمة المركز المالي في ٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بآلاف الجنيهات)

	المنشاة (أ)	المنشاة (ب)
الأصول:		
نقدية	٥٠	٤٠٠
مدينون و أ.ق	٢٥٠	٨٠٠
مخزون سلعي	١٠٠٠	١٢٠٠
إجمالي أصول متداولة	١٣٠٠	٢٤٠٠
صافي أصول ثابتة	١٥٠٠	٤٢٠٠
استثمارات في أوراق مالية	٢٠٠	٢٠٠
إجمالي الأصول	٣٠٠٠	٦٨٠٠
خصوم وحقوق ملكية:		
دائنون	٢٠	٢٠٠
أ.د	٣٥٠	٨٠٠
التزامات أخرى	٣٠	٢٠٠
إجمالي خصوم متداولة	٤٠٠	١٢٠٠
قروض طويلة الأجل	٣٠٠	٢٨٠٠
رأس مال الأسهم عادية	٦٠٠	٨٠٠
أرباح محتجزة	١٧٠٠	٢٠٠٠
إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	٣٠٠٠	٦٨٠٠

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بآلاف الجنيهات)

	المنشاة (أ)	المنشاة (ب)
صافي المبيعات	٤٠٠٠	٨٤٠٠
ـ تكلفة المبيعات	٢٨١٠	٥٣٤٠
مجمل الربح	١١٩٠	٣٠٦٠
ـ م. بيعية وإدارية	٧١٠	١٦٠٠
صافي ربح العمليات	٤٨٠	١٤٦٠
ـ م. الفوائد	٢٠	٢٠٠
الربح قبل الضريبة	٤٦٠	١٢٦٠
ـ الضرائب	٢٢٠	٦٠٤
صافي الربح	٢٤٠	٦٥٦

المطلوب:

١. على ضوء دراستك لأسلوب النسب المالية، حدد أي المنشاتين يفضل البنك إقراضها.

٢. أي المنشاتين تفضل أن تستثمر في أسهمها؟.

الحل

تحديد أي المنشاتين يفضل البنك إقراضها باحتساب نسب كثيرة أهمها :

	المنشاة (أ)	المنشاة (ب)
نسب السيولة:		
نسبة التداول	$\frac{١٣٠٠}{٤٠٠}$ = ٣.٢٥ مرة	$\frac{٢٤٠٠}{١٢٠٠}$ = ٢ مرة
نسبة السيولة السريعة	$\frac{١٣٠٠ - ١٠٠٠}{٤٠٠}$ = ٠.٧٥ مرة	$\frac{٢٤٠٠ - ١٢٠٠}{١٢٠٠}$ = ١ مرة
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول	$\frac{٧٠٠ \times ١٠٠}{٣٠٠٠}$ = ٢٣%	$\frac{٤٠٠ \times ١٠٠}{٦٨٠٠}$ = ٥٩%
معدل تغطية الفوائد	$\frac{٤٨٠}{٢٠}$ = ٢٤ مرة	$\frac{١٤٦٠}{٢٠٠}$ = ٧.٣ مرة

يلاحظ من هذه النسب تقارب نسب السيولة ولكن نجد أن المنشاة ب مثقلة بالديون حيث تبلغ نسب ديونها إلى إجمالي أصولها ٥٩% وستزيد عن ذلك لو حصلت على القرض بينما المنشاة (أ) نسبة ديونها منخفضة وأيضاً معدل تغطية الفوائد مرتفع جداً حيث بلغ ٢٤ مرة بينما يبلغ ٧.٣ مرة بالنسبة للمنشاة (ب). لذلك فالمنشاة (أ) هي التي يفضل البنك إقراضها.

حالة (١٠)

فيما يلي القوائم المالية لمنشاة الحمد كما تظهر في ١٢/٣١ /٢٠١٩ :

المركز المالى للمنشاة في ٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بآلاف الجنيهات)

بيــان	٢٠١٩	٢٠١٨
نقدية	٨١٠٠	١٠٥٩٤
استثمارات قصيرة الأجل	١٢٤٠٠	٢٢٧٧٧
مدينون و أ. ق	١٣٧٣٠٠	١٢٧٠٧٢
مخزون سلعي	٢٦١٤٠٠	٢٤٠٨١٣
إجمالي الأصول المتداولة	٤١٩٢٠٠	٤١١٢٥٦
+		
آلات ومعدات (صافي	١٨١٣٠٠	١٦٤٤٨٤
أصول ثابتة وغير ملموسة أخرى	٢٦٨٠٠	٢٩١٢٠
إجمالي أصول ثابتة	٢٠٨١٠٠	١٩٣٦٠٤
إجمالي الأصول	٦٢٧٣٠٠	٦٠٤٨٦٠
دائنون	٥٢٣٠٠	٥٢٢٦٢
أوراق دفع	٤٠٩٠٠	١٩٢٦٤
قروض قصيرة	٦٩٧٠٠	٦٨٣٣٩
إجمالي الخصوم المتداولة	١٦٢٩٠٠	١٣٩٨٦٥
+		
سندات	١٣٩٠٠	١٣٩٦٧
قروض طويلة الأجل	٤٤٦٠٠	٥١٨١٦

إجمالي الالتزامات	٢٢١٤٠٠	٢٠٥٦٤٨
+		
رأس المال الأسهم العادية	١٢٩٩٠٠	١٢٩٥٢٤
(ق. اسمية للسهم ١٠٠ ج)		
أرباح مبقاة	٢٧٦٠٠٠	٢٦٩٦٨٨
إجمالي حقوق الملكية	٤٠٥٩٠٠	٣٩٩٢١٢
مجموع حقوق الملكية والالتزامات	٦٢٧٣٠٠	٦٠٤٨٦٠

قائمة الدخل للمنشاة الحمد عن السنة المنتهية في٢٠١٩/١٢/٣١ (الأرقام بآلاف الجنيهات)

بيـــان	٢٠١٩	٢٠١٨
صافي المبيعات	٧٩٩٨٠٠	٨٠٦٥٤٦
. تكلفة البضاعة المباعة	٥٣٥٩٠٠	٥١٥٩٩٨
مجمل الربح	٢٦٣٩٠٠	٢٩٠٥٤٨
يطرح: مصروفات التشغيل:		
م. بيعية وإدارية	١٤٢٦٧٢	١٣٢٥٧٧
م. صيانة	٢٨٦٤٩	٢٦٠٥٣
م. استهلاك	١٩٢٧٩	١٧٨٠٩
صافي الدخل من العمليات	٧٣٣٠٠	١١٤١٠٩
+ إيرادات أخرى	٢٧٠٠	٣٩٧٧
صافي الدخل قبل الفائدة والضريبة	٧٦٠٠٠	١١٨٠٨٦
. الفوائد المدينة	١١٤٠٠	٧٢٣٤
صافي الدخل قبل الضرائب	٦٤٦٠٠	١١٠٨٥٢
. الضرائب	٢٧٧٠٠	٥٣٩٩٤
صافي الدخل بعد الضريبة	٣٦٩٠٠	٥٦٨٥٨
الأرباح الموزعة	٣٠٥٨٨	٢٩٧٨١
متوسط سعر السهم في السوق	٢٥٠ جنيه	٣٠٠ جنيه

المطلوب: حساب جميع النسب التي تسمح بها المعلومات المعطاة وفقاً لما تم دراسته وتفسير هذه النسب.

الحل:

حساب النسب المالية لسنة ٢٠١٩:

سوف يتم حساب النسب التي تسمح بها بيانات المثال فقط،

نسب السيولة

نسبة التداول = أصول متداولة / خصوم متداولة = ٤١٩٢٠٠ / ١٦٢٩٠٠ = ٢.٥٣ مرة

نسبة السيولة السريعة = أصول متداولة . مخزون / خصوم متداولة = ٤١٩٢٠٠ – ٢٦١٤٠٠ / ١٦٢٩٠٠ = ٠.٩٧ مرة

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول (نسبة الافتراض) = إجمالي الالتزامات × ١٠٠ / إجمالي الأصول

= ٢٢١٤٠٠ × ١٠٠ / ٦٢٧٣٠٠ = ٣٥.٣ %

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = $\frac{\text{إجمالي الالتزامات} \times ١٠٠}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$

= $\frac{٢٢١٤٠٠ \times ١٠٠}{٤٠٥٩٠٠}$ = ٥٤.٥%

معدل تغطية الفوائد = $\frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد}}$ = $\frac{٧٦٠٠٠}{١١٤٠٠}$ = ٦.٦٧ مرة

معدل دوران المخزون = $\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$ = $\frac{٥٣٥٩٠٠}{(٢٦١٤٠٠ + ٢٤٠٨١٣) \div ٢}$ = ٢.١٣ مرة

عدد أيام بقاء المخزون بالمخازن = ٣٦٠ يوم ÷ معدل دوران المخزون
= ٣٦٠ يوم ÷ ٢.١٣ = ١٦٩ يوم

معدل دوران المدينين =	صافي المبيعات الآجلة	=	٧٩٩٨٠٠	= ٦.٠٥ مرة
	متوسط رصيد المدينين و أ.ق		(١٣٧٣٠٠ + ١٢٧٠٧٢) ÷ ٢	

متوسط فترة التحصل = ٣٦٠ يوم ÷ معدل دوران المدينين = ٣٦٠ ÷ ٦.٠٥ = ٦٠ يوم

سيولة المخزون (طول الدورة التشغيلية) = ١٦٩ + ٦٠ = ٢٠٩ يوم

معدل دوران الأصول الثابتة = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط صافي الأصول الثابتة}}$ = $\frac{٧٩٩٨٠٠}{(٢٠٨١٠٠ + ١٩٣٦٠٤) \div ٢}$ = ٣.٩٨ مرة

معدل دوران إجمالي الأصول = $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$ = $\frac{٧٩٩٨٠٠}{(٦٢٧٣٠٠ + ٦٠٤٨٦٠) \div ٢}$ = ١.٣ مرة

العائد على المبيعات = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$ = $\frac{٣٦٩٠٠ \times ١٠٠}{٧٩٩٨٠٠}$ = ٤.٦ %

العائد على إجمالي الأصول = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} \times ١٠٠}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$ = $\frac{٣٦٩٠٠ \times ١٠٠}{(٦٢٧٣٠٠ + ٦٠٤٨٦٠) \div ٢}$ = ٥.٩٨%

أو = معدل دوران الأصول × العائد على المبيعات
= ١.٣ × ٤.٦% = ٥.٩٨%

العائد على حقوق الملكية = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات للأسهم الممتازة}}{\text{متوسط حقوق الملكية للأسهم العادية}}$

= $\frac{(٣٦٩٠٠ - \text{صفر}) \times ١٠٠}{(٤٠٥٩٠٠ + ٣٩٩٢١٢) \div ٢}$ = ٩.١٧%

ربحية السهم العادي = $\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات للأسهم الممتازة}}{\text{متوسط عدد الأسهم العادية المتداولة}}$

= ٣٦٩٠٠٠٠٠ - صفر = ٢٨.٤٥ جنيه / للسهم

(١٢٩٥٢٤٠ + ١٢٩٩٠٠٠) ÷ ٢

حيث:

عدد الأسهم في ٢٠١٩ = رأس مال أسهم عادية ÷ قيمة اسمية للسهم العادي

= ١٢٩.٩٠٠.٠٠٠ ÷ ١٠٠ جنيه = ١.٢٩٩.٠٠٠ سهم

عدد الأسهم في ٢٠١٨ = ١٢٩.٥٢٤.٠٠٠ ÷ ١٠٠ جنيه = ١.٢٩٥.٢٤٠ سهم

نسبة العائد النقدي = نصيب السهم العادي من التوزيعات / متوسط سعر السهم في السوق

حيث نصيب السهم العادي من التوزيعات = التوزيعات النقدية ÷ متوسط عدد الأسهم العادية

= ٣٠٥٨٨٠٠٠ ÷ ١٢٩٧١٢٠ سهم = ٢٣.٥٨ جنيه / للسهم

نسبة توزيع الأربح = إجمالي الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية × ١٠٠ / صافي الربح المتاح لحملة الأسهم العادية

= ٣٠٥٨٨ × ١٠٠ / ٣٦٩٠٠ = ٨٢.٨٩%

أو = نصيب السهم العادي من التوزيعات / ربحية السهم العادي = ٢٣.٥٨ / ٢٨.٤٥ = ٨٢.٨٩%

نسبة السعر إلى الربح (مضاعف أو مكرر الربحية) = متوسط سعر السوق للسهم العادي / ربحية السهم العادي

= ٢٥٠ / ٢٨.٤٥ = ٨.٨ مرة

اما عن كيفية استخدام نموذج التمان في التنبؤ باستمرارية أو عدم استمرارية المنشاة من خلال المثال السابق الخاص بمنشاة الحمد :

س١ = ١٦٢٩٠٠ـ٤١٩٢٠٠ / ٦٢٧٣٠٠ = ٠.٤١

س٢ = ٢٧٦٠٠٠ / ٦٢٧٣٠٠ = ٠.٤٤

س٣ = ٧٦٠٠٠ / ٦٢٧٣٠٠ = ٠.١٢

س٤ = ١٢٩٩٠٠ × ٢٥٠ جنيه / ٢٢١٤٠٠٠٠ = ١.٤٦

س٥ = ٧٩٩٨٠٠٠٠ / ٦٢٧٣٠٠٠٠ = ١.٢٧

احتساب النسب اللازمة لتطبيق
نموذج التمان عن السنوات ٢٠١٩ إو ٢٠١٨

النسبة	٢٠١٩	٢٠١٨
س١	٠.٤١	٠.٤٥
س٢	٠.٤٤	٠.٤٥
س٣	٠.١٢	٠.١٩
س٤	١.٤٦	١.٩
س٥	١.٢٧	١.٣٣

درجات زد لعام ٢٠١٩

= ١.٢ × ٠.٤١ + ١.٤ × ٠.٤٤ + ٣.٣ × ٠.١٢ + ٠.٦ × ١.٤٦ + ١ × ١.٢٧ = ٣.٦٥

درجات زد لعام ٢٠١٨

= ١.٢ × ٠.٤٥ + ١.٤ × ٠.٤٥ + ٣.٣ × ٠.١٩ × ٠.٦ × ١.٩ + ١ × ١.٣٣ = ٤.٢٦٧

ولتقييم درجات زد للمنشاة المذكورة فإن المعيار هو:
ـ إذا كانت درجات زد أكبر من ٢.٩٩ فإن المنشاة ذات مركز مالي سليم (مستمرة).
ـ إذا كانت درجات زد أقل من ١.٨١ فإن هناك احتمالاً ألا تستمر المنشاة (تفلس).
ـ إذا كانت درجات تقع بين ١.٨١ و ٢.٩٩ فإنها تستحق الدراسة حيث قد يكون هناك احتمالاً لأن تفلس أو لا تفلس.
ـ يجب تتبع درجات زد على مدار عدة سنوات.

بتطبيق هذه المعايير على شركة العليا موضوع مثالنا نجد أنها ذات مركز مالي سليم حيث أن درجات زد لها على مدار السنوات ٢٠١٩ ، ٢٠١٨ أكبر من ٢.٩٩.

حالة (١١)

تقدمت منشاة الوفاء بطلب للحصول على ائتمان مرفقاً به المعلومات الموضحة أدناه، بصفتك المحلل المالي المكلف بالمهمة، ما هي المشاكل التي ينطوي عليها منح ائتمان لهذه المنشاة ؟

الميزانية العمومية لمنشاة الوفاء في ٢٠١٩/١٢/٣١

الأصول		الخصوم وحقوق الملكية	
١٠٠٠	نقدية	٥٠٠٠٠	دائنون
١٥٠٠٠	مدينون	١٣٠٠٠٠	أ.د
٤٦٠٠٠٠	مخزون	١٢٥٠٠٠	ديون طويلة الأجل
١٢٤٠٠٠	أصول ثابتة	٢٩٥٠٠٠	حقوق الملكية
٦٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠	

قائمة الدخل لمنشاة الوفاء عن السنة المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١

صافي المبيعات	٤٥٠٠٠٠
ـ تكلفة المبيعات	٣٦٠٠٠٠

مجمل الربح	٩٠٠٠٠
. مصروفات تشغيل	١٨٠٠٠

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول =	٣٠٥٠٠٠ / ٦٠٠٠٠٠	×	١٠٠	= ٥٠.٨ %
معدل دوران المدينين =	٤٥٠٠٠٠ / ١٥٠٠٠			= ٣٠ مرة
متوسط فترة التحصيل =	٣٦٠ / ٣٠			= ١٢ يوم
العائد على حقوق الملكية =	٤٤٠٠٠ / ٢٩٥٠٠٠			= ١٤.٩ %
العائد على المبيعات =	٤٤٠٠٠ / ٤٥٠٠٠٠			= ٩.٨ %
العائد على الأصول =	٤٤٠٠٠ / ٦٠٠٠٠٠			= ٧.٣ %
معدل دوران المخزون =	٣٦٠٠٠٠ / ٤٦٠٠٠٠			= ٠.٨ مرة

الربح قبل الضريبة	٧٢٠٠٠
. الضريبة	٢٨٠٠٠
صافي الربح	٤٤٠٠٠

اذا علمت ان متوسط نسب الصناعة عن عام ٢٠١٩::

- ✓ نسبة التداول ٣ مرات، نسبة السيولة السريعة ٠.٥ مرة
- ✓ نسبة الديون إلى الأصول ٦٠%، متوسط فترة التحصيل ١٠ أيام
- ✓ العائد على حقوق الملكية ١٥%، العائد على المبيعات ١٢%
- ✓ العائد على الأصول ٦%، معدل دوران المخزون ٢ مرة

الحل

نسبة التداول =	٤٧٦٠٠٠ / ١٨٠٠٠	= ٢.٦ مرة
نسبة السيولة السريعة =	(٤٧٦٠٠٠ − ٤٦٠٠٠٠) / ١٨٠٠٠٠	= ٠.٠٩ مرة

المشاكل التي ينطوي عليها منح ائتمان لهذه المنشأة :

١. مشكلة سيولة لابتعاد نسبة سيولتها السريعة (٠.٠٩) عن نسبة الصناعة بدرجة كبيرة.
٢. يرتبط برقم (١) مشكلة تكدس المخزون بدليل انخفاض معدل دورانه بدرجة كبيرة، وقد يشير هذا إلى وجود مخزون راكد يصعب تصريفه بدليل ارتفاع رقم المخزون عن كل من تكلفة المبيعات وصافي المبيعات.
٣. ارتفاع متوسط فترة التحصيل للمنشاة (١٢ يوم) عن متوسط الصناعة (١٠ أيام) بزيادة حوالي ٢٠% بما يقلل من سيولة المدينين ويشير إلى عدم كفاءة إدارة الائتمان والتحصيل.

حالة (١٢)

فيما يلي القوائم المالية وبعض المعلومات الإضافية لمنشاة التوفيق التجارية عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١:

أ. قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ (القيمة بآلاف الجنيهات):

	صافي المبيعات		٢٧٦٠٠
	. تكلفة المبيعات		١٨٨٠٠
	مجمل الربح		٨٨٠٠
يطرح:	مصروفات التشغيل:		
	م. بيعية	١٨٠٠	
	م. إدارية	٢٦٠٠	
	م. استهلاك	٢٠٠	٤٦٠٠
	صافي الدخل		٤٢٠٠

ب. الميزانية العمومية المقارنة في ١٢/٣١ (القيمة بآلاف الجنيهات):

	٢٠١٧	٢٠١٨
الأصول:		
نقدية	٤٦٠٠	٦٨٠٠
مدينون (صافي)	٥٢٠٠	٧٠٠٠
مخزون	٧٦٠٠	٦٦٠٠
أصول ثابتة	٦٨٠٠	٧٨٠٠
. مجمع استهلاك	(٤٦٠٠)	(٤٨٠٠)
استثمارات طويلة الأجل	٥٦٠٠	٥٢٠٠
	٢٥٢٠٠	٢٨٦٠٠
الخصوم وحقوق الملكية:		
دائنون	٣٦٠٠	٤٨٠٠
مصروفات إدارية مستحقة	١٢٠٠	١٦٠٠
سندات	٦٠٠٠	٤٨٠٠
رأس مال الأسهم	٦٨٠٠	٧٦٠٠
أرباح محتجزة	٧٦٠٠	٩٨٠٠
	٢٥٢٠٠	٢٨٦٠٠

واليك بعض المعلومات الإضافية (القيم بالألف جنيه):

١. بلغت توزيعات الأرباح نقداً خلال السنة ٢٠٠٠ جنيه.
٢. تم بيع الاستثمارات طويلة الأجل بقيمتها الدفترية.
٣. تم شراء أصول ثابتة جديدة خلال السنة نقداً.
٤. تم إصدار أسهم جديدة بقيمتها الاسمية التي بلغت ٨٠٠ جنيه، كما سددت المنشاة سندات قيمتها ١٢٠٠ جنيه نقداً.

بصفتك أحد محاسبي هذه المنشاة فقد طلب منك إعداد قائمة التدفقات النقدية لها عن السنة المنهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ باستخدام: الطريقة غير المباشرة.

الحل

قائمة التدفقات النقدية لمنشاة التوفيق

عن السنة المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ (الطريقة غير المباشرة)

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
	صافي الدخل		٤٢٠٠
+	مصروفات لا تتطلب نقدية خارجة:		
	م. استهلاك		٢٠٠
	ـ الزيادة في المدينين		(١٨٠٠)
	+ النقص في المخزون		١٠٠٠
	+ الزيادة في الدائنين		١٢٠٠
	+ الزيادة في م. مستحقة		٤٠٠
	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (١)		٥٢٠٠
	التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
	تدفقات داخلة:		
	بيع استثمارات	٤٠٠	
	تدفقات خارجة:		
	شراء أصول ثابتة	(١٠٠٠)	
	صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية (٢)		(٦٠٠)
	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
	تدفقات داخلة		
	إصدار أسهم	٨٠٠	
	تدفقات خارجة:		
	سداد السندات	(١٢٠٠)	
	توزيعات أرباح	(٢٠٠٠)	
	صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية (٣)		(٢٤٠٠)
	صافي التدفقات النقدية (١) + (٢) + (٣)		٢٢٠٠
	+ رصيد النقدية أول المدة		٤٦٠٠
	= رصيد النقدية آخر المدة		٦٨٠٠

حالة (١٣)

بدأ أحد المستثمرين مشروعا برأسمال قدره ٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، ولقد قرر أنه يستطيع تحقيق معدل دوران لأصوله ٤ مرات فى السنة ، و ٣% نسبة ربح بعد الضرائب على المبيعات (هامش ربح) – احسب بالجنيهات صافى الربح لهذا المشروع ؟

الحل

بما أن معدل دوران الأصول = صافى المبيعات ÷ صافى الأصول المستخدمة

وحيث أن صافى الأصول المستخدمة = مقدار رأس المال (فى هذه الحالة)

إذن صافى الأصول المستخدمة = ٥٠٠.٠٠٠ جنيه

إذن معدل دوران الأصول = س ÷ ٥٠٠.٠٠٠ { (حيث س تمثل صافى المبيعات) }

إذن ٤ = س ÷ ٥٠٠.٠٠٠

إذن س = ٤ × ٥٠٠.٠٠٠ = ٢.٠٠٠.٠٠٠ ج

إذن صافى المبيعات = ٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه

بما أن هامش الربح = (صافى الربح بعد الضرائب ÷ صافى المبيعات) × ١٠٠

إذن ٣% = (ص ÷ ٢.٠٠٠.٠٠٠) × ١٠٠ ((حيث ص تمثل صافى الربح)

إذن ص = ٢.٠٠٠.٠٠٠ × ٣ ÷ ١٠٠ = ٦٠٠٠٠ جنيه

صافى الربح بعد الضرائب = ٦٠.٠٠٠ جنيه

حالة (١٤)

توافرت لديك البيانات التالية عن إحدى المنشآت في ٢٠١٩/١٢/٣١ :

المركز المالى في ٢٠١٩/١٢/٣١ (بالألف جنيه)

	٤٤	النقديـــــة		٣٣	أوراق دفــــع
	٥٥	أوراق القبـــض		٤٤	حسابات دائنة (موردون)
	١٦٥	المخـــــزون		٢٢	خصوم متداولة أخرى
٢٦٤		مجموع الأصول المتداولة	٩٩		مجموع الخصوم المتداولة
١٢١		صافى الأصول الثابتة	٤٤		قرض طويل الأجل (٦%)
			٢٤٢		صافى حق الملكيـة
٣٨٥		جملة الأصـــول	٣٨٥		جملة الخصــوم

قائمة الدخل في ٢٠١٩/١٢/٣١

المبيعات		٥٥٠.٠٠٠
تكلفة المبيعات :		
مـــــــــواد	٢٠٩.٠٠٠	
أجور مباشـــــرة	١٣٢.٠٠٠	
قوى محركـــــــة	١٩.٨٠٠	
أجور غير مباشـــــرة	٣٣.٠٠٠	
الإهـــــلاك	١٢.١٠٠	٤٠٥.٩٠٠
مجموع ربح التشغيل (العمليات)		١٤٤.١٠٠
مصروفات بيعيـــــــة	٥٥.٠٠٠	
مصروفات إداريـــــــة	٦٣.٣٦٠	١١٨.٣٦٠
صافى ربح التشغيل (العمليات)		٢٥.٧٤٠
– الفوائــــــــد		٢.٦٤٠
صافى الربح قبل الضـــرائب		٢٣.١٠٠
– الضـــــرائب (٥٠%)		١١.٥٥٠
صـــــافى الربح النهائى		١١.٥٥٠

والمطلوب :

١ – حساب النسب المالية التالية : التداول ، معدل دوران المخزون . متوسط فترة التحصيل ، معدل دوران الأصول ، هامش الربح الصافى للمبيعات ، معدل العائد على الاستثمار ، معدل العائد على حق الملكية .

٢ – علق باختصار على الوضع المالى للمنشاة في ضوء متوسط نسب الصناعة التى تنتمى إليها المنشاة وهى على التوالى ٢.٥ مرة ، ٩.٩ مرة ، ٣٣ يوما ، ١.٢ مرة ، ٣.٢% ، ٣.٨% ، ١٠.٧% .

المطلوب الأول :

أ – نســـــــــبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

نســـــــــبة التداول	=	٢٦٤ / ٩٩	= ٢.٧ : ١

ب – معدل دوران المخـــــزون	=	تكلفة المبيعات / متوسط المخزون بالتكلفة	= × مرة

معدل دوران المخـــــــزون	=	٤٠٥.٩٠٠ / ((صفر + ١٦٥.٠٠٠) / ٢)	=	٤٠٥.٩٠٠ / ٨٢.٥٠٠	= ٤.٩ مرة

جـ– متوسط فترة التحصيــل = أوراق القبض / متوسط المبيعات اليومية الآجلة

وحيث أن التمرين لم ينص على مقدار المبيعات الآجلة ، فيفترض أن المبيعات الموجودة تساوى المبيعات الآجلة .

إذن متوسط فترة التحصـــيل	=	٥٥.٠٠٠ / (٥٥٠.٠٠٠ / ٣٦٠ يوم)	=	٥٥.٠٠٠ / ١٥٢٨	= ٣٦ يوم (تقريبا)

د – معدل دوران الأصـــــول = صافى المبيعات / صافى الأصول المستخدمة

= ٥٥٠.٠٠٠ / ٣٨٥.٠٠٠ = ١.٤٣ مرة

وبالنسبة لصـــافى المبيعات = إجمالى المبيعـات – (مردودات المبيعات + الخصم المســـــــــموح به)

هـ – هامش الربح الصافى للمبيعات	=	صافى الربح بعد الضرائب / صـــافى المبيعات	× ١٠٠
	=	١١.٥٥٠ / ٥٥٠.٠٠٠	× ١٠٠ = ٢.١ %

و – معدل العائد على الاستثمار	=	صافى الربح بعد الضرائب وقبل الفوائد / صافى الأصول المستخدمة فى المشروع	× ١٠٠
	=	(١١.٥٥٠ + ٢.٦٤) / ٣٨٥.٠٠٠	× ١٠٠ = ٣.٧ % تقريبا

ز – معدل العائد على حق الملكية	=	صافى الربح بعد الضرائب / صافى حق الملكية	× ١٠٠
	=	١١.٥٥٠ / ٢٤٢.٠٠٠	× ١٠٠ = ٤.٨ % تقريبا

المطلوب الثانى : التعليق على الحالة المالية للشركة :

مقارنة النسب المالية للمنشاة بنسب الصناعة

النسبة	الصناعة	المنشاة
التـــــــداول	٢.٥ مرة	٢.٧ مرة
معدل دوران المخـزون	٩.٩ مرة	٤.٩ مرة
متوسط فترة التحصيل	٣٣ يوما	٣٦ يوما
معدل دوران الأصـول	١.٢ مرة	١.٤٣ مرة
هامش الربــــــح	٣.٢ %	٢.١ %
معدل العائد على الاستثمار	٣.٨ %	٣.٧ %
معدل العائد على حق الملكية	١٠.٧ %	٤.٨ %

تحليل موجز :

١– **من ناحية السيولة :** نجد أن وضعها فى المنشاة يعادل تقريبا وضعها فى الصناعة ، علاوة على أنها أعلى من النسب النمطية (٢ : ١)، وبالتالى فإن المنشاة لديها مقدرة على السداد .

٢– **من ناحية النشاط :** نجد أن معدل دوران المخزون فى المنشاة تقريبا يعادل النصف فى الصناعة ، وهذا يدل على ضعف حركة المخزون ، وبالتالى سيؤثر على معدل العائد على الاستثمار بالانخفاض ، وهو ما يدل على سوء إدارة المنشاة لمخزونها.

٣– **بالنســبة لمتوســط فتــرة التحصــيل :** نجــدها تقريبــا متســاوية، وإن كانــت أطــول نســبيا فــى المنشـــاة عـــن الصناعة ، وقد يفسر هذا على أنه سوء فى سياسة الائتمان وتحصيل الديون .

٤– **بالنسبة لمعدل دوران الأصول:** يكاد يتساوى لما هو موجود فى الصناعة، وهذا يفسر تقريبا لماذا تحقق المنشاة معدل عائد على الاستثمار (بعد تعديله بإلغاء الفوائد) مثل الصناعة .

٥– **بالنســبة لمعــدل العائــد علــى حــق الملكيــة :** نجـد أن هنــاك فارقــا كبيــرا بــين المنشــاة والصــناعة ، والــذى قــد يعــود فـــى الغالـــب إلـــى ســـبب جـــوهرى وهـــو اقتـــراض المنشـــاة بمعـــدل أعلـــى مـــن معـــدل الاســـتثمار فـــى المنشـــاة ، فســـعر الفائـــدة ٦% ومعـــدل العائـــد علـــى الاســـتثمار ٣.٨% . والمفـــروض أن يكـــون ســـعر الفائـــدة أقـــل مـــن معـــدل العائـــد علـــى الاســـتثمار فـــى المنشـــاة أو فـــى أســـوء الظـــروف مســـاوية ، حتـــى يمكـــن أن يتحسن معدل العائد على حق الملكية بصورة ملحوظة.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- حمزة محمود الزبيدى، ٢٠٠٠، التحليل المالي (تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد الله عبد العزيز، سعد بيومى، محمد سامى، ٢٠١٩، التحليل المالي للقوائم المالية وتقييم الأداء، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
- محمد احمد باغه،٢٠١١، تقييم أساليب التنبؤ بالفشل المالي في شركات القطاع العام فى مصر ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جلية التجارة، جامعة قناه السويس.
- منصور حامد محمود، سمية أمين على، محمود عباس حمدى، أحمد كمال الطيار، ٢٠٢٠، تحليل ونقد القوائم المالية، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- صلاح بسيونى، عبد المنعم فليح، زايد أبو شناف، عماد الزمر، ٢٠١٦، المحاسبة الإدارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Acosta-González, E. & Fernández-Rodríguez, F. (2013). Forecasting Financial Failure of Firms via Genetic Algorithms. Computational Economics, 43(2), 133-157. http://dx.doi.org/10.1007/s10614-013-9392-9.
- C. paramasivan, T. Subramanian, 2009, Financial Management, faculty of commerce, Vivekananda college, Periyar university.
-